





مجلة
مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

السنة الثالثة - العدد السابع ١٤٢٠ هجرية - ١٩٩٩ م

مجلة
مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

السنة الثالثة - العدد السابع ١٤٢٠ هجرية - ١٩٩٩ م

العدد السابع الفترة من

يناير - فبراير - مارس - أبريل ١٩٩٩م

مَجَلَّة

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر

مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها

مركز صالح عبد الله كامل

للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

فضيلة الأستاذ الدكتور / **محمد عبد الله عيسى** رئيس جامعة الأزهر

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / **محمد عبد الله عيسى** مدير المركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

في انتظام غير مسبوق يصدر العدد السابع من المجلة في ثوبها الجديد والذي يمكن معه القول إنها أقدم مجلة في الاقتصاد الإسلامي تصدر بهذا الانتظام فمُنذ عام ١٩٨٤ صدرت باسم مجلة الدراسات التجارية الإسلامية ثم تغير اسمها إلى مجلة المعاملات المالية الإسلامية، وأخيرا إلى مجلة الاقتصاد الإسلامي.

ورغم تغير اسمها عدة مرات، فإن سياستها ومحتوياتها لم تتغير، بل إن مستواها العلمى إزداد سواء من حيث تنوع الأبحاث بها ما بين فروع الدراسات التجارية: اقتصاد، ومحاسبة، وإدارة.

كما أن نطاق المجلة يتسع سواء من حيث الباحثين من جميع الدول وليس من مصر وحدها، فضلا على اتساع نطاق توزيعها حيث تطلب من جهات عديدة داخل مصر وخارجها.

وكل هذا التطور والاستمرارية إنما كانت بفضل الله تعالى ثم لجنة التحكيم التى تبذل الكثير من الجهد لفحص البحوث وانتقائها، ودعم ومؤازرة فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة ورئيس مجلس الإدارة، وفي إطار من جهود الباحثين الذين نعتز بهم ونطلب منهم المزيد، وأخيرا لا يفوتنى أن أذكر بكل التقدير مجهودات العاملين بالمركز في إعداد وكتابة وطباعة المجلة حتى تخرج بشكل ملائم.

وأنا إذ نقدم لهذا العدد، نكرر الدعوة إلى السادة الباحثين والقراء الكرام للاسهام معنا في مسيرة المجلة سعيا وراء خدمة الدين والوطن الإسلامى

وإثراء لعلم الاقتصاد الإسلامي الذي بدأ يفرض نفسه على الساحة الآن علمياً وعملياً، وليس أدل على ذلك من اتساع ونجاح الأنشطة الأخرى التي يقوم بها المركز كما يظهر في الملحق بآخر المجلة والتي تلقى قبولا كبيراً لدى جميع القنات.

نسأل الله عز وجل التوفيق والسداد أنه سميع مجيب

مدير المركز

ورئيس تحرير المجلة

البحوث الرئيسية

الصرف الأجنبي المعاصر فى ميزان الشريعة الإسلامية

د / أحمد تمام محمد سالم(*)

مقدمة:

لا تبيع الشريعة الإسلامية أن يتعامل المسلم فى المال : أخذاً أو إعطاءً أو استخداماً وفق ما تمليه عليه أهواؤه، وإنما تضع الضوابط التى تأخذ فى الاعتبار إصلاح المال ، ومصالح الفرد والجماعة ، وفى هذا الإطار يستنبط الفقهاء الأحكام الكلية والجزئية لتنظيم المعاملات ، طبقاً للضوابط الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة ، واستعمالاً للقياس والاستحسان والمصالح المرسلة، مما يجعل الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ، وتستوعب ما هو كائن ، وما سوف يكون ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وإلا لاحتاج الناس إلى رسول جديد بشرعة جديدة ومتهاج جديد ، وهذا مستحيل ، لأن الله تعالى جعل رسوله محمداً ﷺ خاتم النبيين ، وجعل رسالته آخر الرسالات ، ومن ثم لا تنحصر صور المعاملات فيما ذكره السلف الصالح من الفقهاء ، وإنما تشمل ما استجد ، وما سوف يستحدث من صور المعاملات. ولعل الصرف الأجنبي يعد من أبرز صور المعاملات المستحدثة ، وما يندرج فى إطاره من صور الصرف المعاصرة يضىء عليه أهمية تتزايد بزيادة وتنوع آثاره السلبية والإيجابية ، ومن هنا كانت ضرورة

(*) أستاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة الأزهر

عرض هذه الصور المعاصرة للصرف الأجنبى على ميزان الشريعة الإسلامية ، فما وافق أحكامها يكون مقبولا ، وما يخالفها يكون مرفوضاً . فالشريعة حاكمة وليست محكومة . والتركيز يكون على أحكام الشريعة ، وليس آراء الفقهاء من السلف أو الخلف ، والفرق بين الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامى أن الشريعة هى التى وضعت الضوابط الكلية ولا اجتهاد فيها ، أما الفقه فهو الأحكام التى تثبت بأدلة ظنية الدلالة ، ويجرى فيها الاختلاف. ولا يعنى هذا تجاهل أو التنكر لآراء الفقهاء من السلف أو الخلف ، وإنما المقصود هو توسيع دائرة البحث وعدم وضع قيود مسبقة وفى ضوء ما تقدم ، سوف يتم تناول موضوع هذا البحث من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: الصرف : شروطه وضوابطه

المبحث الثانى: الصرف الأجنبى الواقع المعاصر :

المبحث الثالث: الواقع المعاصر للصرف الأجنبى فى ميزان الشريعة الإسلامية

الخلاصة والنتائج

المبحث الأول الصرف: شروطه ووضوإبطه

تمهيد - ماهية الصرف:

الصرف - فى مفهومه العام- يعنى مبادلة النقود ؛ بعضها ببعض ، أى مبادلة ثمن بثمن من نوعه أو من غير نوعه^(*). هذا هو الصرف فى الاصطلاح الفقهى وغير الفقهى ماعدا الفقه المالكى ، حيث قصر هذا المصطلح (الصرف) على مبادلة العملة بعملة من غير صنفها ، أما بيع العملة بعملة من صنفها ؛ فإن كانت عدداً فيسميها: مبادلة ، وإن كانت وزناً فيسميها: مراطلة^(١). ولا بد أن يكون له غرض مقصود ، إذ تنزه تصرفات العاقل الرشيد عن العبث ، وخصوصاً عندما يترتب عليه آثار مالية. وفى هذا يتميز الصرف المحلى عن الصرف الأجنبى.

١/١- الصرف المحلى:

يقصد بالصرف المحلى مبادلة النقود المتماثلة من حيث النوع ببعضها ، أى مبادلة نقود وطنية بنقود وطنية ، أو مبادلة نقود أجنبية بنقود أجنبية من نوعها ، وهذه المبادلة لا بد أن تكون فورية ، أى فى مجلس المبادلة؛ مثل مبادلة ورقة نقدية من فئة المائة جنيه مصرى بعدد عشر ورقات نقدية (مثلاً) من فئة العشرة جنيهات ، حيث قد يكون مقصود الصرف -فى هذه الصورة- تيسير المعاملات ، ومثل تبادل ورقة نقدية من فئة الجنيه المصرى

(*) اختلفت عبارات الفقهاء والباحثين فيما يتعلق بالعلاقة المنطقية بين العملات ، فمنهم من اعتبرها أجناساً ، ومنهم من اعتبرها أصنافاً ، ولكن الباحث أعتبر أن الثمن جنس ، وكل عملة نوع فى هذا الجنس.

بما يعادلها من العملة المعدنية المصرية، بهدف استعمالها فى هواتف العملة، أو فى آلات تصريف السلع ، كما هو الحال فى بعض الدول ، وقد يكون هدف المبادلة إشباع هواية جمع العملات التذكارية ، ومثل استبدال ورقة نقدية مستهلكة بمثلها جديدة ، إلى غير ذلك من الأغراض المقصودة شرعاً من التبادل الفورى للوحد من العملات ؛ بعضه ببعض.

وإضافة قيد «الشرعى» للاحتراز عن التبادل الفورى لنفس النوع من العملات ، من أجل استعماله فى آلات المقامرة *Gambling Machines* ، كما هو منتشر فى بعض الدول الأجنبية ، فتبادل النقود أو الصرف من أجل هذا الغرض غير مباح شرعاً للمسلم ، والتصرفات بمقاصدها ، وإنما الأعمال بالنيات ، ولا يحل للمسلم أن يأخذ ما تدفع به آلة المقامرة ، إذ هو من الميسر ، وينطبق عليه قوله تعالى فى سورة المائدة الآية رقم ٩٠ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

ويخرج بقيد «التبادل» الاستلام الفورى للنقود من طرف واحد ، مثل استلام الموظف راتبه والعامل أجره ممن يتولى أمر ذلك ، فلا يعد من قبيل الصرف الذى يجرى فيه حكم الصرف شرعاً ، فيمكن تأجيل قبض بعض الأجر مثلاً ، ويخرج «بتبادل النقود» تبادل السلع ، وهو المقايضة ، كما يخرج أيضاً بهذا القيد تبادل السلع بالنقود وهو البيع المعهود .

والنقود تشمل النقود الوطنية كما فى الأمثلة المذكورة ، والنقود الأجنبية المتبادلة بنوعها ، مثل مبادلة ورقة نقدية من فئة المائة دولار أمريكى بعشر ورقات نقدية من فئة العشرة دولارات أمريكية ، فالتبادل

لنفس النوع من العملة الأجنبية يدخل فى دائرة الصرف المحلى.

أما « قيد الفورية » فى التبادل فلا خراج التبادل الآجل ، حيث يخضع لأحكام مختلفة ، إذ يأخذ التبادل النقدي الآجل مسميات أخرى ؛ كل صورة بحسبها ، ومن ثم يكون لكل صورة حكمها الخاص.

ومن التبادل الآجل القرض ، أى دين التقد ، وهو تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء ، ومن ثم جازت فيه المبادلة فى غير مجلس العقد الأول ، أى أن الإقراض يتم فى مجلس له زمان ومكان مختلفان عن زمان ومكان مجلس الاستيفاء أو السداد . والتبادل الآجل للنوع الواحد من النقود له أغراض متعددة ؛ بعضها مباح شرعاً مثل القرض الحسن ، والتعاون بين بعض الناس فى جمع مبالغ نقدية ليأخذ كل منهم دورياً وفق الترتيب المتفق عليه بينهم ، ومنها الودائع تحت الطلب والأمانات النقدية لدى المصارف وغيرها ، ومنها أيضاً النهد ، وهو إخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة وخطتها فى السفر أو فى الحضر^(٢) . وبصفة عامة ، كل صورة تتضمن إعطاء النقود على أن تسترد فيما بعد بنفس نوعها تدخل فى إطار التبادل النقدي الآجل ، ولا ينطبق عليها حكم الصرف ، فيجوز - مثلاً - استرداد بعض المبلغ وتأجيل الباقي ، حيث إن المتعارف عليه عند الفقهاء أن حكم الصرف يقتصر على التبادل النقدي الفوري . أما التبادل النقدي الآجل ، فله مسميات أخرى ، ويخضع لأحكام مختلفة بحسب نوع العقد .

والتبادل النقدي الفوري قد يتم بالفعل أو بالقوة ، أى حكماً ، فالتبادل الفعلي يتضمن التسليم والتسلم فوراً من خلال الخزينة أو الصندوق أو يدا بيد ، أما التبادل الحكى فيتم من خلال القيود المحاسبية فى دفاتر

البنك أو شركة الصرافة ، وذلك بإضافة العملة المشتراة (المحولة) إلى حساب العميل ، وقد يتم في بعض هذه المعاملات توسط حسابات بنوك أخرى كمراسلين للبنك الذى ينفذ العملية ، وعادة ما يتم هذا التنفيذ خلال يومى عمل بخلاف يوم التعاقد. كما قد يتم هذا التبادل من خلال وسائل الاتصال الحديثة ، مثل الهاتف أو التلكس أو الفاكس أو الحاسب الآلى وشبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) . أى أن التسليم والتسلم يتم من خلال تحويلات وقيود دفترية فى حسابات المتعاملين لدى البنوك دون أن يرى بعضهم بعضا ، كما قد يتم كذلك عن طريق أخذ أحد الطرفين شيكاً أو حوالة بمقدار المبلغ الذى استلمه الطرف الآخر.

٢/١- موقف الشريعة الإسلامية من الصرف المحلى :

الصرف المحلى -بالمفهوم السابق- نوع من التجارة يدخل فى عموم قوله تعالى فى سورة البقرة الآية رقم: ٢٧٥ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ وقوله تعالى أيضاً فى سورة النساء - الآية رقم: ٢٩ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ وينطبق عليه ما جاء فى الحديث الشريف الذى رواه البخارى ومسلم عن أبى بكر قال: «نهى النبى ﷺ عن بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا والفضة بالذهب كيف شئنا» يعنى بدون التساوى أى بالتفاضل . ومثله حديث البخارى ومسلم عن أبى المنهال قال: «سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف ، فكل واحد منهما يقول: هذا خير منى ، فكلاهما يقول: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق (بكسر الراء: الفضة) ديناً» يعنى لأجل ، وكذلك حديث

البخارى ومسلم عن أبى سعيد الخدرى ، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشِفُّوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بِنَاجِز» يعنى لا تبيعوا المؤجل بالحاضر ، ومعنى (لا تُشِفُّوا) لا تفاضلوا بالزيادة أو النقصان - وفى حديث مسلم عن عبادة بن الصامت مرفوعاً «الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يداً بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^(٣).

ويؤخذ من هذه الأحاديث الشريفة أن شرط صحة الصرف فى العملة المتماثلة - الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة - التساوى والحلول، أى عدم التأجيل.

وقد استحدث الناس -الآن - بدلاً من الذهب والفضة نقوداً ورقية ومعدنية ، أخذت صفة النقود بقوة القانون والقبول العام لها لأداء وظائف الثمنية والتقويم والادخار والابراء وتعرف هذه النقود المستحدثة بالنقود المقيدة ، أى المتوقفة على الالتزام القانونى من قبل الدولة بها ، وعلى القبول العام لها ، فى مقابل النقود المطلقة التى كانت تتخذ من الذهب والفضة ، مضرويين أو غير مضرويين . وجمهور الفقهاء المعاصرين على أنه ينطبق بالنسبة للنقود المقيدة ، ما ينطبق على النقود المطلقة من الأحكام الشرعية^(٤) . ومن ثم يشترط لصحة الصرف -شرعاً- التساوى فى العملات المقيدة المتماثلة وتسليم البدلين فى مجلس عقد الصرف. أما التساوى فمسألة منطقية ، إذ لا مبرر للتفاضل ، وأما التأجيل فيخرج العقد عن معنى الصرف إلى معنى القرض أو الأمانة أو المتاجرة فى العملة ، والمتاجرة

فيها مع التأجيل هو ربا النسيئة.

وتكليف العقد -عند التأجيل- على أنه عقد قرض أو أمانة يرفع الحرج عن المتعاملين في الصرف المحلى ، عندما يأخذ أحد طرفي المبادلة بعضاً من نقوده في مجلس العقد ، ويترك الباقي إلى وقت لاحق. والمقصود -هنا- هو تأجيل أحد البديلين أو بعضه وقبض البديل الآخر في المجلس ، أما تأجيل البديلين معاً ، فهو مواعدة على الصرف وهي محل خلاف بين الفقهاء^(٥). وسنعود إليها عند الحديث عن الواقع المعاصر للصرف الأجنبي.

وهل تشترط النية -عند التأجيل- لتحديد نوع العقد وما إذا كان عقد صرف أو عقد قرض أو عقد أمانة؟ وبعبارة أخرى هل لابد أن تتجه إرادة الطرفين إلى تسمية نوع العقد عند تأجيل أحد بدلي الصرف أو بعضه؟ تبدو الإجابة بنعم مسلم بها ، لأنه يلزم لتمام العقد توافر التراضي ، وتوافر التراضي يتطلب وجود إرادة خالية من عيوبها لدى كل من طرفي العقد ، ولابد أن تتطابق الإرادتان ، ويؤخذ ذلك من قوله تعالى: ﴿...وَلَا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ ومن قوله ﷺ «المسلمون على شروطهم»^(٦) ويؤخذ من قول بعض الفقهاء^(٧): للعاقد أن يشترط في العقد ما يجرى به عرف أهل زمانه.

وإذا حدث تنازع فإن الشك يفسر لصالح المدين ، حيث إن الغالب في مثل هذه المعاملات هو التبرع والارتفاق ، فإذا قال أحدهما -في حالة التأجيل- هو عقد قرض وقال الآخر بل هو عقد أمانة ، يفسر -عندئذ- وفق قول المدين. وفائدة ذلك تظهر عند إعسار المدين أو تلف المال يده ، وما إذا كان للدائن حق في الحصول على تعويض عما لحقه من ضرر نتيجة لذلك.

والخلاصة أن الصرف المحلى يعنى تبادل العملات المتماثلة -النقد المصرى بنقود مصرية ، والنقد الأمريكى بنقود أمريكية .. وهكذا .. ويشترط لاجازته -شريعاً- مشروعية غرض التبادل ، والتساوى فى عدد وحدات النقد ، والتقابض فى مجلس عقد الصرف. وقد أفتى مجمع الفقه المعاصر التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى جدة بأن القيد فى الحساب البنكى يعتبر قبضاً حكماً فى المجلس ، ويستفاد منه كل ما يثبت يد كل ذى حق على حقه^(٨).

فإذا دعت الحاجة إلى تأجيل أحد البدلين أو بعضه فعلى العاقلين أن يسميا نوع العقد بالنسبة للمؤجل ويكون عقد الصرف فيما تم التقابض فيه فقط.

هذا .. وقد اختلف الفقهاء إذا قبض بعض الصرف وتأخر بعضه ، فقليل يبطل الصرف كله ، وبه قال الشافعى ، وقيل يبطل منه المتأخر فقط وبه قال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف ، والقولان فى مذهب مالك^(٩). وتظهر فائدة ما أشار إليه الباحث من ضرورة تسمية العقد فى المؤجل إذا ألغى النقد الذى جرى التعامل عليه ، فإذا قلنا ببطلان العقد فى الصرف كله أو فى المتأخر منه فقط لضاعت على الدائن أمواله لأن العقد الباطل لا تترتب عليه آثار من قبيل ملك البذل^(*) ، أما إذا كان المؤجل فى صورة قرض أو أمانة مستعملة فيحق للدائن المطالبة بقيمة أمواله بالنقد البديل.

(*) ذكر المرغينانى فى أحكام البيع الفاسد: إذا قبض المشتري المبيع فى البيع الفاسد ، وفى العقد عوضان ؛ كل منهما مال ، ملك المبيع ، ولزمته قيمته إن قيمياً ومثله إن كان مثلياً وقال الشافعى رحمه الله لا يملكه إن قبضه ، لأنه محظور فلا ينال به نعمة الملك (الهداية - ج٣ ، ص ١٥).

ويأتى -الآن- دور الحديث عن الوجه الآخر من الصرف - بالمفهوم العام- وهو:

٣/١ - الصرف الأجنبى:

يقصد بالصرف الأجنبى مبادلة عملة وطنية أو أجنبية بعملة أجنبية أخرى ، وهو مثل الصرف المحلى نوع من التجارة مثل شراء الدولارات الأمريكية بالجنيهات المصرية ، أو بيع الدولارات الأمريكية بالجنيهات الاسترلينية مثلاً. وهذا النوع من الصرف -وإن كان يمكن تصور حدوثه- وأحياناً يتم هذا بين الأفراد - إلا أن المعتاد أن يتم من خلال المصارف وشركات الصرافة ، إذ تستطيع هذه المؤسسات المالية توفير العملات لأجنبية بالأنواع والكميات التى تفى بالحاجات المتوقعة من الراغبين فيها .

ويتيح قصر التعامل فى العملات الأجنبية على مؤسسات مالية متخصصة يتم تأسيسها وإدارتها طبقاً لقانون يحدد اختصاصاتها ومسئولياتها أن تتمكن الجهات المنوط بها من قبل الدولة مهمة الاشراف والرقابة على النقد الأجنبى من السيطرة على كميات وأسعار النقد الأجنبى المتداول داخل الدولة ، وعلى كيفية التصرف فيه ، لما لذلك من أثر على الاقتصاد القومى ، وقيمة العملة الوطنية . ولذلك تلجأ بعض الدول التى قد يكون لديها عجز فى رصيدها من النقد الأجنبى ، إلى حظر احتفاظ الأفراد بالنقد الأجنبى ، وأن يقتصر التعامل فيه من خلال القنوات المصرح لها بذلك وبالسعر الذى تفرضه السلطات النقدية ، كما توضع قيود على كمية النقد الأجنبى التى يسمح بها للمسافر إلى خارج الدولة ، كما يتم تحديد حجم التحويلات إلى الخارج وتشدد عقوبات الحيازة والتعامل فى النقد الأجنبى

خارج القنوات المصرح بها.

وتدل التجارب السابقة فى سوق النقد الأجنبى فى مصر ، على أنه غالباً ما يترتب على هذه القيود تعدد أسعار الصرف الأجنبى سراً. ومن ثم فإن الدول التى تدرك أن لديها رصيذاً من العملات الأجنبية يمكن أن يزيد عن مواجهة الطلب عليها تبيح لكل شخص طبيعى أو معنوى أن يحتفظ بكل ما يثول إليه من نقد أجنبى ، والتصرف فيما لديه بالطريقة التى يراها ، ومن هنا ينشأ ما يعرف بسوق التعامل الحر فى النقد الأجنبى ، حيث يتحدد سعر الصرف بناء على تفاعل قوى العرض والطلب على النقد الأجنبى.

ولكن ترك الحبل على الغارب للتعامل فى العملات الأجنبية ، قد يترتب عليه وجود أكثر من سوق للنقد الأجنبى ، مما قد يؤدى إلى تعدد أسعار الصرف فيها ، الأمر الذى قد يدفع بعض الأفراد إلى السحب من السوق ذات السعر المنخفض والبيع فى السوق ذات السعر المرتفع للاستفادة من أو المضاربة على فرق السعر.

وفى دولة مصادر الحصول على العملات الأجنبية فيها محدودة -مثل مصر- قد لا يمكن- فى ظل الفوضى النقدية -تلبية بعض الطلبات الملحة على النقد الأجنبى ، كما قد يؤدى هذا الوضع إلى خلق مضاربات على أسعار النقد الأجنبى والمحصلة النهائية للصرف الأجنبى غير المنضبط هى وجود حالات من عدم الاستقرار ، والبلبلة ، وإتاحة الفرصة لذوى النفوس الضعيفة للاثراء عن طريق عمليات وهمية أو ترفيه لا تضيف إلى الاقتصاد القومى قيمة حقيقية ، بل على العكس تحدث تأثيراً سيئاً على قيمة العملة

الوطنية ، وعلى الثقة فيها . ومن هنا يكون ضروريا إحكام الرقابة والإشراف -من قبل الدولة- على سوق النقد لأجنبى ، ولن يكون إحكام الرقابة فعّالاً إلا إذا تم تنظيم سوق الصرف الأجنبى من خلال مؤسسات مالية يتم إنشاؤها وتنظيمها وإدارتها وفقاً لقانون يعهد بتنفيذه إلى جهة إشراف مسئولة ، وهذا ما يجرى العمل به -حالياً- فى مصر ومنذ عام ١٩٩١م ، حيث أنشئت شركات للصرافة بهدف ضبط حركة الاتجار فى العملات الأجنبية و إظهار سعر حقيقى للصرف ، يتم التعامل فى النقد الأجنبى على أساسه .

وقد تضمن قرار إنشاء هذه الشركات إخضاعها لرقابة وإشراف البنك المركزى ، حيث تلتزم هذه الشركات بتقديم البيانات الإحصائية عن عمليات شراء وبيع النقد الأجنبى والأسعار التى تمت بها^(١٠) . ويتم ذلك فى إطار سوق حرة للصرف الأجنبى كنشاط مباح شرعاً .

وتتنوع مصادر الحصول على النقد الأجنبى ، ومن أهم هذه المصادر -فى مصر- الصادرات المنظورة وغير المنظورة والخدمات التى تؤديها الدولة أو بعض أبنائها لدول الأجنبية ، وتحويلات العاملين فى الخارج من العملات الأجنبية ، والقروض والمعونات والهبات التى تحصل عليها الدولة من دول وهيئات أجنبية ودولية وغير ذلك من المصادر ، سواء بالنسبة للدولة أو الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين .

أما أغراض الصرف الأجنبى ، أى شراء وبيع النقد الأجنبى فمتعددة كذلك ، وسيقتصر الحديث هنا على أغراض شراء النقد الأجنبى ، ويتم تأجيل الحديث عن التجارة فى النقد الأجنبى إلى المبحث الخاص بالواقع المعاصر للصرف الأجنبى .

١/٣/١- أغراض طلب النقد الأجنبى:

يُطلب النقد الأجنبى من قبل الدولة ، كما يطلب من قبل الأشخاص؛ فالدولة تحتاج إلى النقد الأجنبى لتمويل وارداتها من السلع المختلفة بجميع أنواعها ، كما تحتاج إليه لسداد نفقات يعثاتها فى الخارج ، ونفقات الوفود الرسمية التى تمثلها فى مختلف المحافل الدولية وكذلك لتمويل نفقات علاج وتعليم من تتكفل بعلاجهم وتعليمهم من مواطنيها فى الخارج، ومن الأغراض التى تتطلب توفير النقد الأجنبى من قبل الدولة سداد القروض المستحقة عليها لدول وهيئات أجنبية ودولية، ومنها دفع رواتب ومكافآت الخبراء الأجانب الذين تستعين بهم الدولة والهيئات المحلية وتكوين احتياطي نقدي وغير ذلك من الأغراض.

أما الأشخاص فيحتاجون إلى النقد الأجنبى لفتح اعتمادات مستندية لاستيراد السلع المختلفة ، ولتمويل نفقاتهم عند السفر إلى الخارج من أجل السياحة أو العلاج أو التعليم أو غير ذلك.

ولعل هذا العرض المختصر للأغراض التى تتطلب توفير النقد الأجنبى يعطى فكرة عند مقارنة تلك الأغراض مع مصادر الحصول على النقد الأجنبى -فى دولة مثل مصر- عن أهمية هذا العنصر بالنسبة للاقتصاد القومى بصفة عامة ، وبالنسبة للنقد الوطنى بصفة خاصة ، ويبرز أهمية الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية التى تتعامل فيه ، وأن يكون محل اهتمام وضبط من الجهات المسئولة عنه فى الدولة باستمرار .

٢/٣/١ - موقف الشريعة الإسلامية من الصرف الأجنبي:

نتناول -في هذه الفقرة- موقف الشريعة الإسلامية من الصرف الأجنبي كنشاط ، كما نتناول موقفها من سعر الصرف ، أي نسبة التبادل بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية.

ففيما يتعلق بحكم الصرف الأجنبي من حيث هو تبادل العملة الوطنية بعملة أجنبية ، أو تبادل عملة أجنبية بعملة أجنبية أخرى ، فالفقهاء المعاصرون^(١١) يقيسونه على تبادل الذهب بالفضة أو العكس ، فيجرون حكم تبادل الذهب والفضة لاختلاف قيمتهما على الصرف الأجنبي ، فيجوز -بشراً- صرف الدولارات الأمريكية مثلاً بالجنهات المصرية مع عدم التساوى بشرط الحلول أو عدم التأجيل. والذي يبدو أن بين تبادل الذهب بالفضة وبين الصرف الأجنبي أوجه اتفاق ، كما أن بينهما أوجه اختلاف.

أما أوجه الاتفاق بينهما فموجزها أن كلا من الذهب والفضة مضروبين أو غير مضروبين (باعتبار ما كانا عليه) والعملات الأجنبية أثمان ، أي أدوات تثمين وتقويم وادخار وإبراء ، وأن المقصود منها جميعاً المعاملة أولاً لا الانتفاع المباشر لاشباع الحاجات ، وأن كلا منها نوع فى جنس الأثمان ؛ فالذهب كان نوعاً ، وكانت الفضة نوعاً ، والجنه المصري -الآن- نوع ، وكذلك الدولار الأمريكى .. الخ ، وأن قيمة كل نوع تتأثر برواجه^(١٢) أى بالمطلوب والمعرض منه فى السوق.

وأما أوجه الاختلاف فمرجعها إلى أن كلا من الذهب والفضة كانا نقوداً محلية ، وأنهما كانا نقوداً مطلقة ، أى وضعاً بأصل الحلقة ليكونا

نقوداً. أما النقد الأجنبى فهو نقود أجنبية مقيدة ، مصدر الالتزام به وقبوله هو سلطة أجنبية وجمهور أجنبى ، وتحدد قيمة كل عملة فى ضوء عوامل واعتبارات خاصة بدولة المنشأ.

وسيتم بيان هذه العوامل عند الحديث عن الواقع المعاصر للصرف الأجنبى.

وقد اعتمد الفقهاء المعاصرون -فى القياس- على وجه الاتفاق فى الثمنية ، واستدلوا عليه بما قال به جمهور الفقهاء^(١٣): من أن علة الربا فى الذهب والفضة هى أنهما من جنس الأثمان ، وكل ما كان من جنس الأثمان يشترط فيه التماثل والحلول إذا كان النوع واحداً ، فإذا اختلف النوعان جاز التفاضل بشرط الحلول. وبناء عليه يجوز شرعاً تبادل العملة الوطنية بعملة أجنبية ، أو تبادل عملة أجنبية بعملة أجنبية أخرى. لأن كل عملة نوع فى جنس الأثمان ، بصرف النظر عن مصدر ثمنية العملة ، أى سواء كانت سلطة وطنية أو أجنبية. وحيث إن كل عملة تعد نوعاً فى جنس الأثمان ، فإنه يجوز -شرعاً- التفاضل ، لأن قيمة كل عملة تتأثر بعوامل واعتبارات اقتصادية (نشير إليها فيما بعد) تختلف عن غيرها من العملات ، لذا يمكن أن ينشأ التفاضل ، ولكن يشترط الحلول ، لأن التأجيل يخرج العقد عن معنى الصرف إلى معنى القرض أو الأمانة أو الاتجار فى النقود ، ولذا إذا لم يعين العاقدان -عند التأجيل- نوع العقد (قرضاً أو أمانة) فإنه ينصرف إلى معنى الاتجار فى العملة ، والتجارة فى العملة تعنى اتخاذها مقصوداً على خلاف الحكمة ، إذ طلب النقد لغير ما وضع له ظلم^(١٤). وعند التأجيل تفضى إلى ربا النسيئة.

أما موقف الشريعة الإسلامية من سعر الصرف ، فالأصل أن الثمن العادل يتحدد بناء على تلاقى الإرادة الحرة الحالية من عيوبها لكل من العاقلين فى سوق كفاء^(١٥).

والإرادة الحرة الحالية من عيوبها ، تتطلب السلامة من الإكراه والغش والتدليس والتضليل ، ولهذا نهى رسول الله ﷺ عن الغش وعن النجش وعن تلقى الركبان وعن بيع الحاضر للبادى^(١٦). لأن كل هذه الأسباب تؤثر فى إرادة العاقد وتجعله غير ملم بأحوال السوق.

أما السوق الكفاء ، فتعنى أن تسود فيها المنافسة الحرة ، وليس فيها بائعون أو مشتررون يمكنهم التأثير فى تحديد السعر ، وليس فيها عجز شديد أو زيادة كبيرة فى النقد الأجنبى ، وخالية من الإغراق والاحتكار ، ويمكن الدخول فيها والخروج منها بدون قيود ، ويمكن الحصول على المعلومات اللازمة عنها بدون مشقة أو تكاليف كبيرة . ولهذا نهى رسول الله ﷺ عن الاحتكار ، ورفض ﷺ التسعير الجبرى^(١٧). وطلب عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- ممن أراض فى السعر أن يبيع بالسعر السائد أو يخرج من السوق^(١٨).

ولا يعنى هذا أن السوق الإسلامية بلا ضوابط ، وإنما تحكمها ضوابط تنظيمية فى إطار الشريعة الإسلامية ، وفى قصة شعيب عليه السلام مع قومه^(١٩) ، عندما أمرهم بإبقاء المكيال والميزان بالقسط ، وعدم بخس الناس أشياءهم ، اعترضوا عليه باستفهام على سبيل الاستهزاء والتهكم ، ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاحُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يُعْبَدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ وكان رده عليه السلام عليهم ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي

إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٢٠﴾

والشاهد -لنا- فى هذه القصة أن قوم شعيب عليه السلام كانوا يرون أن حريتهم تعطيتهم الحق فى أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاءون ، ولكن شعيباً عليه السلام رد عليهم بأن تدخله والحد من حريتهم وتوجيهاته المالية إنما هى من أجل الإصلاح. وفى ضوء ذلك يتضح الهدف من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وأنه إنما يكون بغرض الإصلاح^(٢٠). ومن هنا يجيز الفقهاء للإمام التسعير عند الضرورة ، ومن ثم يكون تثبيت أسعار الصرف الأجنبى -عند الاقتضاء- جائزاً شرعاً لتحقيق الثقة فى العملة الوطنية ، والمحافظة على مصالح الأفراد والجماعة. ولكن لا ينبغى أن يخرج هذا التثبيت بالعملة عن قيمتها الحقيقية ، أو ربطها بعملة أخرى لفترات طويلة، وإنما لابد من تصحيح قيمتها من فترة إلى أخرى ، حتى تعكس قيمتها قوتها الشرائية ، فالضرورات تقدر بقدرها.

(*) سورة هود - الآيتين ٨٧-٨٨.

البحث الثانى

الصرف الأجنبى - الواقع المعاصر

تمهيد:

لو كان العالم يتعامل بعملة واحدة ، لما كانت هناك حاجة إلى سوق للصرف الأجنبى ، ولما كان صرف أجنبى ، ولكن -كما هو مشاهد- يوجد فى أى معاملة دولية طرف واحد -على الأقل- يستعمل عملة أجنبية ؛ فعندما يبيع أحد المصدرين المصريين إلى أحد المستوردين الأجانب سلعة ، أو عندما يستورد أحد التجار المصريين سلعة من مصدر أمريكى ، يكون التاجر المصرى مهتماً بالحصول على الجنيهات المصرية ، ويكون التاجر الأمريكى راعياً فى الحصول على الدولارات الأمريكية ، ونظراً لأنه لا يكون عملياً أن يبحث الأفراد الراغبون فى تبادل العملات عن بعضهم ، فقد وجدت وتطورت سوق للصرف الأجنبى لتقوم بدور الوسيط ، وعن طريقها تتم معظم المعاملات فى النقد الأجنبى.

ولست سوق الصرف الأجنبى مكاناً محدداً ، ولكنها شبكة من البنوك التجارية وشركات الصرافة ، وسماسرة النقد الأجنبى ، والتجار الذين يقومون بالتنسيق بين البائعين والمشتريين للنقد الأجنبى ، وليست قاصرة على دولة واحدة ، ولكنها منتشرة عبر المراكز المالية الرائدة فى العالم ، ويشترى العملاء ويبيعون النقد الأجنبى من خلال بنوكهم.

وتعد سوق الصرف الأجنبى أكبر سوق مالية فى العالم ، وتصل التقديرات الحديثة لحجم المعاملات فيها إلى ما يزيد عن الألف مليار دولار يومياً أو ٢٥٠ ألف مليار فى السنة^(٢٢).

وتنشر جميع الصحف الكبرى تقريباً قوائم يومية بأسعار الصرف ، كما تذيع وكالات الأنباء العالمية هذه الأسعار لمعظم العملات الرئيسية فى جميع أنحاء العالم ، وتنشر الصحف المصرية قوائم مختصرة بأسعار بعض العملات بالجنيه المصرى.

ويتكون سوق الصرف الأجنبى من نوعين هما^(٢٣): السوق الفورى أو الحاضر Spot Market حيث يتم تداول العملات وتبادلها فوراً، ومن الناحية العملية ، يتم تبادل العملات خلال يومى عمل بعد تمام إنجاز المعاملة ، والنوع الثانى هو السوق الآجل Forward Market حيث تبرم عقود شراء أو بيع العملات على أن يتم التسليم فى المستقبل.

١/٢ - محددات سعر الصرف:

إذا لم توجد معوقات أو نقائص فى سوق الصرف الأجنبى ، يمكن أن تجد علاقات وثيقة بين سعر الصرف ، وبين بعض المؤشرات الاقتصادية ؛ بعضها علاقات طردية ، وبعضها علاقات عكسية . وفى الأسواق التنافسية التى يتم تشخيصها بتوافر العديد من المشترين والبائعين الذين يتحملون تكاليف قليلة من أجل الحصول على المعلومات عن السوق ، تكون أسعار السلع المتماثلة والأصول المالية متساوية ، وعادة ما يشار إلى هذه الفكرة بقانون السعر الواحد^(٢٤).

وفى حالة عدم وجود نقائص تكون العوائد المتوقعة من الأصول المالية متساوية. وإذا ساد قانون السعر الواحد فإن معدل التبادل بين العملة الوطنية والسلع المحلية يجب أن يساوى نسبة التبادل بين العملة الوطنية والسلع الأجنبية ، وبعبارة أخرى ، يجب أن يكون لوحدة العملة الوطنية نفس القوة الشرائية على المستوى الدولى ، وهكذا إذا كان الجنيه المصرى يمكن أن يشتري به سلعة ما فى مصر ، فإنه يجب أن يشتري به السلعة المماثلة فى أى دولة من دول العالم ، ولكى يحدث هذا يجب أن يتغير معدل الصرف الأجنبى (تقريباً) بمقدار الفرق بين معدلات التضخم المحلى والأجنبى. ويطلق على هذه العلاقة تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity وبالتعبير الرمزى إذا كانت م و= معدل التضخم الوطنى ، م ج = معدل التضخم فى الدولة الأجنبية، س صفر = سعر الصرف فى بداية الفترة ، س ت = سعر الصرف فى نهاية الفترة ، فإن التغير فى سعر الصرف $\left(\frac{س ت}{س صفر} \right)$ يساوى التغير فى معدل التضخم $\left(\frac{م + 1}{م + 1} \right)$

$$\frac{م + 1}{م + 1} = \frac{س ت}{س صفر} \quad \text{أو}$$

ويعنى تعادل القوة الشرائية -من حيث الأثر- أن العملات ذات معدلات التضخم الأعلى ، يجب أن يتم تخفيض قيمتها ، بالمقارنة مع العملات ذات معدلات التضخم الأقل.

وفى ظل هذا التوازن وبدون التدخل الحكومى سوف يكون الفرق فى

معدلات الفائدة الإسمية مساوياً (تقريباً) للفرق فى معدلات التضخم بين الدول. فطبقاً لقانون الاقتصادى الأمريكى إيرفينج فيشر^(٢٥)، يتكون معدل الفائدة الاسمى من معدل الفائدة الحقيقى بالإضافة إلى تسوية مقابل التضخم. ويؤكد تعميم هذا القانون أن العوائد الحقيقية تتساوى فى جميع الدول عن طريق المراجعة^(*). فإذا كان العائد الحقيقى المتوقع من إحدى العملات أكبر منه فى عملة أخرى، فإن رأس المال سوف يتدفق من العملة الأخرى إلى العملة الأولى وسوف يستمر هذا التدفق - فى حالة عدم وجود تدخل حكومى - حتى تتساوى العوائد الحقيقية المتوقعة.

ويتضمن قانون فيشر أن العملات ذات معدلات التضخم المرتفعة سوف يكون عليها معدلات فوائد أعلى من تلك العملات ذات معدلات التضخم الأقل، وعليه، فالدول التى لديها معدلات تضخم عالية بالمقارنة مع غيرها من الدول التى لديها معدلات تضخم منخفضة يكون لديها - بصفة عامة - معدلات فائدة عالية بالمقارنة مع الفئة الثانية من الدول، وهكذا يمكن رد معظم الفروق فى معدلات الفوائد الاسمية بين الدول إلى اختلاف التوقعات النسبية للتضخم.

ويمكن مفتاح فهم أثر التغيرات النسبية لمعدلات الفوائد بين الدول على سعر الصرف الأجنبى فى مضمون تعادل القوة الشرائية، ومضمون تعميم قانون فيشر؛ فتعادل القوة الشرائية يتضمن أن أسعار الصرف سوف تتحرك لكى تعوض تغيرات معدلات التضخم، وهكذا يكون ارتفاع معدل

(*) المراجعة هى تحقيق أرباح من اختلاف الأسعار، حيث يتم الشراء بالسعر الأقل والبيع بالسعر الأعلى.

التضخم في إحدى الدول (بالمقارنة مع غيرها) مرتبطاً بهبوط قيمة عملتها ، وسوف يكون مرتبطاً أيضاً مع ارتفاع معدل الفائدة فيها مقارنة مع معدلات الفوائد في الدول الأخرى. وهاتان الحالتان تؤديان معاً إلى ما يعرف بالآثر الدولي لقانون فيشر^(٢٦) ، والذي يقول: إن عملات الدول ذات الفوائد المنخفضة يتوقع أن يعاد تقويمها بالنسبة لعملات تلك الدول ذات الفوائد المرتفعة. ولقد تأيدت هذه النتيجة بالعديد من الدراسات العملية التي توضح الاتجاه بعيد المدى لهذه التغيرات من أجل تعويض تقلبات أسعار الصرف^(٢٧). ومن ثم يمكن -في أى وقت- توقع انخفاض قيمة عملة الدولة ذات معدلات الفوائد المرتفعة بالمقارنة مع قيمة عملات الدول ذات معدلات الفوائد الأقل.

ولن تقتصر علاقة سعر الصرف مع معدل الفائدة على السوق الحاضرة، وإنما تمتد إلى سعر الصرف الآجل ، فطبقاً لنظرية تعادل معدلات الفوائد بين الدول يجب أن تبايع عملة الدولة ذات معدلات الفوائد الأقل ارتفاعاً -في السوق الآجل- بعلاوة ، أى زيادة عن السعر الفوري السائد عند التسليم في التاريخ الآجل - وبعبارة أكثر تحديداً - في السوق الكفاء يجب أن يكون الفرق في معدلات الفوائد بين الدول مساوياً (تقريباً) الفرق في الأسعار الآجلة لعملات هذه الدول. وعندما يتحقق هذا الشرط يقال: إن السعر الآجل قائم عند تعادل الفوائد ، وعندئذ يسود التوازن أسواق النقد الأجنبية.

وتقتضى قاعدة تعادل معدلات الفوائد أيضاً بأن معدلات الفوائد المرتفعة على بعض العملات يقابلها خصم السعر الآجل لها السائد وقت التسليم ، وأن معدلات الفوائد المنخفضة يتم تعويضها بعلاوات آجلة على السعر السائد وقت التسليم في المستقبل.

ويتأثر السعر الفورى والسعر الآجل بشدة بالتوقعات الحالية للأحداث المستقبلية ، ويتحرك كل من السعرين بالتعاقب ، والارتباط بينهما قائم على اختلافات الفوائد بين الدول ، وتنعكس المعلومات الجديدة عن تغير الفوائد فى نفس وقت حدوثها تقريباً على كل من الأسعار الفورية والأسعار الآجلة. فإذا كان من المتوقع أن تنخفض قيمة الجنيه الاسترلى - مثلاً - فإن من لديهم الاسترلى سوف يبدأون فى بيعه لأجل ، بينما أصحاب الدولارات - مثلاً - سوف يترشون فى التخلص منه فى السوق الآجل ، وهذه التصرفات سوف يترتب عليها تخفيض السعر الآجل للاسترلى ، ومن المحتمل أن تقوم البنوك بتصفية ما لديها من عقود آجلة على الاسترلى ، علاوة على أن أصحاب الدولارات سوف يؤجلون تحويلها إلى استرلى ، بينما يقوم أصحاب الاسترلى بتعجيل تجميع وتحويل الاسترلى إلى عملات أخرى ، وبذلك يتحول الضغط من السوق الآجل إلى السوق الحاضر.

ويتحقق التوازن عندما يتساوى الاختلاف فى الاسعار الآجلة مع التغير المتوقع فى سعر الصرف ، وعندئذ لا يكون هناك مبرر لبيع أو شراء النقد لأجل ، فالتوصيف غير المتحيز لطبيعة السعر الآجل أنه السعر الذى يعكس السعر الفورى المتوقع أن يكون سائداً فى المستقبل عند تسوية العقود الآجلة. وكثير من الدراسات تؤيد القول: بأن الأسعار الآجلة ما هى إلا تنبؤات غير متحيزة بالأسعار الفورية التى يتوقع أن تسود فى المستقبل^(٢٨).

ويمكن تحديد الأسعار الآجلة للعملات بطريقتين^(٢٩):

إحدهما: الاتفاق على سعر محدد للتبادل عند إبرام العقد ، وعادة ما تتبع هذه الطريقة من قبل عملاء المصارف.

والثانية : تحديد السعر الآجل كخصم من أو علاوة على السعر الحاضر فى تاريخ التسليم ، وعادة ما تتبع هذه الطريقة فى المعاملات المصرفية البينية.

وتكون العملة الأجنبية بخصم آجل عندما يكون سعرها الآجل أقل من سعرها الحاضر ، فى حين توجد العلاوة الآجلة عندما يكون السعر الآجل أكبر من السعر الحاضر.

ويمكن التعبير عن الخصم أو العلاوة فى صورة نسبة مئوية سنوية على النحو التالى :

العلاوة (أو الخصم) الآجلة =

$$\frac{\text{السعر الآجل} - \text{السعر الحاضر}}{\text{السعر الحاضر}} \times \frac{12}{\text{مدة العقد بالشهور}}$$

ويتم تحديد المبلغ وتاريخ الاستحقاق وسعر التبادل فى العقود الآجلة بدقة تامة وفقاً لشروط العميل.

ويتراوح معدل الخصم الآجل أو العلاوة الآجلة ما بين صفر إلى ٣٪ سنوياً من السعر الحاضر بالنسبة للعملاء المستقرة ، ويكون أكبر من ذلك بالنسبة للعملاء الأقل استقراراً ، وقد يصل إلى أكثر من ٢٠٪ بالنسبة للعملاء غير المستقرة^(٣٠).

وفضلاً عن معدل التضخم ومعدل الفائدة فليسعر الصرف علاقة وثيقة ببعض المؤشرات والعوامل الأخرى مثل معدل نمو اقتصاديات الدول ، ومعدل البطالة أو التشغيل فيها والعجز أو الفائض فى كل من الميزان التجارى

وميزان المدفوعات ، فضلاً عن العوامل الأمنية والسياسية حيث ترفع الأخبار السارة عن الحالة الأمنية والسياسية للدولة من قيمة عملتها في مواجهة عملات الأخرى والعكس بالعكس. إذ يعتبر سعر الصرف مرآة تعكس الحالة الاقتصادية والسياسية والأمنية لكل دولة.

والخلاصة : أنه طبقاً لقاعدة تعادل القوة الشرائية في حالة الأسواق الكفاءة وفي حالة عدم وجود تدخل حكومي ، فإن معدل التبادل بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية يعكس التغير في مستوى الأسعار بين الدولتين ، فإذا كان معدل التضخم في مصر ٥٪ - مثلاً - ، وفي اليابان ١٪ ، فلكي يتم تعادل القوة الشرائية فيهما فإن قيمة «الين» يجب أن ترتفع بمقدار ٤٪ وسوف تؤدي عمليات المراجعة إلى أن يكون معدل الفائدة الحقيقي متماثلاً تقريباً في جميع الدول ، وسوف يكون الفرق بين معدلات الفوائد معادلاً (تقريباً) للفرق في معدلات التضخم ، ويجب أن يكون مساوياً كذلك للتغير المتوقع في سعر الصرف.

وتنص قاعدة تعادل معدلات الفوائد على أن التفاوت في معدلات الفوائد ينبغي أن يكون مساوياً للفرق بين السعر الحاضر والسعر الآجل ، وسوف تؤدي عمليات المراجعة إلى أن يكون التفاوت بين السعرين مساوياً (تقريباً) للتغير المتوقع في سعر الصرف.

٢/٢- مخاطر الصرف الأجنبي:

أكثر أشكال مخاطر الصرف الأجنبي حدة هي التي تنشأ من تقلب قيمة العملة ، لأنها تؤثر في التدفق النقدي ، وفي الهيكل المالي ، وعلى المنشأة التي تتعامل بالنقد الأجنبي أن تدرك ما الذي يتعرض لديها

للمخاطر. وفي هذا الصدد يختلف الفكر المحاسبي عن الفكر الاقتصادي ؛ فالمحاسبون يعتمدون على مدخل قائمة المركز المالي عند قياس أثر تغيرات سعر الصرف ، ويستخدمون التعريف المحاسبي الذي يقوم -حالياً- على بيان مجلس معايير المحاسبة المالية رقم ٥٢ (FASB 52) حيث يتم التمييز فيما يتعلق بالأصول والخصوم المقيدة بالعملات الأجنبية بين تلك التي تتأثر بتقلبات سعر الصرف وتلك التي لا تتأثر. وفي المقابل تركز النظرية الاقتصادية على أثر تغير سعر الصرف في التدفق النقدي المستقبلي ، بمعنى أن الإفصاح الاقتصادي عن مخاطر الصرف الأجنبي يقوم على تغير قيمة المنشأة (كما يتم التعبير عنها بالقيمة الحالية لتدفقاتها النقدية المستقبلية) عندما تتغير أسعار الصرف ، وبالتالي يتم تحديد مفهوم مخاطر الصرف الأجنبي بالتغير في قيمة المنشأة الذي يترتب على التقلبات غير المؤكدة أو غير المتوقعة لسعر الصرف. وهكذا .. ينظر إلى مخاطر الصرف الأجنبي ، على أنها إمكانية تذبذب قيمة العملة الذي يؤدي إلى تغير مقدار التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل.

ويمكن تقسيم الإفصاح عن مخاطر الصرف الأجنبي إلى عنصرين هما: إفصاح عن المعاملات بالعملات الأجنبية ، ويتضمن إمكانية تحقيق مكاسب أو تحمل خسائر من الصرف الأجنبي في المستقبل على تلك المعاملات التي تمت وسجلت فعلا بعملات أجنبية ، أي المبيعات والمشتريات بالعملات الأجنبية.

أما العنصر الثاني ، فهو الإفصاح التشغيلي ، وهو الذي ينشأ عن تذبذبات العملة التي يمكن أن تؤدي إلى تغير مقادير ومخاطر إيرادات ونفقات الشركة في المستقبل ، أي التدفقات النقدية من التشغيل ، ويتطلب

قياس أثر هذا النوع من مخاطر الصرف الأجنبى معرفة تفصيلية عن عمليات الشركة ، ومدى حساسية هذه العمليات لسعر الصرف ، كما يتطلب أيضاً نظرة مستقبلية بعيدة المدى ، ومعالجة العمليات التى تتأثر تكاليفها وأسعارها التنافسية بتغير سعر الصرف، من منطلق مفهوم المنشأة المستمرة. وبهذا تواجه المنشأة مخاطر الصرف الأجنبى منذ دخولها فى سوق المنافسة الأجنبية أو حصولها على السلع والمدخلات من الخارج.

وعلى ذلك تنشأ مخاطر الصرف الأجنبى عندما تهبط أو تخفض قيمة العملات الأجنبية التى تتعامل بها المنشأة ، أو عند فرض قيود على تحويل بعض هذه العملات إلى العملة الوطنية للمنشأة. فعندما تنخفض قيمة إحدى العملات الأجنبية فى مقابل العملة الوطنية للمنشأة ، فإنها تتكبد خسائر فيما تحوزه من هذه العملة ، وفيما تقتنيه من أصول مسجلة بتلك العملة ، فإذا كان الدولار الأمريكى يساوى ٣,٥ جنيهاً مصرياً ، وكان لدى إحدى الشركات المصرية أو متعددة الجنسية المقيمة فى مصر نقود ، وأوراق قبض وحسابات مدينة ببلغ ٥٠٠ ألف دولار ، وانخفضت قيمة الدولار بنسبة ١٪ ، فإن الشركة المذكورة سوف تتكبد خسائر قدرها ١٧,٥ ألف جنيه مصرى ، ومن هذا يتضح العبء الذى تتحمله الشركات الوطنية أو متعددة الجنسية نتيجة تقلب أسعار النقد الأجنبى.

ومن الناحية العامة يؤدى انخفاض قيمة عملة إحدى الدول إلى أن تصبح صادراتها أكثر قدرة على المنافسة. أما ارتفاع قيمتها فيضر المصدرين والمنتجين الذين يتنافسون مع الواردات الأجنبية. كما تتأثر سوق الأوراق المالية بنتائج تقلبات سعر الصرف ، فالشركات التى تصدر إنتاجها إلى الخارج أو تتنافس مع الواردات الأجنبية فى الداخل -ترتفع أسعار

أسهمها- بصفة عامة- عندما تنخفض قيمة العملة المحلية ، وتنخفض أسعار هذه الأسهم عندما ترتفع قيمة هذه العملة^(٣١).

٣/٢- الوقاية ضد مخاطر الصرف الأجنبي:

إذا كانت إحدى الشركات تتوقع انخفاضاً في قيمة عملة إحدى الدول، فعليها أن تقوم بتخفيض أصولها النقدية المقيدة بتلك العملة إلى أدنى حد ممكن ، وأن تزيد من خصومها بتلك العملة ، فكما هو معروف يكون هبوط قيمة العملة في صالح المدين بها ، وفي غير صالح الدائن. ولكي تحمي المنشأة نفسها ضد تقلبات أسعار الصرف المعاكسة ، يمكنها أن تغطي مركزها النقدي. والمقصود بالتغطية تعويض الأصول النقدية ، مثل النقود والأوراق المالية ، وأوراق القبض والحسابات المدينة الأخرى عن طريق التزامات نقدية ، مثل القروض ، وأوراق الدفع والحسابات الدائنة الأخرى بنفس المبالغ تقريباً. فإذا حدث تغير في قيمة العملة فسوف تتأثر الأصول والخصوم النقدية بقدر متماثل ، ويكون صافي المركز النقدي لهذه المنشأة (الأصول مطروحاً منها الخصوم) صفراً ، قبل وبعد تغير قيمة العملة ، وبذلك لا يكون هناك مكاسب أو خسائر ، حيث تعوّض إحداهما الأخرى. وإذا نمت إلى علمها أن إحدى العملات في طريقها إلى الهبوط ، فعليها أن تتخذ بعض الإجراءات الحمائية ضد هذا الهبوط. وكما سبقت الإشارة ، عليها أن تخفض النقدية لديها من تلك العملة إلى أدنى حد ممكن عن طريق شراء مخزونات سلعية أو أصول حقيقية أخرى ، كما ينبغي عليها أن تتجنب التوسع في الائتمان التجاري بتلك العملة. ومن المرغوب فيه -في مثل هذه الحالة- أن تكون أوراق القبض لديها ذات تواريخ استحقاق قصيرة جداً ، والعكس بالنسبة لأوراق الدفع ، يجب أن تحصل لها على تواريخ سداد

طويلة بقدر ما تستطيع . وربما يكون مفيداً لها أيضاً أن تقتصر بتلك العملة ، ولكن هذا الإجراء يتوقف على معدل الفائدة ، فكما سبقت إليه الإشارة ، ترتبط قيمة العملة ارتباطاً عكسياً مع معدل الفائدة عليها ، فإذا أرادت إحدى الشركات الحصول على ائتمان تجارى ، فإنها تحصل عليه من شركة أو بنك ، ويفرض أن المقرض والمقرض من الراشدين اقتصادياً ، فإن هذه المعاملة سوف لا تتم حتى يصل معدل الفائدة إلى الحد الذى يعوض الهبوط المتوقع فى قيمة العملة.

ويمكن للشركة أن تحقق نتائج إيجابية من الإجراءات المذكورة عندما تستطيع أن تتوقع احتمال وتوقيت الهبوط بدقة أكثر مما يفعل غيرها أو السوق عموماً. ومع ذلك فمحاولة تحقيق أرباح من التنبؤ بأسعار الصرف الأجنبي إنما هو مضاربة وليس تغطية ، وينبغى التفرقة بين المضاربة والتغطية بالنسبة للنقد الأجنبى ، فالذى يهدف إلى التغطية ، عليه أن يدرك أن غيره يعرف عن السوق مثل ما يعرف. أما الذى يدرك أن لديه من المعلومات أفضل مما لدى غيره فقد يختار المضاربة.

وإذا كانت قيمة العملة فى طريقها إلى التحسن فينبغى -عندئذ- اتخاذ خطوات عكسية. وبدون معرفة اتجاه تحركات قيمة العملة فى المستقبل ، تكون السياسات الهجومية فى أى اتجاه غير ملائمة.

وفى معظم الأحوال لا يمكن التنبؤ بما سوف يحدث فى سوق الصرف مستقبلاً ، ولذلك تكون أفضل سياسة حماية ضد تقلب أسعار الصرف هى موازنة الأصول النقدية مقابل الالتزامات النقدية من أجل تحييد أثر تقلبات أسعار تبادل النقد الأجنبى^(٣٢).

ويمكن تلخيص الأساليب النمطية لمواجهة التقلبات المتوقعة فى قيمة العملة فى الجدول التالى^(٣٣): علماً بأن هذه الأساليب واسعة المدى فيما يترتب عليها من مكاسب أو خسائر محتملة ، فإذا لم يكن تخفيض العملة محتملاً فإن هذه الأساليب تكون مكلفة وغير كفّاءة لمزاولة نشاط الحماية ، أما إذا كان التخفيض محتملاً فإن تكلفة استعمال هذه الأساليب سوف ترتفع لتعكس التخفيض المتوقع مثل تكلفة الاقتراض من السوق المحلى.

أساليب التغطية النمطية الأساسية

فى حالة انخفاض قيمة العملة	فى حالة ارتفاع قيمة العملة
١- تخفيض مستوى النقد المحلى والأوراق المالية المتداولة	- يتم زيادة النقد المحلى والأوراق المالية المتداولة
٢- يتم تقيد الائتمان (تقليل حجم المقبوضات بالعملة المحلية)	- إطلاق حدود الائتمان بالعملة المحلية
٣- تأجيل تحصيل المقبوضات بالعملات الصعبة	- تعجيل تحصيل المقبوضات بالعملات السهلة
٤- زيادة الواردات السلعية بالعملات الصعبة	- تخفيض الواردات السلعية بالعملات السهلة.
٥- الاقتراض المحلى	- تخفيض حجم القروض المحلية
٦- تأجيل سداد أوراق الدفع	- تعجيل سداد أوراق الدفع
٧- تعجيل تحويل مستحقات المركز الرئيسى والفروع الأخرى	- تأجيل تحويل مستحقات المركز الرئيسى والفروع الأخرى .
٨- تعجيل سداد أوراق الدفع المستحقة للفروع الأخرى	- تأجيل سداد أوراق الدفع المستحقة للفروع الأخرى.

٩- تأجيل تحصيل أوراق القبض	تعجيل تحصيل أوراق القبض
١٠- تحرير فواتير الصادرات بالعملة الأجنبية والواردات بالعملة المحلية	- تحرير فواتير الصادرات بالعملة المحلية والواردات بالعملة الأجنبية.

وفضلاً عما سبق من إجراءات الحماية الداخلية ، هناك أساليب حماية خارجية تقوم بها الشركات ضد مخاطر الصرف الأجنبي ، وسناقش أهمها فيما تبقى من هذا المبحث (*).

١/٣/٢- العقود الآجلة :

من أكثر أساليب التغطية -شيعاً- ضد مخاطر الصرف الأجنبي، استعمال العقود الآجلة. وفي المعاملة التقليدية الآجلة ، تشتري إحدى الشركات الأمريكية -مثلاً- من شركة بريطانية آلات مقابل سداد مليون جنيه استرليني في نهاية ٩٠ يوماً ، ومن ثم يكون المستورد في حاجة إلى الجنيهات الاسترلينية لكي يقوم بسدادها إلى المصدر في تاريخ الاستحقاق ، ويمكنه أن يحتاط ضد مخاطر ارتفاع قيمة الاسترليني عن طريق التفاوض مسبقاً على عقد أجل مدته ٩٠ يوماً مع أحد البنوك بسعر أجل قدره ١,٦٠ دولار -مثلاً- للجنيه الاسترليني ، ويمقتضى هذا العقد سوف يمد البنك بمليون جنيه استرليني في التاريخ المذكور مقابل مليون وستمئة ألف دولار .

وترتبط المكاسب أو الخسائر بالفرق بين السعر الآجل المتعاقد عليه والسعر الحاضر للعملة موضوع العقد في تاريخ التسوية ، وفي المثال المذكور السعر المتعاقد عليه ١,٦٠ دولار للجنيه الاسترليني ؛ فإذا كان السعر

(*) معظم هذه الأساليب لا توجد في السوق المصرية أو العربية.

الحاضر للاسترليني فى تاريخ التسوية (فى نهاية ٩٠ يوماً من تاريخ التعاقد) ١,٥٨ دولار فإن المستورد يتكبد خسارة ضمنية نتيجة العقد الآجل لأنه يدفع فى الجنيه أكثر من قيمته السائدة ولكن إذا كان السعر الحاضر يزيد عن ١,٦٠ دولار للجنيه ، فإن المستورد يكون قد حقق مكسباً ضخماً لأن العقد يلزم البنك أن يبيع له الجنيهات الاسترلينية بسعر أقل من السعر السائد.

وبين هذا المثال أن التكلفة الحقيقية للتغطية -باستعمال العقود الآجلة- لا يمكن معرفتها مقدماً ، لأنها تعتمد على الفرق بين السعر الآجل (المتعاقد عليه) والسعر الفورى فى تاريخ التسوية مستقبلاً ، وهو ما لا يعرف فى تاريخ إبرام العقد الآجل.

٢/٣/٢- عقود المستقبلات:

تستطيع المنشأة -بدلاً من استعمال السوق الآجل فى شراء أو بيع العملة الأجنبية حيث يتم التسليم فى المستقبل- أن تستعمل سوق المستقبلات، وعقود المستقبلات للعملات هى عقود نمطية ، وتوجد بالنسبة للعملات الرئيسية فقط وأحجام العقود محددة ، واختيار تواريخ التسليم محدودة ومع وجود عدد قليل من العقود النمطية المتاحة للتعامل ، يكون حجم التداول فيها أعلى ، ويؤدى إلى سيولة فائقة ، وتكلفة معاملات أقل فى سوق المستقبلات^(٢٤). ولا تختلف عقود المستقبلات عن العقود الآجلة اختلافاً جوهرياً إذ انها عقود آجلة ولكنها نمطية من حيث الحجم وتاريخ التسليم ولم يُترك كمجال للتفاوض سوى السعر وعدد العقود ، وبينما تكون العلاقة بين أطراف العقد الآجل علاقة شخصية من البداية حتى النهاية ، فإنها فى عقود المستقبلات تبدأ شخصية ، وبالتوصل إلى اتفاق تصبح

العلاقة غير شخصية بفضل بيت التسوية الذى يأخذ مركز البائع ومركز المشتري بالنسبة لكل منهما. وبفضل العقد المستقبلى يتجنب طرفاه عدم التأكد بالنسبة للسعر الذى ستنفذ به الصفقة^(٣٥).

وفى العقود المستقبلية يتم تسوية مراكز الأطراف يومياً على أساس السعر المعلن فى نهاية كل يوم للعقود المماثلة التى جرى عليها تعامل ، فإذا ارتفعت قيمة النقد عن اليوم السابق تضاف الزيادة إلى حساب المشتري ، حيث تأخذ حكم المكاسب ، وتخصم من حساب البائع باعتبارها فى حكم الخسائر. أما فى العقود الآجلة ، فالتسوية تتم مرة واحدة فى التاريخ المحدد للتنفيذ^(٣٦).

٢/٣- عقود الخيارات:

عقد الخيار هو أحد أدوات الحماية ضد مخاطر تغير أسعار الصرف، ويمكن التمييز بين نوعين من الخيارات وهما^(٣٧):

الخيار الأمريكى: وهو عقد بمقتضاه يكون للمشتري الحق فى شراء العملة من طرف آخر (محرر أو بائع الاختيار) على أن يتم التنفيذ فى أى وقت خلال الفترة المحددة للاختيار .

الخيار الأوروبى: حيث لا يتم التنفيذ إلا فى التاريخ المحدد لانتهائه، وعلى ذلك فتاريخ التنفيذ فى الاختيار الأمريكى يمثل تاريخ انتهاء فترة الصلاحية ، وفى كلا النوعين يكون للمشتري حرية التنفيذ أو عدم التنفيذ ، فى مقابل دفع مبلغ غير قابل للرد على سبيل المكافأة أو التعويض.

وتعد خيارات العملة ذات قيمة خاصة ، فعلى سبيل المثال ، عندما تتقدم المنشأة لشراء منشأة أجنبية أخرى مقابل مبلغ محدد بالعملة الأجنبية،

ولكنها لا تكون واثقة من قبول عطائها ، فعن طريق شرائها عقد خيار عملة أجنبية تتمكن من عدم تحمل أكثر من القيمة المقدمة فى العطاء (بالعملة المحلية) فى حالة قبول العطاء ، وفى نفس الوقت تحد بما تتحمله من المخاطر فى حالة عدم قبول عطائها ، حيث لا تدفع سوى تعويض عدم تنفيذ عقد الخيار .

وتستعمل العقود الآجلة أو عقود المستقبلات عندما تكون مخاطر الصرف الأجنبى ذات ملامح ثابتة أو محددة ؛ بمعنى أن مكاسب أو خسائر العقد الآجل أو المستقبلى يمكن تعويضها تقريباً بواسطة مكاسب أو خسائر العملية موضوع الصرف الأجنبى، أما إذا كانت المعاملة غير محددة من حيث الحجم أو من حيث عدم معرفة أسعار العملة الأجنبية فلا يكون العقد الآجل مناسباً ، وتعد عقود خيارات العملة أدوات جيدة للتغطية أو الحماية فى مثل هذه المواقف التى تكون فيها كمية النقد الأجنبى المطلوب سدادها أو قبضها غير محددة.

وبصفة عامة يمكن تلخيص القواعد العامة للمفاضلة بين عقود خيارات العملة والعقود الآجلة من أجل أغراض التغطية أو الحماية ضد مخاطر الصرف الأجنبى فيما يلى^(٣٨):

١- عندما تكون كمية التدفق النقدى الخارج بالعملة الأجنبية معروفة تستعمل عقود الشراء الآجلة . ولكن عندما تكون تلك الكمية غير معروفة، تستعمل عقود خيار شراء العملة الأجنبية.

٢- عندما تكون كمية التدفق النقدى الداخلى بالعملة الأجنبية معروفة، تستعمل عقود البيع الآجلة. ولكن عندما تكون تلك الكمية غير

معروفة ، تستعمل عقود بيع العملة بسعر محدد

٣- عندما تكون كمية التدفق النقدي بالعملة الأجنبية معروفة جزئياً ، وغير مؤكدة جزئياً تستعمل العقود الآجلة للتغطية أو الحماية ضد مخاطر القدر المعروف ، وتستعمل عقود الخيارات لتغطية أقصى قدر من الجزء الباقي غير المؤكد.

٤/٣/٢- اتفاقيات تبادل العملات:

وهى عبارة عن اتفاق بين طرفين لتبادل عملة مقابل أخرى فى تاريخ محدد فى المستقبل بنسبة صرف محددة ؛ فقد ترغب الشركة الأم فى تحويل أموال إلى أحد فروعها فى الخارج ، على أن تسترد بعد ١٢٠ يوماً مثلاً. ولكى تحمى نفسها ضد مخاطر تقلب سعر العملة تدخل فى اتفاقية تبادل عملات مع شركة أخرى أو بنك ، وهذا الاتفاق يضمن لها الحصول على العملة مرة أخرى بعد ١٢٠ يوماً وتمثل تكاليف هذا الاتفاق فى الفرق بين سعر الصرف المتفق عليه وسعر الصرف عند الرد (بعد ١٢٠ يوماً) . ولأن سعر الصرف الأخير يتفق عليه مقدماً ، فإن تكلفة الاتفاق يتم تحديدها بنفس طريقة تحديد تكلفة العقود الآجلة.

ولا يقتصر اتفاق تبادل العملات على الاشخاص ، وإنما يكون متاحاً كذلك عن طريق الحكومات والبنوك المركزية ، فعندما تكون الأحوال الاقتصادية متقلبة ، وأسواق النقد غير مستقرة ، تكون الحكومة هى الطرف الوحيد الذى يستطيع الحد من مخاطر الصرف الأجنبي ، وتقوم البنوك المركزية من وقت لآخر بدور بارز فى تبادل العملات كأداة لتثبيت قيمة عملاتها المحلية ، وهذه المبادلات تحمى المنشآت من آثار تخفيض قيمة

العملة ، وخصوصاً بالنسبة للمعاملات مع الدول ذات العملات السهلة ، حيث توجد نقائص وعدم كفاءة في أسواق الصرف الآجل.

٥/٣/٢ - القروض الموازية:

تستعمل القروض الموازية -غالباً- عندما توجد قيود على انتقال رأس المال أو على الائتمان في دولة ما. فقد ترغب إحدى الشركات الأمريكية -مثلاً- في إقراض أحد فروعها في فرنسا مبلغ مائة ألف دولار ، وفي نفس الوقت ترغب إحدى الشركات الفرنسية في إقراض أحد فروعها في الولايات المتحدة ما يعادل نفس المبلغ بالفرنكات الفرنسية ، فإذا كان تاريخ الاستحقاق متقارباً فإن طرفاً ثالثاً (أحد البنوك) قد يجمع بينهما معاً في اتفاق قرض متوازي ، بمقتضاه تقدم الشركة الأمريكية المبلغ إلى فرع الشركة الفرنسية (في أمريكا) بالدولارات ، وتقوم الشركة الفرنسية بتقديم المبلغ إلى فرع الشركة الأمريكية (في فرنسا) بالفرنكات .

ويقدر ما يوجد من تفاوت في مخاطر الائتمان بين الدولتين يكون الاختلاف في معدلات الفوائد المحملة على القرضين ، فضلاً عن أنه إذا كان محتملاً أن تتحسن قيمة الفرنك بالنسبة للدولار ، فإن هذا ينعكس أيضاً في معدلات الفوائد ، ولذلك إذا وجد اختلاف في معدلات الفوائد فلا بد من الاتفاق عليه بين الطرفين.

ونتيجة لطول فترة الاستحقاق في بعض المعاملات ، والقيود التي تعوق حيوية سوق الصرف الآجل ، تقوم القروض الموازية بدور فعال في الحماية ضد مخاطر الصرف الأجنبي^(٣٩).

٢/٣-٦- التسويات الحسابية:

تستطيع الشركات متعددة الجنسية ذات المعاملات الأجنبية المتنوعة من خلال الفروع المنتشرة فى عدة دول أن تحمى نفسها من مخاطر الصرف الأجنبي عن طريق تحويل الالتزامات المالية بين الدول ، وفى مثل هذه الحالات يتم التنسيق بين الفروع بحيث يتلاءم مع الإدارة الشاملة للنقد الأجنبي ، إذ يمكن للشركة متعددة الجنسية أن تسوى مستحققاتها فى الدولة ذات العملة المتوقع انخفاض قيمتها ، بتحويلها إلى فرع فى دولة أخرى ذات عملة من المتوقع أن ترتفع قيمتها ، وهذه الترتيبات يتم إنجازها عن طريق القيود الدفترية فى سجلات الفروع فى الدول المختلفة. فأحد خصائص الشركات متعددة الجنسية هو قدرتها على تحويل النقود والأرباح بين فروعها المختلفة من خلال آليات تحويل داخلية. وتتضمن هذه الآليات أسعار تحويل السلع والخدمات بين الفروع ، والقروض الداخلية ، وتسديد الكوبونات ، وتعجيل أو تأجيل المدفوعات البنينة ومقابل أعباء الإشراف والإدارة من المركز الرئيسى. فالتدفقات المالية فى الشركات متعددة الجنسية تنشأ من التحويل الداخلى للسلع والخدمات ورأس المال ، ونقل التقنية ، وبتراوح مدى هذه التدفقات المالية بين قيم السلع الوسيطة والنهائية ، والعلامات التجارية ، وبراءات الاختراع ، ورغم أن بعض هذه المعاملات قد توجد بين المنشآت المستقلة إلا أن للشركات متعددة الجنسية سيطرة أقوى على طبيعة وتوقيت هذه التحويلات المالية ؛ فعن طريق اختلاف الأسعار التى تتم بها المعاملات تنتقل النقدية والأرباح داخل المنظمة وفروعها على نطاق واسع. وبالمثل يمكن أن تنتقل الأموال من فرع إلى آخر عن طريق تعديل أسعار التحويل بالنسبة للسلع والخدمات ، كما يمكن أن يرسل رأس المال إلى

الخارج إما فى صورة قرض مع تحديد سعر الفائدة ونوع العملة وجدولة الاسترداد ، أو فى صورة حق ملكية مقابل عائد يصرف فى صورة كوبونات. ويمكن للشركة متعددة الجنسية أن تستعمل هذه الأساليب فرادى أو مجتمعة فى ضوء الظروف المحيطة ، وفى إطار القوانين القومية ، والعلاقة بين الفروع والدول المضيفة.

والخلاصة: أن ظهور الشركات متعددة الجنسية وانتشارها على نطاق واسع فى مختلف دول العالم ، وما يتبع ذلك من زيادة حجم وحركة انتقال السلع والخدمات والحقوق والالتزامات ، كل ذلك أدى إلى أهمية الصرف الأجنبى وزيادة مخاطره فى الواقع المعاصر. ولكن حجم عمليات الصرف الأجنبى اللازمة للتجارة الدولية لا يزيد عن ١٠٪ من حجم عمليات الصرف الأجنبى التى تجرى يومياً فى العالم، فقد أصبح الصرف الأجنبى نشاطا اقتصادياً دولياً رئيسياً^(٤٠). من خلال المضاربة على فروق أسعار العملات ، وغالباً ما يستعمل المضاربون على النقد الأجنبى أساليب غير أخلاقية لإحداث تقلبات كبيرة فى أسعار الصرف ، وهو الأمر الذى يعزى إليه سبب حالة عدم الاستقرار فى أسعار الصرف ، وما يترتب عليها من تأثير ضار بالأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية^(٤١). وأوضح مثال على ذلك الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا فى سنة ١٩٩٧م حيث كانت المضاربة على عملات هذه الدول لتخفيض قيمتها فى مقابل الدولار الأمريكى من أبرز الأسباب للصيقة بهذه الأزمة . وكان على رأس المضاربين اليهودى جورج سورس والتكتلات المالية العالمية الكبرى مثل صناديق الاستثمار والتوفير والتحوط الأمريكية^(٤٢).

خلاصة البحث الثانى

يسود -فى الأسواق التنافسية- قانون السعر الواحد الذى يتضمن تعادل القوة الشرائية لوحدة النقد فى جميع أنحاء العالم ، ولكى يتحقق هذا القانون يجب أن يتغير معدل الصرف الأجنبى (تقريباً) بمقدار الفرق بين معدلات التضخم المحلى والأجنبى ، أى أن يتم تخفيض عملات الدول ذات معدلات التضخم الأعلى بالمقارنة مع عملات الدول ذات معدلات التضخم الأقل.

وفى ظل هذا التوازن يكون الفرق فى معدلات الفوائد الاسمية مساوياً (تقريباً) للفرق فى معدلات التضخم بين الدول ، وهذا يعنى أن الدول التى بها معدلات تضخم عالية يكون فيها -بصفة عامة- معدلات فوائد أعلى من تلك الدول التى بها معدلات تضخم أقل.

وطبقاً لقاعدة تعادل القوة الشرائية للنقود سوف تتحرك أسعار الصرف لى تعوض تفاوت معدلات التضخم بين الدول ، والتى ترتبط بدورها مع تفاوت معدلات الفوائد ، ومن ثم يمكن -فى أى وقت- توقع انخفاض قيمة العملات ذات معدلات الفوائد المرتفعة مقارنة مع عملات الدول ذات الفوائد الأقل. وتقضى قاعدة تعادل معدلات الفوائد ، بأن معدلات الفوائد المرتفعة على بعض العملات يتم مقابلتها بخضم آجل من السعر الفورى السائد وقت التسليم ، وأن معدلات الفوائد المنخفضة على بعض العملات يتم تعويضها بعلاوة آجلة على السعر الفورى السائد وقت التسليم فى المستقبل. وتؤكد كثير من الدراسات أن الأسعار الآجلة إن هى إلا تنبؤات غير متحيزة بالأسعار الحاضرة التى يتوقع أن تسود فى المستقبل.

ولا تقتصر علاقة سعر الصرف على الارتباط بمعدلات التضخم والفوائد فقط ، وإنما تمتد إلى الحالة الاقتصادية والسياسية والأمنية لكل دولة. ومع ذلك فالأسواق التنافسية ، وعدم وجود نقائص فيها ، وعدم التدخل الحكومى ، وعدم فرض قيود على تحويل العملة من الأمور النادرة فى الواقع المعاصر . ومن هنا تبرز مخاطر الصرف الأجنبى ، وأكثر أشكال هذه المخاطر هى التى تنشأ من تغير قيمة العملة ، لأنها تؤثر فى التدفق النقدى وفى الهيكل المالى للمنشأة ، مما يستلزم ضرورة أخذ المبادرة لمواجهة هذه المخاطر بأساليب الحماية المتنوعة التى تشمل الأساليب الداخلية النمطية وفى مقدمتها الموازنة بين الأصول والخصوم بالنقد الأجنبى لتحديد أثر تقلبات أسعار الصرف كما تشمل الأساليب الخارجية مثل العقود الآجلة وعقود المستقبلات والخيارات والعمليات النقدية الموازية ، والإدارة الشاملة للنقد الأجنبى بما تتضمنه من تسويات حسابية بينية وسياسة نقدية عامة.

ولكن حجم عمليات الصرف الأجنبى اللازمة للتجارة الدولية لا يمثل إلا قدراً ضئيلاً (فى حدود ١٠٪) من حجم العمليات التى تجرى على النقد الأجنبى ، ومعظم هذه العمليات تتمثل فى المضاربة على النقد الأجنبى. حيث أصبحت تجارة العملة نشاطاً اقتصادياً مستقلاً تقصد لذاتها. وهنا يثار التساؤل عن موقف الشريعة الإسلامية من هذا الواقع المعاصر (بشقيه: التغطية والمضاربة) للصرف الأجنبى.

والإجابة هى موضوع البحث التالى.

المبحث الثالث الواقع المعاصر للصرف الأجنبي فى ميزان الشريعة الإسلامية

تمهيد :

فى المبحث السابق تمت مناقشة الواقع المعاصر للصرف الأجنبي ، من حيث محدداته ومخاطره ، والوقاية ضد تلك المخاطر ، وتبين أن معظم عمليات الصرف الأجنبي المعاصر تدخل فى نطاق المتاجرة فى عين العملات الأجنبية ، أو بمعنى أدق تنحصر فى نطاق المضاربة على أسعار النقد الأجنبي المعاصر ، أما أقل هذه العمليات فهى اللازمة للتجارة الدولية ولتلبية الاحتياجات الخاصة للمشتريين ، كما تبين أن أهم أساليب الحماية ضد مخاطر الصرف الأجنبي تتمثل فى الموازنة بين الأصول والخصوم بالنقد الأجنبي ، وكذلك استعمال العقود الآجلة وعقود المستقبلات والخيارات ، والقروض الموازية والتسويات الحسابية.

وسوف نعرض -فى هذا المبحث- هذا الواقع المعاصر للصرف الأجنبي على ميزان الشريعة الإسلامية ، فما يوافقها يكون مقبولاً ، وما يخالفها يكون مرفوضاً.

١/٣ - المتاجرة فى النقد الأجنبي :

ينقسم المال -فى الفكر الإسلامى- إلى عروض ونقود ؛ فالعروض تقصد للانتفاع المباشر بأعيانها على الوجه الذى أعدت له. أما النقود فلا تطلب لذاتها ، وإنما هى وسيلة إلى المقصود ، وهو الحصول على العروض أو

السلع والخدمات ، ومن ثم فالنقود ليست سلعة ولا خدمة ، وإنما هي حق على السلع والخدمات ، ومن ثم فالتعامل معها مغاير تماماً للتعامل مع غيرها^(٤٣) . والتفرقة بين العروض والنقود ، وبين دوافع الطلب على كل منهما محل اتفاق بين معظم الفقهاء في جميع المذاهب ، فيقول السرخسي: الذهب والفضة خلقاً جوهرين للأثمان ، لمنفعة التقلب والتصرف. أي للمتاجرة بهما. ويقول أبو حامد الغزالي: خلق الله تعالى الدينار والدرهم حاكمين متوسطين بين سائر الأموال .. فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء ، لا كمن ملك ثوباً فإنه لم يملك إلا الثوب.

ويقول ابن القيم : الدراهم والدينار أثمان المبيعات ، .. والواجب أن تكون النقود رءوس أموال ليتجر بها ولا يتجر فيها. ويقول ابن تيمية: الدراهم والدينار لا تقصد لذاتها ، بل هي وسيلة إلى التعامل^(٤٤) . وهكذا ينظر الفقهاء إلى النقود باعتبارها وسيلة للحصول على السلع والخدمات ، وليست هدفاً في ذاتها ، ومن ثم فحكم الطلب عليها أو تبادلها أو المتاجرة فيها يتوقف على الغرض من اقتنائها ؛ فإذا كانت المتاجرة فيها من أجل تغطية عمليات التجارة الدولية وتلبية احتياجات المشتريين المشروعة فإنها تكون جائزة شرعاً ، وهذا ما يمكن أن يستدل عليه من النصوص واجتهادات الفقهاء المعاصرين التي أجازت التجارة في النقد الأجنبي ، أو بعبارة أدق أجازت الصرف الأجنبي^(٤٥) . أما إذا كان الغرض من تبادل النقد الأجنبي هو المضاربة على أسعار العملات - كما هو سائد الآن - واتخاذ المتاجرة في النقد الأجنبي هدفاً في ذاتها ، فهذا ما لا تبيحه الشريعة الإسلامية ، إذ هو خروج بالتعامل في النقد عن المقصود منه ، فالنقود ليست محلاً للتجار في

أعيانها للحصول على فروق الأسعار . والمعاملات بمقاصدها وليست بأشكالها .

وهنا يثور تساؤل حول مدى ضرورة تحقق شروط المضاربة على أسعار النقد ، من حيث كثرة عدد العمليات وكبر حجمها ، والتقلب الكبير فى أسعار الصرف ، أو هل يكفى مجرد تحقق الغرض من الصرف ، وهو الحصول على فرق السعر؟

مما لا شك فيه أن توافر شروط المضاربة يجعل خطر الصرف الأجنبي أشد ، وتضمنها سلوكيات غير أخلاقية يجعل تلك المخاطر أفدح ، وبالتالي تعظم الحرمة وتغلظ ، ولكن تحقق مجرد الغرض يكفى للخروج بالنقد عما خلق له ، وهو ظلم كما أشار إليه الإمام الغزالى ، ومن ثم يثبت عدم إباحته شرعاً . وماذا عن المعاملات التى تبرم مع عدم إباحتها شرعاً ، سواء بسبب المضاربة على الأسعار أو مجرد الحصول على فروقها ، هل تنفذ أم تبطل هذه المعاملات؟ وذلك لأن الخطر لعلّة خارجة عن العقد .

جمهوز الفقهاء على أن النهى إذا ورد لمعنى فى المنهى عنه، أنه يتضمن الفساد مثل النهى عن الربا والغرر، وإذا ورد لمعنى أو أمر من خارجه لم يتضمن الفساد^(٤٦) .

وفى تصور الباحث أن مثل هذه المعاملات يمكن قياسها على مسألة استئجار إمراة للنياحة ، أو جارية للغناء ، أو شراء آلة للهو^(٤٧) . فكل هذه الصور يبطل العقد فيها لعدم مشروعية الغرض فيها ، وإن كان العقد مستوفياً شروطه . فإذا تمت مثل هذه المعاملات ، فالأصل أن ترد النقود الأجنبية . فإذا كان المشتري قد باعها وبيع فيها تصدق بالبيع لعموم قوله

تعالى فى سورة البقرة الآية رقم ٢٧٩ - ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ - ورد مثلها لأنها مثلية لا تتعين بالتعيين.

٢/٣- الموازنة بين الأصول والخصوم من النقد الأجنبى

لكى تتمكن المنشآت التى لديها أصول وخصوم مسجلة فى دفاتها بالنقد الأجنبى من تفادى مخاطر تقلب أسعار الصرف ، أشرنا - فى المبحث السابق- إلى أهمية اتخاذ الإجراءات الوقائية من أجل تحييد أثر هذه التقلبات.

وحماية المال من أغراض الشريعة الإسلامية فى مرتبة حماية العرض والعقل والنفس والدين ، ومن ثم إذا استوفت الإجراءات الوقائية متطلبات الإباحة الشرعية العامة ، تكون جائزة شرعاً. فالمسلم مطالب بالمحافظة على أمواله وحمايتها^(٤٨).

٣/٣- عقود الصرف الآجل:

وهى تشمل العقود الآجلة وعقود المستقبلات وعقود الخيارات التى يكون موضوعها النقود. وإذا أمكن تحرير هذه العقود مما يشوبها من المحظورات الشرعية مثل تحديد الأسعار الآجلة على أساس الفوائد الربوية ، ومثل التسويات اليومية لعقود المستقبلات دون استلام أو تسلم ، ومثل المقابل غير القابل للرد فى عقود الخيارات فإنها يمكن أن تدخل فى إطار

المواعدة على الصرف التى ذكرها الفقهاء . وملخصها أن يتواعد المتبايعان على عملية صرف تتم فى المستقبل، إما بسعر اليوم وهو الغالب، أو بسعر يوم تنفيذ العملية. وعملية المواعدة ليست بيعاً ، وإنما يجب إبرام عقد البيع عند التنفيذ^(٤٩). وقد ذكر ابن حزم المواعدة على الصرف صراحة عندما قال: التواعد فى بيع الذهب بالذهب أو الفضة ، وفى بيع الفضة بالفضة ، وفى سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض جائز -تبايعاً بعد ذلك أو لم يتبايعا - لأن التواعد ليس بيعاً ، وكذلك المساومة أيضاً جائزة - تبايعاً أو لم يتبايعا - لأنه لم يأت نهى عن ذلك^(٥٠).

أما المالكية فلهم ثلاثة أقوال: الأول: الكراهة، والثانى: الجواز ، والثالث: المنع^(٥١).

وقد أجاز بعض الفقهاء المعاصرين تلك المعاملات الآجلة ، إذ جاء فى إحدى الفتاوى ما نصه «ما رأى الشرعى فى مدى جواز الاتفاق على بيع أو شراء العملة بسعر يتفق عليه مقدماً ، على أن يتم تنفيذ العملية فى زمن لاحق ، ويكون التسليم والاستلام للنقد فى وقت لاحق -وجاء الرد عن هذا التساؤل: إن مثل هذه المعاملة تعتبر وعداً بالبيع ، فإذا نفذاه على الصورة الواردة فى السؤال ، فلا مانع شرعاً»^(٥٢).

٤/٣ - القروض المتوازية :

تشمل هذه القروض عدة صور ؛ منها الاقتراض بالعملة ذات الفائدة المنخفضة ، والاقتراض بعملات ذات فوائد مرتفعة ، ورغم عدم شرعية هذه الصورة لاشتغالها على الفوائد الثابتة المحددة مقدماً ، مما يدخلها فى باب الربا ، فإن هذه الصورة نادراً ما تتحقق كما أشرنا إلى هذا سابقاً ، لأن

الرشد الاقتصادى سوف لا يسمح باتمام هذه المعاملات حتى تتعادل معدلات الفوائد لكى تعوض تفاوت أسعار الصرف.

أما الصورة الأكثر شيوعاً فهى التى تحدث عندما تكون إحدى الدول قد وضعت قيوداً على تحويل النقد فيها أو على السماح بخروجه ودخوله عن غير طريق القنوات المصرح بها. فإذا كان لإحدى الشركات متعددة الجنسية فرع فى هذه الدولة وتحتاج منه أو يحتاج منها إلى قرض، فسيبيلها إلى ذلك هو الاتفاق مع شركة أخرى لها فرع فى دولة جنسيتها، بحيث تقوم كل من الشركتين بإقراض فرع الشركة الأخرى المقيم فى بلدها، وعادة ما يتم حساب فوائد على تلك القروض، وتكون الفروق لصالح صاحب الفوائد الأكبر، وهذه الفوائد هى التى تجعل هذا النوع من القروض غير جائز شرعاً. فإذا أمكن التخلص من هذه الفوائد، أو أمكن التعامل بطريقة أخرى مباحة شرعاً، ويتفق عليها الطرفان، فعندئذ فقط يمكن القول بجواز استخدام القروض المتوازية فى التغطية، أما بدون ذلك فلا يمكن قبول استعمال هذه الوسيلة.

٣/٥- التسويات الحسابية:

ربما كانت هذه الوسيلة من أكثر الوسائل انتشاراً فى محيط الشركات متعددة الجنسية للوقاية من مخاطر الصرف الأجنبى، وفيها يتم نقل الأرباح ورأس المال وسائر المستحقات بين الفروع طبقاً لما يتلاءم مع مصلحة الشركة الأم، وتكون هذه الوسيلة أكثر فعالية عندما يكون مسموحاً بخروج ودخول النقد الأجنبى بدون قيود، ومع وضوح شرعية هذه الوسيلة فى المحافظة على الأموال، تطبيقاً لحق المسلم -بل الواجب عليه- فى اتخاذ ما يراه ملائماً

-فى الإطار الشرعى- لحماية أمواله من تدهور قيمتها. فمما هو جدير بالذكر أن عدم الاضرار بمصالح الغير هو من الإطار الشرعى ، فإذا أدت هذه التسويات الحسابية إلى الاضرار بمصالح الدولة المضيفة ، أو مصالح بعض رعاياها ، يكون ذلك غير مباح شرعاً ، تطبيقاً لعموم قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٥٣). إذ قد تتم التسوية من أجل تجنب الضرائب فى البلد المضيف ، وذلك بنقل الأرباح إلى دولة معدل الضريبة فيها أقل من معدل الضريبة فى البلد المضيف ، كما أن تحويل رأس المال أو التقنية أو العملة الأجنبية من البلد المضيف قد يؤثر على معدل التنمية فيه أو ارتفاع معدل البطالة بين مواطنيه ، وغير ذلك من الآثار السلبية للتسويات الحسابية.

ونخلص مما تقدم -فى هذا البحث- إلى أن تقلبات أسعار الصرف الأجنبى مردها -فى الأساس- إلى الخروج بالنقد عما خلق له ، واتخاذ سلعة يتجر فيها ، ويضارب على فروق أسعارها ، كما ترجع هذه التقلبات -فى جزء منها- إلى ربط العملة الوطنية ببعض العملات الأجنبية ، وتثبيت سعرها لفترات طويلة ، فيصير سعر صرفها غير بعيد عن قيمتها الحقيقية ، أى غير معبر عن قوتها الشرائية ، ومن ثم قد تضطر الدولة إلى تخفيض قيمتها أو تعويمها ، فتهدط قيمتها بشدة ، ومن هنا يبرز أهمية دور الدولة الإسلامية فى الحد من عمليات المضاربة الأجنبية على عملتها ، وفى مراقبتها المستمرة لأسعار صرفها ، وتبرز أيضاً أهمية وجهة نظر الفكر الإسلامى فى النقود والمتاجرة فيها.

خلاصة البحث ونتائجه

أولاً: خلاصة البحث:

الصرف - فى مفهومه العام- فى الاصطلاح الفقهى وغير الفقهى يعنى مبادلة النقد ، بنوعه أو بغير نوعه ، ولا بد أن يكون له غرض مباح شرعاً ، ومن ثم يختلف الصرف المحلى عن الصرف الأجنبى . حيث يقصد بالصرف المحلى تبادل النقود الوطنية بنقود وطنية ، أو نقود أجنبية بنقود أجنبية من نوعها .

أما الصرف الأجنبى فيقصد به تبادل النقود الوطنية بنقود أجنبية ، أو نقود أجنبية بنقود أجنبية أخرى من غير نوعها . وسواء أكان الصرف محلياً أم أجنبياً فهو نوع من التجارة . ويمكن الاستدلال على جوازه شرعاً من نصوص الكتاب والسنة واجتهادات الفقهاء . وأما سعر الصرف ، فيختلف فى الصرف المحلى عنه فى الصرف الأجنبى ، فيشترط فى الصرف المحلى التساوى والحلول ، ويشترط فى الصرف الأجنبى الحلول فقط ويجوز التفاضل لاختلاف عوامل تحديد قيمة كل نوع من النقد .

وقد أدى ظهور وانتشار الشركات متعددة الجنسية ، والتجارة فى النقد الأجنبى والمضاربة على فروق أسعاره ، وغياب الأسواق التنافسية فى مجال النقد الأجنبى ، ووجود نقائص فيها ، والتدخل الحكومى فيها ، وفرض قيود على تحويل العملات ؛ كل ذلك وغيره أدى إلى مخاطر الصرف الأجنبى ، وأكثر أشكالها تنشأ من تقلب قيمة العملة ، لأنها تؤثر فى التدفق النقدى وفى الهيكل المالى للمنشآت .

وتتطلب مواجهة تلك المخاطر الاستعانة بأساليب الحماية المتنوعة؛ النمطية وغير النمطية ، وفى مقدمة هذه الأساليب ، الموازنة بين الأصول والخصوم بالنقد الأجنبى ، واستعمال العقود الآجلة ، وعقود المستقبلات والخيارات ، والتسويات الحسابية.

وفى تصور الباحث أن تقلبات أسعار الصرف الحادة والسريعة منها ترجع إلى الخروج بالنقد عما خلق له ، وإلى المتاجرة فيه ، بل المضاربة على أسعاره ، ومن هنا لا تبيح الشريعة الإسلامية التجارة فى النقد من أجل تحقيق الأرباح ، وإنما الجائز منها ما كان لأجل تغطية المعاملات الدولية وحاجة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المشروعة.

هذا ... وقد عرض الباحث موقف الفكر الإسلامى من أساليب الحماية المتنوعة والذى تضبطه القواعد العامة التالية:

- ١- حرمة المال كحرمة النفس والعقل والعرض والدين ، ومن ثم فحمايته والمحافظة عليه واجبة على كل مسلم.
- ٢- تحريم المعاملات الربوية أو التى تفضى إلى الربا.
- ٣- لا ضرر ولا ضرار.

وفى ضوء هذه القواعد يمكن إدراك موقف الفكر الإسلامى من وسائل الحماية المعاصرة ضد مخاطر الصرف الأجنبى.

ثانياً: نتائج البحث:

من دراسة موضوع هذا البحث أمكن استخلاص أهم النتائج التالية:

- ١- لمجلس عقد الصرف بعدان ؛ أحدهما مكانى ، والآخر زمانى ، ويتحقق

البعد المكاني بأى وسيلة تحقق تلاقى إرادتى طرفى العقد ، وتحقيق
البعد الزماني بفترة توافق الارادتين.

٢- التقابض فى مجلس الصرف إما أن يكون بالفعل أوبالقوة ، فإذا دعت
الحاجة إلى تأجيل أحد البديلين أو بعضه ، فعلى العاقدین أن يسميا نوع
العقد فيما تم تأجيله (قرضاً أو أمانة) ويكون عقد الصرف فيما ثم
التقابض فيه فقط.

٣- تتحدد قيمة كل عملة بعوامل خاصة بدولة المنشأ ؛ بعضها عوامل
ومؤشرات اقتصادية ، وبعضها غير اقتصادى ، ومن هنا يختلف سعر
الصرف المحلى حيث لا يجوز التفاضل ، عن سعر الصرف الأجنبى حيث
يجوز التفاضل ، وفى كل منهما لا يجوز التأجيل لأنه يؤدى إلى ربا
النسيئة.

٤- أدى ظهور وانتشار الشركات متعددة الجنسية والمضاربة على أسعار
النقد، وربط العملات الضعيفة ببعض العملات القوية وتثبيت سعر
الصرف لفترات طويلة إلى مخاطر الصرف الأجنبى ، وأهمها تقلب سعر
الصرف لما له من آثار سلبية على التدفق النقدى والهيكل المالى ، ومن
هنا يبرز دور الدولة المسلمة فى الحد من التجارة فى النقد الأجنبى
بغرض المضاربة على فروق الأسعار ، والتدخل من أجل تصحيح سعر
الصرف.

٥- حرمة المال كحرمة العرض والنفس والعقل والدين ، فحمايته والمحافظة
عليه واجبة على كل مسلم ؛ بحيث لا تتضمن هذه الحماية معاملات
ربوية أو إضراراً بالغير.

الهوامش

١- دكتور شوقى أحمد دنيا ، المضاربات على العملة -ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامى ، (مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى) جامعة الأزهر -العدد السادس ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، ص ٥٥ .

٢- أبو العباس شهاب الدين القسطلانى، إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى، دار الكتاب العربى ، بيروت، ١٩٨٣م ، ج٤ ص ٢٨٢-٢٨٣ .

نقلاً عن:

مجدى السيد أحمد ترك ، المشكلات المحاسبية فى صناديق التأمين الخاصة -رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التجارة - جامعة الأزهر، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ٥ .

٣- توثيق هذه الأحاديث الشريفة وأمثالها يمكن الرجوع إلى:

أ- الإمام مسلم ، الجامع الصحيح ، تصوير طبعة استانبول المحققة عام ١٣٢٩هـ ، توزيع كتاب الجمهورية بمصر ، ج٥ ، ص ٨٤٠ - ص ٨٤٤ .

ب- الإمام مالك بن أنس، الموطأ ، تصحيح وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع وتوزيع كتاب الشعب بمصر - بدون تاريخ، كتاب البيوع ، الأبواب من ١٦ إلى ١٩ ، ص ٣٩١-٣٩٦ .

ح - الشيخ سيد سابق ، فقه السنة ، الفتح للإعلام العربى ، القاهرة ،
الطبعة الثانية عشرة ، ١٩٩٦ م ، ج٣ ص ١٨٨ - ١٨٩

٤- أنظر فى هذا:

أ- محمد حسنين مخلوف ، التبيان فى زكاة الأثمان ، مطبعة المعاهد
الأزهرية بالقاهرة ، ١٣٤٤هـ ، ص ٤٤.

ب- هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية ، قرار رقم ١٠ بتاريخ
١٦/٤/١٣٩٣هـ

نقلًا عن:

دكتور محمد عبد الحليم عمر ، الصرافة وتحويل العملات بين الواقع
المعاصر والتشريع الإسلامى ، (مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد
الإسلامى) ، جامعة الأزهر - العدد السادس ، ١٤١٩هـ ، ص ٣٠٧.

ج- محمد بن حسن الزهرانى ، قراءة اقتصادية لرسالة نزهة النفوس فى
بيان حكم التعامل بالفلوس لابن الهائم ، (مجلة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامى) ، جامعة الأزهر ، العدد السادس ١٤١٩هـ ،
ص ١٣٦.

٥- دكتور محمد عبد الحليم عمر ، الصرافة وتحويل العملات ، مرجع سابق
، ص ٣١٢ - ٣١٣.

٦- رواه أحمد وأبو داود والحاكم عن أبى هريرة ، وذكره البخارى تعليقاً ،
يراجع فى هذا: الشيخ سيد سابق ، فقه السنة ، مرجع سابق ، ج٣ ،
ص ١٥٩.

٧- محمد أمين بن عابدين ، مجموعة رسائل ابن عابدين ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، بدون تاريخ ، رسالة نشر العرف فى بناء بعض الأحكام على العرف ، ج٢ ، ص ١٢٣ .

٨- دكتور محمد عبدالحليم عمر ، الصرافة وتحويل العملات ، مرجع سابق ، ص ٣١١ .

٩- للحصول على مزيد من التفصيل حول مسألة قبض أحد البدلين وتأجيل البذل الآخر أو بعضه يمكن الرجوع إلى:

أ- ابن رشد (الحفيد) القرطبي ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، تحقيق د/ محمد سالم محيسن ، ودكتور شعبان محمد اسماعيل ، ١٩٨٢م ، ج٢ ، ص ٢٢٣ .

ب- مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ، مشروع تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الامام أحمد بن حنبل ، الطبعة التمهيدية ، ١٩٩٣م ص ١٨٧

١٠- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية ، القرار الوزارى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٩١م .

١١- ينظر فى هذا :

أ- هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية ، قرار رقم ١٠ بتاريخ ١٦/٤/١٣٩٣هـ .

ب- الشيخ عطية صقر ، تجارة العملة مباحة بشروط ، (مجلة الاقتصاد الإسلامى - بنك دى الإسلامى - الامارات العربية

المتحدة - دبی) العدد ١٩٥ ، سنة ١٤١٨ هـ ، ص ٦٩

ج- دكتور محمد عبدالحليم عمر ، الصرافة وتحويل العملات ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧

١٢- يراجع في هذا:

أ- كمال الدين محمد بن الهمام، شرح فتح القدير ، مطبعة مصطفى

البابی الحلبي بمصر ، بدون تاريخ ، ج ٧ ، ص ٢٠. ٢١

ب- شمس الدين محمد بن أبي سهل السرخسي ، المبسوط ، دار

المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ ، ج ١١ ، ص ١٦٠

ج- دكتور محمد عبدالحليم عمر ، المعالجة المحاسبية لآثار التضخم

على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية ، (مجلة

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي) جامعة الأزهر، العدد

السادس ١٤١٩ هـ ، ص ٨٣.

د- محمد بن حسن الزهراني ، مرجع سابق ، ص ١٥٣، ١٥٤.

١٣- محمد أبو زهرة ، بحوث في الربا ، طبع ونشر دار الفكر العربي

بالقاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٧٠.

١٤- الإمام أبو حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، دار المعرفة - بيروت ،

بدون تاريخ ، ج ٤ ، ص ٩١.

١٥- للمزيد من التفاصيل عن تحديد قيمة النقود وتغيرها في الفكر

الإسلامي ، يراجع:

محمد بن حسن الزهراني ، مرجع سابق ، المطلبين الثاني والثالث ، من

ص ١٤٣ إلى ص ١٧٢.

١٦- للمزيد عن البيوع المنهى عنها شرعاً والتفسير الاقتصادى لها، يراجع:

دكتور محمد عبد الحليم عمر ، ورقة عمل حول التفسير الاقتصادى للبيوع المنهى عنها شرعاً - الحلقة النقاشية الرابعة- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر.

١٧- تقى الدين أحمد بن تيمية ، الحسبة فى الإسلام ، دار عمر بن الخطاب بالاسكندرية ، بدون تاريخ ، ص ١٨-٢٦.

١٨- الإمام مالك بن أنس ، الموطأ ، مرجع سابق ، ص ٤-٤.

١٩- الإمام الحافظ بن كثير ، قصص الأنبياء ، دار التراث العربى بالقاهرة ، ١٤٠١هـ ، ص ٢١٠.

٢٠- دكتور شوقى أحمد دنيا ، مرجع سابق ، ص ٥١.

٢١- تقى الدين أحمد بن تيمية ، مرجع سابق ، ص ١١، وينظر أيضاً الشيخ سيد سابق ، مرجع سابق ، ص ١٧٤، ١٧٥.

٢٢- يراجع فى هذا:

A- Alan C. Shapiro, "Modern corporate Fianance", Macmillan Publishing Company, New -York, 1991, P.972.

ب- دكتور شوقى أحمد دنيا ، مرجع سابق، ص ١٥

٢٣- يراجع فى هذا:

A-Shapiro, A.C., Ibid, P.972.

ب- دكتور شوقي أحمد دنيا ، المرجع السابق، ص ١٥ . ١٦.

24- Shapiro, A.C., Ibid, P.974.

25- Irving Fisher, "The Theory of Interest", Augustus M.Kelley, New-York, 1965, as cited by: A.C., Shapiro, op cit., P.49.

26- Shapiro, A.C., Ibid, P. 977.

27- See For example:

Aliber, R.A. and Stickney, C.P., "Accounting Measures of Foreign Exchange Exposure: The long and short of it" , The Accounting Review, January, 1975, PP. 44-57.

28- Bradford cornell, "Spot Rates, Forward Rates and Market Efficiency", Journal of Financial Economics, January, 1977, PP.55-65.

29- Shapiro, A.C., Op.Cit., P.972.

30- James Van Horne, "Financial Managment and Policy", 8th ed., Prentice-Hall of India, New Delhi, 1991, P.709.

٣١- دكتور محمد الصهرجتي ، مقارنة إجمالية لوضع بورصات الأزمة والبورصة المصرية ، المنتدى الاقتصادي الثالث ، بعنوان: أزمة

البورصات العالمية ، مركز صالح كامل - جامعة الأزهر ، أكتوبر ١٩٩٧م، ص١٢٧-١٤١.

32- Horne, J.V., Op.Cit., P.708.

33- Shapiro, A.C. Op.Cit., P. 988.

34- Shapiro, A.C., Ibid, P.974.

٣٥- دكتور منير ابراهيم هندی ، أساسيات الاستثمار فى الأوراق المالية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٩٩م، ص٦٨١.

٣٦- دكتور منير ابراهيم هندی ، المرجع السابق ، ص٦٨٧.

٣٧- دكتور منير ابراهيم هندی ، الفكر الحديث فى مجال الاستثمار ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٩٦م، ص٥٧٣.

38-Shapiro, A.C., Op.Cit., P. 987.

39- Horne, J.V., Op.Cit., 714.

٤٠- دكتور محمد عبد الحليم عمر ، الصرافة وتحويل العملات، مرجع سابق ، ص٢٩٩.

٤١- دكتور محمد عبد الحليم عمر ، المرجع السابق ، ص٣٠٢.

ويراجع أيضاً:

دكتور شوقى أحمد دنيا ، مرجع سابق ، ص٢٠-٣٤

٤٢- دكتور محمد عبد الحليم عمر ، التفسير الإسلامى لأزمة البورصات العالمية ، المنتدى الاقتصادى الثالث ، مركز صالح كامل - جامعة الأزهر ،

أكتوبر ١٩٩٧م، ص ٩٢.

٤٣- دكتور شوقي أحمد دنيا ، مرجع سابق ، ص ٤١.

٤٤- يراجع فى هذا :

أ- شمس الدين السرخسى ، المبسوط ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٨٤.

ب- أبو حامد الغزالى ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ٩.

ج - محمد بن أبى بكر بن القيم ، الطرق الحكمية ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ٢٨١.

د- تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى الكبرى ، الرئاسة العامة للبحوث العلمية ، الرياض ، ج ١٩ ، ص ٢٥١.

٤٥- يراجع -على سبيل المثال المراجع تحت رقم ١١ من هذه الهوامش.

٤٦- ابن رشد القرطبى الحفيد ، بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٩٠.

٤٧- أبو الحسن على بن أبى بكر المرغينانى ، الهداية شرح بداية المبتدى ، مكتبة ومطبعة البابى الحلبي بمصر ، ج ٣ ، ص ٢٤٠.

٤٨- دكتور محمد عبد الحليم عمر ، الصرافة وتحويل العملات، مرجع سابق ، ص ٣٠٩.

٤٩- دكتور محمد عبد الحليم عمر ، المرجع السابق ، ص ٣١٢.

٥٠- ابن حزم الأندلسى ، أبو محمد على بن أحمد ، المحلى بالآثار ، مطبعة

الإمام بالعلقة - القاهرة ، ج ٨ ، ص ٥١٣ .

٥١- يراجع فى هذا :

أ- ابن رشد (الجد) ، المقدمات الممهدات ، مطبعة السعادة بمصر ،
ج ٢ ، ص ١٨١ .

ب- ابن رشد (الحفيد) ، بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ج ٢ ،
ص ٢٢٢ .

٥٢- بيت التمويل الكويتى ، الفتاوى الشرعية فى المسائل الاقتصادية ،
فتوى رقم ٢١١ ، ص ٢٠٣ .

٥٣- نقلاً عن :

الشيخ سيد سابق ، فقه السنة ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٣١٣ .

النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للأنظمة الوضعية

للدكتور/ نجاح عبد العليم^(*)

الأساس الديني والأساس المادي:

يمكن القول أن المميز الأساسي للنظام الاقتصادي الإسلامي هو ارتكازه على عقيدة الإسلام وشريعته، ومن المعلوم أن للإسلام شعب تكليفية وإرشادية وشعبة للأخلاق، وأن الخلق هو الصمام لهذه الشعب كلها وهو المعتمد الذي يتمسك به من أراد أن يكون مسلماً حقاً. وذلك بالتقابل مع مناهج مادية تفصل الأخلاق عن الاقتصاد، أو يدعى أصحابها أن المادة أساس كل شيء، فهي عندهم إله مزعوم تحتم تغييراته المستمرة أنماطاً معينة من السلوك والعلاقات والقوانين، بل وتصوغ التطور الاجتماعي برمته. ويعتبر منهجنا الإيماني هذه المقولات باطلاً وزيفاً، فالمادة بذاتها لا تفرض سلوكاً، ولا تحتم تغييراً اجتماعياً، وإنما هي فقط تقدم محلاً للتغيير وللسلوك، ومناسبة تبرز نمط أخلاقيات صاحبه، فالإنسان بفطرته إذا مسه الشر جزوعاً، وإذا مسه الخير منوعاً، لكن من اهتدى من بنى الإنسان يسلك سلوكاً غير ذلك، فثبتت في مواجهة النوازل والعوادي، ويقم الصلاة ويؤتي الزكاة، وينفق في سبيل الله، ويمتثل لأمر الله بالعدل، بل وقد يصل إلى مرتبة الإحسان، فيكون بما في يد الله أوثق مما في يده، ويؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة.

(*) أستاذ مساعد الفلسفة في الاقتصاد من كلية التجارة جامعة الرقازيق.

فالإنسان هو صاحب السلوك، والمادة تقدم محلاً لهذا السلوك، والإنسان إما كافر وإما مؤمن، والناس درجات بقدر بعدهم أو قربهم من الإيمان، ومن ثم فإن سلوكهم يتفاوت في مواجهة المادة بحسب ذلك، وكل يعمل على شاكلته^(١). وليس معنى أن ثمة كثير من الناس يتقلب نمط سلوكهم مع تقلبات المادة، أن المادة تحتم هذا السلوك، ولكن معناه أن كثيراً من الناس لا يؤمنون. فالمشكلة إذن، كما يراها الإسلام، هي مشكلة إنسان له سلوك توجهه قيم، وليست مشكلة مادة تفرض هذا السلوك أو تلك القيم، ومن هنا كان دور النظام الإسلامى الذى يوجه سلوك أتباعه صوب الحق والعدل.

وفي ظل المنهج الإيمانى فإن للكون إله واحد، هو خالق كل شئ، وبيده مقاليد السماوات والأرض، وهو الذى يغير ولا يتغير، والمادة خلق من مخلوقاته يهيمن عليها كما يهيمن على كل شئ فهو الواحد القهار، وقد وضع جل شأنه لهذا الكون قوانين وسنن وأنزل منهاجاً ضمنه هذه القوانين والسنن، وقضى بأن هذا الكون لا يصلح إلا بالعدل وهو جل جلاله قائم بالعدل، أمر به، وأرسل رسله ليقوم الناس بالعدل^(٢)، وفي ظل هذا المنهج الإيمانى فإن سنة التغيير هي أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم^(٣) فإذا غير

(١) راجع على سبيل المثال الآيات أرقام ٨، ١٣، ١٦٥، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢١٣،

٢٤٣/ البقرة، ٢/ التغابن، ٣، ٨، ١١/ الحج، ١٠/ العنكبوت، ٦، ٢٠/ لقمان،

وكذا الآية رقم ٨٤/ الإسراء، وتفسيرها في كتب التفسير المختلفة.

(٢) راجع الآيات ١١٥/ الأنعام، ١٨/ آل عمران، ١٥/ الشورى، ٨/ المائدة، ٩٠/

الحل، ٢٥/ الحديد.

(٣) راجع الآيات رقم ٥٣/ الأنفال، ١١/ الرعد.

الناس ما بأنفسهم غير الله ما بهم، وأن الظلم هو سبب الهلاك، وظهور الفساد في البر والبحر، ومضمون هذا الظلم يمكن إجماله في اتباع الهوى والحكم بغير ما أنزل الله^(١)، وقد ضرب الله أمثلة لأقوام ظلموا^(٢) وقص علينا عاقبتهم سنة لا تتخلف، وافقت أنظارنا إلى ذلك فقال ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ثم كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا السَّوْأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ^(٣). وهذا المنهج الإسلامي يتفق مع مقولة أن ثمة سنن للتغير الاجتماعي، ولكنه يبين لنا السنن الحقيقية لهذا التغير، وهي سنن مشهود بصحتها تاريخاً وحاضراً، وكفى بالله شهيداً. فسنة الله، التي لن تجد لها تبديلاً ولن تجد لها

(١) راجع على سبيل المثال الآيات ٢٢٩، ٢٥٤ / البقرة، ٤٥ / المائدة، والظلم... مجاوزة الحق، ويقال فيما يكثر وفيما يقل من التجاوز... فالمجاوزة بين الإنسان وربه، بالكفر والشرك والنفاق، ظلم "إن الشرك لظلم عظيم" ... والمجاوزة بين الإنسان وغيره من الناس ظلم "إنما السبيل على الذين يظلمون الناس" والمجاوزة فيما بين الإنسان ونفسه ظلم "فمنهم ظالم لنفسه" وكل هذه المجاوزات ظلم من الإنسان لنفسه في الحقيقة" راجع معجم الفاظ القرآن الكريم.

(٢) خذ مثلاً الآيات من ٩ إلى ١٧ / إبراهيم، والآيات من ١٢ - ١٤ / ق، ٣٨ / العنكبوت.

(٣) سورة الروم : الآيات ٩، ١٠

تحويلاً، أن الظلم والجور، وهما نقيضاً العدل والحق، هما سبب تحول النعم، ونزول النقم، والصراع بين الخلق، ومحق البركة، وهلاك الحرث والنسل، وهذا الظلم الذى يسبب ذلك ينجم عن الإعراض عن منهج الله الذى نزل بالحق والعدل.

فالأساس الدينى لا ينكر العوامل المادية، غير أنه يخضعها لسلوك الإنسان، فتكون محلاً للسلوك لا أساساً له. فإذا قادت هذا السلوك قيم دينية إسلامية كنا بصدد الأساس الدينى الإسلامى، وإذا قادت هذا السلوك قيم مادية بحتة كنا بصدد الأساس المادى.

ويتبدى الأساس الدينى للاقتصاد الإسلامى، والأساس المادى للاقتصاد الرأسمالى، في ركائز عدة، ففي الاقتصاد الرأسمالى^(١) يسلم بأن ثمة قانون طبيعى يقود الناس دون قصد من إرادتهم أو من حركتهم الذاتية، وهو قانون فوقى ينبغى الخضوع له اختياراً بدلاً من الخضوع له إجباراً، ويبدو ذلك واضحاً في مقولة اليد الخفية، عند آدم سميث، والتي من شأنها أن يحقق الفرد في سعيه الخاص لتحقيق نفع نفسه الصالح العام دون أن يقصد ذلك. بينما في الاقتصاد الإسلامى يعتبر الإنسان حراً مختاراً تقوده قيمة، فإذا ما كانت هذه القيم قيم المؤمنين بالله، المتبعين لشريعته، كنا بصدد الإنسان المسلم الذى هو ذاته في كافة جوانب الحياة ومنها الجوانب الاقتصادية. ويبنى الاقتصاد الرأسمالى على الفلسفة الفردية، فالفرد هو الوحدة الأساسية التى تصدر عنها،

(١) راجع في الفروق بين الأسس الفلسفية هذه "الفكر الاقتصادى الغربى في النمو، نظرة انتقادية من العالم الإسلامى" للدكتور سعيد الخضرى، صادر عن دار النهضة العربية ١٩٨٩م، من ص ٢٤ إلى ص ٤٦.

وترتبط بها، كل القيم والأحكام، ومن ثم فإن الفرد هو أساس تحديد القيم وأساس إصدار الأحكام، وهذه فلسفة ركيزتها الثقة التامة في العقل الإنساني الذي ليس سوى عضو مادي يبدع، بزعمهم، القيم والأحكام. بينما في الاقتصاد الإسلامي يسلم بأن قدرة العقل محدودة بالنسبة لقدرة الله تعالى التي بلا حدود، ومن ثم فإن الله تعالى هو الذي يحدد، في شريعته، القيم والمقاصد والأطر التي يصلح بها حال الإنسان، ويترك للعقل الإنساني، في حدود ذلك، حرية الإبداع على نحو يتسق ولا يتناقض مع هذه الحدود. وفي الاقتصاد الرأسمالي، يفترض أن الفرد يستهدف تحقيق أقصى لذة وأقل ألم، أو قل أقصى منفعة وأقل تكلفة، وذلك هو ما يوجه السلوك الإنساني كله، وليس السلوك الاقتصادي فحسب. بينما في الاقتصاد الإسلامي، فإن العدل، كما تتيحه وتنظمه الشريعة الإسلامية، هو الذي يقود السلوك الإنساني كله، ويتبلور في مجال التخصيص في العدل في قضاء الحاجات على نحو يحقق المصلحة المعتبرة، والتي تبلور العدل في الواقع.

النظام الإسلامي هو البديل الحقيقي للأنظمة الوضعية:

حاولت الماركسية أن تقدم بديلاً للنظام الرأسمالي، فبدأت من مثاليه وكانت ثورة عليه، وقدمت تنظيراً لهذه الثورة يركز على النظرة المادية للكون والحياة والإنسان، وهي نظرة تمخضت عن التفسير المادي للتاريخ. ولسنا بصدد دراسة انتقادية شاملة للفلسفة الماركسية وللبديل الذي قدمه الماركسيون، ولكننا نزعم، وبعد أن فشلت الماركسية في الواقع، بأن لدينا البديل الجيد، بل والبديل الوحيد، للأنظمة الوضعية، وهو النظام الإسلامي.

ويبدأ ذى بدء، فإن الفلسفة الماركسية عزت مظالم الرأسمالي، سيما طغيان رأس المال على العمل، عزتها إلى الملكية الخاصة للأموال في النظام الرأسمالي، بحيث لا يتسنى إزالة هذه المظالم، إلا بإلغاء هذه الملكية الخاصة. ولكن هل الملكية الخاصة بالضرورة ركيزة للمظالم، ولطغيان رأس المال على العمل؟ ترى الماركسية ذلك واقعاً وفلسفة، فمن حيث الواقع، فهي تبرهن بمطالب النظام الرأسمالي سيما وقت صياغة هذه الفلسفة في القرن التاسع عشر، ومن حيث الفلسفة، فإن المادة بزعمهم هي أساس ما عداها من سلوك وتنظيمات اجتماعية، وأن مستوى تطور قوى الإنتاج هو الذى يقرر نمط علاقات الإنتاج، وأن هذه الأخيرة أساس لكل ما فوقها من بنية اجتماعية وسياسية وغيرها، وأن المستوى الذى بلغته قوى الإنتاج من التطور لم يعد يتناسب مع التكوين الاجتماعى الرأسمالي، بل إن قوى الإنتاج وقد أصبحت تأخذ طابعاً جماعياً فإنها تحتم أن تأخذ ملكية الأموال هذا الطابع أيضاً^(١).

ولكن هل صحيح أن المادة هي أساس كل ما عداها من سلوك وعلاقات وتنظيمات؟ قد يبدو الأمر كذلك إذا ما نظرنا نظرة سطحية للأمور، وإذا ما أهملنا شرائح من التاريخ الإنسانى، فهذا المنطلق المادى لا يفسر لنا، مثلاً، شريحة من التاريخ حدثت وقائعها في الصدر الأول من الإسلام، فما هو القول في مجتمع إسلامى وجدت فيه الملكية الخاصة للأموال ولم تفرض، بالضرورة، وجود المظالم، بل وجد إلى جوارها العدل والرحمة^(٢) وما هو

(1) V. A. Fanasyev, "Marxist Philosophy" 2nd. Edition, Progress Publishers, Moscow, 1965. PP. 171- 193.

(٢) راجع ذلك تفصيلاً في: "السيرة النبوية لابن هشام"، الطبعة الثانية، صادرة عن شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م. =>

القول في هذا المجتمع الإسلامى الذى قام ولم تستدعه عوامل اقتصادية، مجتمع قدم نظاماً رافياً للعلاقات الإنسانية، وتحقق فيه الذاتية الجماعية للشخصية الإسلامية^(١). إن المنطق المادى في حاجة إلى إعادة نظر، فهل إذا ما رأينا من إذا تملكو ملكية خاصة ظلموا وطغوا ترتب علاقة سببية حتمية بين التملك الخاص وبين الظلم والطغيان؟ إن هذا قد يكون تبسيطاً مخرلاً للغاية يحصر عوامل التغيير في العامل المادى جاعلاً له الهيمنة على ما عداه، فلماذا لا يكون الأمر مثلاً متعلقاً بسببية مركبة؟ لماذا لا يكون ثمة عوامل أخرى شارك معها العامل المادى وأدت إلى ظهور مثل هذا الظلم والطغيان، لماذا نستبعد النظر إلى المادة باعتبارها عاملاً تكملياً لزم لظهور سلوك معين، بمعنى أنها ليست سبباً لهذا السلوك، وإنما هى مجرد مناسبة أو محلاً له، ومن ثم فهذا السلوك لا يكون نتيجة حتمية للمادة وتغيراتها، ولماذا لا

= وفي "تاريخ الخلفاء" السيوطى، و "اشتراكية الإسلام" للدكتور مصطفى السباعى، صادر عن الاتحاد القومى "دار مطابع الشعب" بالقاهرة. ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م من ص ٢٨٣ إلى ص ٣٢٠، و "الأحكام السلطانية" للماوردي، وغيرها من المراجع التى تورّد جانباً من تاريخ عظمة الإسلام.

(١) حيث يستفاد من تدبر القرآن الكريم والحديث الشريف أن الإسلام، في أصول العقيدة، وقواعد الدين وفروض العبادات وأحكام المعاملات ومناهج السلوك، ينظر إلى الإنسان من حيث هو اجتماعى بطبعه وليس فردية شاذة متوحشة... ويسمو القرآن بذاتية الإنسان الجماعية إلى المستوى الذى يكون فيه من التكذيب بالدين دح اليتيم وصدّه، والكوص عن تبعه التكافل والمرحمة" راجع مقال المذكورة بنت الشاطى بعنوان "الذاتية الجماعية للشخصية الإسلامية"، المنشور بجريدة الأهرام القاهرية في ١٨ / ٤ / ١٩٩٠.

يكون هذا السلوك رهين بمعتقدات ومبادئ صاحبه، وكذا رهين بأنظمة وضوابط المجتمع الذى يمارس الفرد فيه هذا السلوك، فإن كانت المبادئ ظالمة وكان تنظيم المجتمع يمكن لهذا الظلم كان وجود العامل المادى المناسبة التى يتم فيها إعمال هذا السلوك في الواقع، ولذلك لم يكن غريباً أن تختفى الملكية الخاصة وتبقى شرورها بل وشرور أنكى من شرورها^(١). فيمكن أن يستخدم المال في الخير كما يمكن أن يستخدم في الظلم والطغيان، والأمر منوط بشخص من يملك هذا المال وينمط النظام الذى يعيش فيه، عقيدته وقوانينه وزواجره، فمن الممكن إذا أن يتحد الأساس المادى ويختلف السلوك، فالحقيقة كما نراها، ان كارل ماركس كان يحلل مجتمعات غابت فيها الهداية، وترك فيها العنان كاملاً للغرائز، والشرور، ومن ثم فقد خلط بين الأساس المادى وبين الأخلاق الذميمة، فالحقيقة، كما نراها، أن الأخلاق الذميمة هى التى نجمت عنها المظالم، ولم تنجم هذه المظالم عن الأساس المادى وإنما كان هذا الأساس هو المناسبة التى مكنت لهذا السلوك، وأن سيادة هذه الأخلاق الذميمة نجم عن غياب الهدى في هذه المجتمعات، ولو أنها كانت مجتمعات هداية لكان يمكن للحال أن يكون غير الحال، وتتساءل أخيراً هل إذا وصلت

(١) بين بوريس يلتسين، الذى كان حتى نهاية عام ١٩٨٧ رئيساً لفرع الحزب الشيوعى في موسكو وعضواً إحتياطياً في المكتب السياسى للحزب، كيف أن الملكية العامة كانت في خلمة الرفاهية الخاصة للماركسيين اللينينيين، وبين أنه إذا كانت كلمة خاص في النظام الرأسمالى تعنى الشئ المملوك للأفراد... فإن كلمة خاص في النظام السوفيتى قد اكتسبت معنى مميزاً، وهو الشئ العام الذى يخص الحزب وقياداته. راجع ص ٥، جريدة الأهرام القاهرية في ١٤ / ٢ / ١٩٩٠ م.

الإنسانية لمرحلة الشيوعية فإن ذلك يكون غاية التطور؟ كيف ذلك؟ والمعروف أن الكون قد بدأ مشاعاً بين الخلق، ورغم ذلك فقد تطور، فلماذا إذا ما وصلنا إلى ذلك تارة أخرى، لماذا نفترض أن نصل إلى حالة من السكون؟ يسودها سلوك خير، فلا يطغى البعض على البعض بل يعطى كل فرد على قدر طاقته ويأخذ على قدر حاجته، لماذا لن يبدأ مرة أخرى التفاوت بين الناس والتماييز ومحاولة البعض لفرض سلطانه على البعض الآخر؟ إن هذا المفترض عند المراكسة هو، في رأينا، مجرد ظن لا يستند إلى واقع، وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً^(١).

إن المدخل المادى في الاقتصاد الوضعى، في رأى الباحث، هو السبب الأصيل في خطأ التشخيص والعلاج للمشكلة الاقتصادية، فسبب المشكلة الاقتصادية في كل من الفكر الرأسمالى الغربى والاشتراكى الماركسى سبب مادى يتمثل في قصور الموارد أو عدم توافق التكوين الاجتماعى مع تطور قوى الإنتاج، ومن ثم فإنه طبقاً للتشخيص الأول، فإن المشكلة تبقى بلا حل اللهم إلا ترشيد استخدام الموارد بقدر الإمكان، وطبقاً للتشخيص الثانى، فإن الحل يتمثل في إلغاء الملكية الخاصة كخطوة في الطريق إلى المجتمع الشيوعى المنشود. وتناسى كليهما، نتيجة للمدخل المادى الذى يأخذان به،

(١) إن البديل الشيوعى، في رأينا، يشير بحلم وردى، يبقى مجرد حلم، فهو يشيرنا بأن البشر سيتحولون إلى ملائكة عندما تصبح ملكية الأموال جماعية، وتخفى الملكية الخاصة، مصدر الشرور والآثام، وكأنه ليست طبيعة البشر خير وشر وتمايز، وأنه حتى مع البدء من وضع المساواة فإن الصراع الأزلى الأبدي بين الخير والشر سيأخذ مجراه وستلعب القروى الفردية دورها في هذا الصراع.

تناسياً أن هناك إنسان تتمخض المشكلة عن سلوكه ويتمخض عن هذا السلوك أيضاً إمكانية إيجاد الحلول لهذه المشكلة، والأمر في الحالتين منوط بنوع القيم التي تحكم هذا السلوك، ونظام المجتمع الذي يعمل فيه هذا السلوك، عقيدته وشريعته....، فالفرد مثلاً لا يدخر إلا إذا حصل على الربا. ولكن من هو هذا الفرد الذي يتحدثون عنه؟ إنه في الحقيقة الفرد الذي تربي على قيم الفردية المطلقة، ولم يعتد أصلاً في دين حق أو اعتد فيه ثم جزأه، وفصله عن حياته وسلوكه، وهو فرد يحى في مجتمع بنى على المادية البحتة والفردية المطلقة.

وكما سبق وذكرنا فإن سلوك الفرد منوط بأخلاقياته وأن هذه الأخيرة منوطة بعقيدته، فإذا ما كنا بصدد نظام إسلامي فإننا نكون بصدد إنسان آخر ونظام مغاير يتغيا العدل الحق، ويضع المفاهيم والأنظمة والزواجر التي تكفل فاعلية تنفيذه، بحيث ينعكس ذلك في سلوك يلتزم طواعية، أو يتم إلزامه عن طريق الزواجر المختلفة، بالشريعة الإسلامية ومقتضياتها بما يحقق العدل ويحجر على الظلم. فابتداءً نحن بصدد الإنسان المسلم (وليس الإنسان الاقتصادي) الذي يتأطر سلوكه بعقيدة الإسلام وشريعته، ذلك الإنسان الذي يحب لأخيه ما يحبه لنفسه، كذلك فنحن بصدد نظام اقتصادي يتغيا العدل الذي يعنى في حقيقته الوسطية أو إقامة التوازن الذي يعطى لكل ذي حق حقه، فيقام التوازن بين حرية الفرد ومصصلحة الجماعة، وبين رأس المال وحقوق العمل، وبين الأجيال على تعاقبها، وبين الدنيا والآخرة. وهذا النظام له مفاهيمه الخاصة، فالمال كله ملك لله خالق كل شيء، والناس مستخلفون فيما يملكون ويمارسون حقوق الملك على مقتضى شريعة المالك الأصلي وهو الله

تعالى شأنه، ويقر هذا النظام ثلاثة أنماط من ملكية الأموال تعتبر أصولاً جميعها وليس أياً منها شذوذاً أو استثناء اقتضته الظروف، فجعل هذا النظام ثروات رئيسية هامة ملكية عامة مشتركة بين جميع أبناء الأمة، ولا يجوز فيها التملك الخاص، وجعل ملكية للدولة ينفق منها أولوا الأمر، إما إنفاقات مخصصة أو إنفاقات غير مخصصة، وتستهدف صالح الأمة. وأقر إلى جانب ذلك الملكية الخاصة للأموال، ووضع قواعد للكسب المشروع، فجعل العمل المشروع أساس إنشاء كل ملك ابتداء (وإن وجدت أسباب أخرى تنقل ملكية الأموال لكنها لا تنتشئها ابتداء) وأوجب مداومة استثمار الأموال وحفظها، كما نظم الإنفاق من ثمار هذه الأموال في إطار حقوق ثلاثة لله وللناس ولل فرد. وجعل لكل فرد في الأمة حقاً على ثروتها، وإن لم يملك هذه الثروة ملكية خاصة، أن تؤمن منها كفايته، وجعل ذلك مسئولية مشتركة بين الفرد والأمة، والقائمين على شئون الدولة. وهذا النظام الإسلامى إذ يقر التفاوت في الأرزاق، استجابة للحكمة والعدل، إلا أنه يقره تفاوت تسخير وتعاون واختبار، وليس تفاوت مخيلة وتناقض وصراع يجعل المال دولة بين الأغنياء خاصة، وإلى جانب ذلك فقد أقام نظاماً متكاملًا للإنفاق يؤمن حصول أصحاب الرزق المقدر على حقهم في أموال أصحاب الرزق الواسع، وجعل هذا الإنفاق صفة من صفات المتقين، وشرطاً لنيل البر، ووقاية من ظهور الأضغان وبروز الصراع، كما جعل هذا الإنفاق جزءاً من نظام توزيعى شامل يؤمن حصول جميع أفراد الأمة على حقهم من الثروة، الذى يتمثل في حد الكفاية، بما يقيم العدل الحق في توزيع منافع الثروات ويؤمن تحقيق كفاءة تخصيص الموارد في قضاء الحاجات.

ولقد اهتم النظام الإسلامي، أيما اهتمام، بإقامة العدل بين رأس المال والعمل، فجعل العمل أساساً لكل كسب مشروع، ليس فقط في الدنيا، بل أيضاً في الآخرة، ولم يعط العمل المختزن (رأس المال النقدي) ميزة على العمل الحى، فحرم الربا، فلا يحصل رأس المال النقدي على عائد ثابت محدد سلفاً اللهم إلا إذا تحو إلى رأس مال عيني، فيجوز في هذه الحالة أن يحصل على عائد ثابت يتحدد سلفاً يقابل خدماته المستنفذة في الإنتاج مثلما يحصل العمل الحى الأجير على مقابل ثابت محدد سلفاً لخدماته المستنفذة في الإنتاج، وقد أقام النظام الإسلامى الأسواق العادلة حتى يحصل فيها كل من رأس المال والعمل على العائد العادل، كما نظم حقوق وواجبات العمال وأمن لهم الكفاية حال عدم توفر فرصة العمل أو عجزهم عنه، كما أمن لهم إكمال هذه الكفاية حال عدم قيام الأجر العادل من العمل الذى يستطيعون القيام به بكامل كفايتهم، كما أمن أيضاً هذه الكفاية لأصحاب الأموال إذا افتقدت أو انتقصت، لغرم مفضع، أو جانحة أو غيرها.

وأخيراً فإن النظام الإسلامى وضع نظاماً متكاملًا من الزواجر التى تؤمن بالتنفيذ الفعال لهذا النظام في الواقع، والتى تكفل أن يلتزم جميع أبناء الأمة، أو يلزموا، بمقتضيات هذا النظام. وهذه الزواجر في الإسلام تتعامل مع الإنسان بالترغيب تارة وبالترهيب تارة أخرى^(١) ومن هذه الزواجر، الزواجر الاعتقادية، أى التى هى جزء من عقيدة المسلم، ومن أهم ما تقررره هذه الزواجر أن لهذا الكون إله عادل، أمر بالعدل وأرسل رسله ليقوم الناس بالعدل، وأن لهذه الحياة الدنيا نهاية وأنها دار متاع واختبار وأن الدار الآخرة

(١) راجع على سبيل المثال "اشتراكية الإسلام"، مرجع سبق ذكره.

هي دار البقاء والحياة الحقيقية، وأن درجة كل من بنى الإنسان فيها تتحدد وفقاً لعمله في هذه الحياة الدنيا. ومن هذه الزواجر أيضاً، الزواجر الأخلاقية، وقد سبق وذكرنا ما لشعبة الأخلاق من مكانة محورية بين شعب الإسلام الأخرى، وتبدو هذه المكانة العظيمة في قول الرسول الكريم ﷺ «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»، ومن أهم ما تقرره هذه الزواجر، التحذير والنهي عن الفحشاء والمنكر والبغى، والترغيب في العدل والإحسان وإتياء ذى القربى، والحث على الإنفاق والسخاء والكرم. وكذلك فهناك الزواجر المادية، التى من شأنها أن تلزم، من لا يلتزم طوعية بمقتضيات النظام الإسلامى عن طريق العقوبات أو بالسلاح والحرب، ويدخل في هذه الزواجر الحسبة والحدود والقصاص والتعزير والجهاد^(١)، ولعل أهم هذه على الإطلاق، من وجهة نظر الباحث، الزواجر الاعتقادية لأنها تجعل من هذا النظام جزءاً من ضمير المسلم، بما يؤمن استمرار تنفيذ هذا النظام (على مستوى الفرد على الأقل) حتى وإن غابت الدولة التى تقوم على تنفيذه، فيقوم الفرد بإخراج زكاة أمواله بنفسه وينفق كما أمره الله ويتوكل على سبيل العدل في كل مناحى حياته.

(١) يعتبر الجهاد في الإسلام مشروعاً لغرضين:

(أ) دفع العدوان على حرية الأمة في الوطن والدين فيقول تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ ١٩٠ / البقرة.

(ب) الانتصار للضعفاء المستغلين من سلطة الظالمين.

فيقول تعالى ﴿إِذْ لِلَّذِينَ يَقَاتِلُونَ بَأْنَهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ ٣٩ / الحج، راجع "اشتراكية الإسلام"، مرجع سبق ذكره، من ص ٢١٧ إلى ص ٢٥٥.

والنظام الإسلامى الذى يتغيا العدل الحقيقى، الذى يقوم على إعطاء كل
ذى حق حقه، والذى يركز على عقيدة وشريعة تكفل، إن طبقت، هذا العدل
المنشود، إلتراماً أو إلزاماً، نزع أن هذا النظام هو البديل الجيد الوحيد
للأنظمة الوضعية جميعاً^(١).

(١) وليس فشل الماركسية، كبديل للرأسمالية، دليل على سلامة البديل الرأسمالى بقدر
ما هو دليل على كون الماركسية بديل ردى، الأمر الذى يعنى البحث عن بديل
جيد لهذين النظامين، بل وللأنظمة الوضعية جميعاً، وهذا النظام، فى رأى الباحث،
وفى ضوء ما قدمنا، ليس سوى النظام الإسلامى.

صناديق الاستثمار بين المحاسبة الضريبية ومحاسبة الزكاة (دراسة أصولية محاسبية)

دكتور/ محمد أحمد جادو^(*)

آيات قرآنية وأحاديث نبوية

قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾^(٢) وَابْتَلُوا الَّتِي آمَنَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا...﴾^(٣) الآية^(٤).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ...﴾^(٥) الآية^(٦).

(*) أستاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة الأزهر (بنين).

(١) سورة البقرة : الآية ٢٨٢

(٢) سورة النساء : الآيات ٥ ، ٦

(٣) سورة النساء : الآية ٢٩

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١).

وقال رسول الله ﷺ حين سئل عن أى الكسب أطيب؟ قال: «عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور»^(٢).

وقال صلى الله عليه وسلم: «أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان خرجت من بينهما»^(٣).

وقال صلى الله عليه وسلم: «ثلاث فيهن البركة، البيع إلى أجل، والمقارضة»^(٤)، وخط البر^(٥) بالشعير للبيت لا للبيع»^(٦).

وقال صلى الله عليه وسلم: «من أحيأ أرضاً ميتة^(٧) فهي له»^(٨).

(١) سورة الجمعة : الآية ١٠

(٢) رواه البزار وصححه الحاكم عند رفعة بن رافع. (ابن حجر ص ١٨٩)

(٣) رواه أبو داود وصححه الحاكم عن أبي هريرة (ابن حجر ص ٢١٦)

(٤) المقارضة - هى المشاركة بالمال فى تجارة من شخص بماله وآخر بعمله (وتسمى شركة مضاربة)

(٥) البر: هو القمح.

(٦) رواه ابن ماجة عن صميم (ابن حجر ص ٢٢٢)

(٧) ميتة: هى الأرض الخراب، أو الصحراوية - الجرداء - وفيه دعوة للاستثمار العام.

(٨) رواه الثلاثة عن سعيد بن زيد (ابن حجر ص ٢٢٦)

صناديق الاستثمار بين المحاسبة الضريبية

ومحاسبة الزكاة

دراسة أصولية محاسبية مقارنة

مقدمة:

تتطور النظم القانونية تبعاً لتطور النظم الاقتصادية، ومن ثم لا بد من وجود ترابط قوى ومؤثر بين النظم الضريبية والنظام الاقتصادى المطبق، وفى مصر استلزم الاصلاح الاقتصادى خاصة فى أوائل التسعينات من هذا القرن صدور عدة قوانين من أهمها: القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والخاص بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام، والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والخاص بالضريبة العامة على المبيعات، وكذلك القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والخاص بإصدار قانون سوق رأس المال. حيث قفّ به المشرع قفزة ثاقبة إلى إيجاد آلية شرعية تعمل على ترسيخ سوق رأس المال الحر أو ما يعرف عالمياً باسم (البورصة)^(١).

ولقد سائر صدور القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ سياسة التحرر الاقتصادى أو ما عرف فى المجال الاقتصادى بلفظ (الخصخصة)، والتي تعبر المرحلة الأولى من مراحل تطور الاقتصاد القومى، دخولاً إلى مرحلة الإنطلاق الى

(١) لمزيد من التفصيل: راجع: ملحق الاهرام الاقتصادى، العدد التاسع من سبتمبر لسنة ١٩٩٦ د. هشام حسبو، المعاملة الضريبية لصناديق الاستثمار ووثائق الاستثمار الخاضعة لقانون سوق رأس المال، ص ١.

التنمية الشاملة والتي لا تتأتى إلا بزيادة الاستثمار، والتي تحتاج بدورها إلى ضرورة توافر سوق مالية ذات آلية راسخة، مضمونة بمناخ استثمارى عام، ولذلك، أصدر المشرع المصرى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والمعروف بقانون (ضمانات وحوافز الاستثمار)^(١)

ويهدف القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فى مجمله إلى تحقيق معدل أكبر للتنمية عن طريق الاكتتاب العام، والذي يتحقق بدوره عن طريق إيجاد سوق مالية نشطة، ولهذا فقد أرسى المشرع المصرى لهذا القانون عدداً من الأسس الهامة والتي بها يتحقق تنشيط سوق رأس المال، من هذه الأسس:

أ - تشجيع تأسيس الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية بما فيها صناديق الاستثمار.

ب - تحقيق العدالة للمستثمرين وتشجيع الاستثمار فى الأوراق المالية لتحقيق التوازن فى المعاملة الضريبية المقررة للأوعية الإيداعية والأوراق المالية المطروحة فى السوق.

ج- تحقيق التوحيد فى المعاملة الضريبية للأوراق المالية مع المعاملة الضريبية للأوعية الإيداعية الأخرى.

د - تقرير إعفاءات ضريبية تكفل الموازنة بين أدوات الادخار وأدوات الاستثمار^(٢).

(١) لمزيد من التفصيل: راجع: كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١١٧ فى

١٠/١/١٩٩٧، قانون الاستثمار. الشرح الكامل لقانون ضمانات وحوافز

الاستثمار، إعداد أ. محسن جمجوم ص ٥.

(٢) د/ هشام حسبو، مرجع سابق ص ١.

والمستعرض لنصوص القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يبين أن المشرع قد أفرد الباب الثالث من هذا القانون لتناول أحكام الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، فخص الفصل الأول منه لبيان الأحكام العامة لتلك الشركات، وخص الفصل الثاني لبيان أحكام صناديق الاستثمار، وذلك في المواد من (٣٥ وحتى ٤١) من هذا القانون.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في أن صناديق الاستثمار وما تصدره من وثائق استثمارية تعتبر أوعية إخبارية جديدة، حدد لها قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ مجال استثمارها بأنه: استثمار المدخرات في الأوراق المالية (مادة ٣٥) من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، ومادة (١٤٠) من اللائحة التنفيذية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ نصت على: أن الهدف من صناديق الاستثمار هو استثمار الصندوق في الأوراق المالية، ولا يجوز لها مزاوله أية أعمال مصرفية، وعلى وجه خاص اقراض الغير أو ضمانه أو المضاربة في العملات أو المعادن النفيسة.... (المادة).

ومن ثم فهنا ثلاثة أطراف لم تتحدد المعاملة الضريبية لها تحديداً واضحاً مما قد يخلق نوعاً من التضارب في تحديد موقف كل طرف منها ضريبياً، وتلك الأطراف هي:

- ١- الصندوق كشخصية اعتبارية عامة أو خاصة.
- ٢ - الوثائق التي يصدرها الصندوق مقابل المدخرات الواردة إليه.
- ٣ - الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق أمواله وأموال حملة الوثائق.

والمستعرض للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ يتبين له أن المادتين (١٤، ١٦) قد تناولتا حدود الإعفاء الضريبي للسندات والصكوك الصادرة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في تاريخ العمل بهذا القانون حيث نصت المادة (١٤) على أنه: "تُعفى السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة - أيًا كانت الجهة المصدرة لها - المقيدة في الجداول المبينة بالبند (أ) من المادة (١٦) من هذا القانون من: ضريبة الدمغة النسبية عند الاصدار، ومن: ضريبة الدمغة النسبية السنوية، كما يعفى عائد هذه الأوراق من: الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ومن: الضريبة العامة على الدخل.

يستفاد من نص المادة (١٤) أن عوائد الأوراق المالية التي تتعامل فيها صناديق الاستثمار بالتعجيل، غير معفاة من الضريبة على أرباح شركات الأموال، لأنه لم ينص بصراحة على ذلك. وظل الأمر قائماً منذ صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ على هذا، مثيراً لكثير من النزاعات الضريبية، خاصة وأن قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ لم يتعرض في أحكامهما للمعاملة الضريبية لهذه الصناديق ووثائقها سواء من حيث الخضوع للضريبة أو الإعفاء منها^(١)، وظل الأمر على هذا الحال من عدم وضوح الرؤية للمعاملة الضريبية لعائد هذه الوثائق، أو عائد الأوراق المالية التي هي وعاء استثمار صناديق الاستثمار حتى صدور القانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٩٦ ليضيف نصاً للمادة رقم (١٢٠) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل

(١) لمزيد من التفصيل راجع، ملحق الأهرام الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٢.

بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ مانصه: "يعفى من الضريبة على أرباح شركات الأموال أرباح صناديق الاستثمار المنشأة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢" (١)

إذن بالربط بين المادتين (١٤) و (١٢٠) من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ يتبين منهما: إعفاء عائد وثائق استثمار صناديق الاستثمار وعائد الأوراق المالية من ضرائب الدخل بأنواعها الثلاثة: وهى:

أ - الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين.

ب - الضريبة على أرباح شركات الأموال.

ج - الضريبة العامة على الدخل.

غير أن ما يود الباحث الإشارة إليه أنه وإن كان هناك إعفاء من ضرائب الدخل على نشاط صناديق الاستثمار، فإن الإعفاء شيء عارض، واستثناء من الأصل وهو الخضوع، وهذا ما يستلزم من الباحث محاولة تبيان المعاملة الضريبية للأطراف الثلاثة لصناديق الاستثمار، حتى يكون هناك صورة واضحة ومحددة المعالم لبيان التكليف القانوني للمعاملة الضريبية لهذه الأطراف، وحدودها المحاسبية، تحسباً لما قد يستجد من أمور قد تنتهى هذه الإعفاءات من جهة، ومن جهة أخرى: يود الباحث العمل على بيان التكليف الشرعى، أو الفقهي، لمعاملة تلك الأطراف عند محاسبة زكاة المال عليها، حيث أن التشريع الإسلامى لا يعترف بتلك الإعفاءات الضريبية، فى محاسبة الزكاة، وهو ما يستلزم من الباحث العمل على توضيح ذلك بتأصيل علمي

(١) دليل الضرائب، كتاب الاهرام الاقتصادى، العدد ١٢١ لسنة ١٩٩٨ (فبراير)

ص-١٢٧ - الجريدة الرسمية، العدد ٣٥ مكرر فى ١٩٩٦/٦/٣٠.

وشرعى فقهيًا ومحاسبيًا، كما أن الضرائب لاتغنى عن الزكاة بإجماع فقهاء المسلمين قديمًا وحديثًا.

فروض البحث:

يقوم البحث على عدة فروض هي:

١- أن الاعفاء الضريبي هو إستثناء من الأصل وهو الخضوع للضريبة ومن ثم فلا بد من تحديد أطراف العلاقة الضريبية لصناديق الاستثمار ووثائقها ومجالات استثمارها.

٢- أن التشريع الاسلامي لايعترف بالاعفاء الزكوى كما هو الحال فى الاعفاء الضريبي، ومن ثم لا بد من تحديد المعاملة الزكوية لصناديق الاستثمار ووثائقها ومجالات استثمارها.

٣- أن التشريع الضريبي لايلغى الشريع الزكوى، لأن الأخير فرض وركن من أركان الاسلام لايمكن هدمه، والدستور نص فى مادته الثانية أن (دين الدولة هو الاسلام)، وهذا يستلزم الإبقاء على الزكاة كنظام مالى إسلامي إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ومن ثم فالزكاة أو المحاسبة الزكوية هى الأصل والضرائب هى الفرع.

٤- أنه لا بد من المقارنة بين حصيللة الزكاة على نشاط صناديق الاستثمار بأطرافها الثلاثة، وبين حصيللة ضرائب الدخل عليها بفرض أنها غير معفاة ضريبياً وحتى يمكن لأولى الأمر التمحيص والمراجعة وبيان أثر السياسات الضريبية على موارد الدولة السيادية.

هدف البحث:

يهدف البحث في مجمله الى تحقيق عدة أهداف رئيسية على النحو التالي:

- أ - تحديد المعاملة الضريبية لصناديق الاستثمار بأطرافها الثلاثة وبيان كيفية المحاسبة على كل طرف محاسبة ضريبية تتفق وأصول علم الضرائب بصفة عامة، والتشريع الضريبي المصري بصفة خاصة ضرائب الدخل.
- ب- تحديد المعاملة الزكوية (محاسبة الزكاة) على تلك الأطراف الثلاثة لصناديق الاستثمار، طبقاً لأصول ومبادئ التشريع الاسلامي وفقه الزكاة.
- ج- عمل مقارنة بين حصيلة الزكاة وحصيلة الضرائب على الدخل على صناديق الاستثمار لبيان مقدار كل منها على حدة، وبيان أفضل السياسات الاقتصادية من حيث فرض زكاة من عدمه، الإبقاء على الإعفاء الضريبي لتلك الصناديق، أو فرض زكاة وتخفيض الإعفاء الضريبي عليها.

منهج البحث:

يقوم منهج البحث على منهجين: الأول: المنهج الاستقرائي، لاستقراء القوانين المتعلقة بموضوع البحث من قوانين استثمارية أو ضريبية، وكذلك السياسات المالية والاقتصادية التي تمكن الباحث من تحقيق هدفه السابق، وكذلك، استقراء نصوص الشريعة الاسلامية والفقه الاسلامي وماذكره علماء الفقه المالي الاسلامي تجاه نقاط البحث، وذلك لتحقيق الهدف السابق، ثم ثانياً: المنهج الاستنباطي الذي يتوصل به الباحث لاستنباط الأحكام والنتائج وربطها

بعضها ببعض، وحتى يكون الهدف من البحث قد تأصل تأصيلاً علمياً صحيحاً. فتكون النتائج ذات ثقة وفعالية قابلة للتطبيق.

خطة البحث:

تحقيقاً للهدف من البحث فقد خطط بحيث يشمل على عدة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: التكيف القانوني والضريبي لصناديق الاستثمار.

الفرع الثاني: المحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار في ضوء قانون ضرائب الدخل.

الفرع الثالث: التكيف الفقهي والزكوي لصناديق الاستثمار.

الفرع الرابع: التطبيق المحاسبي للزكاة على صناديق الاستثمار مقارنة بالتطبيق المحاسبي الضريبي عليها مع مقارنة لحصيلة كل من الزكاة والضريبة.

خاتمة ونتائج البحث والتوصيات.

فهرست المراجع.

الفرع الأول

التكييف القانوني والضريبي لصناديق الاستثمار

تمهيد:

يتناول الباحث في هذا الفرع التكييف القانوني لصناديق الاستثمار بأطرافها الثلاثة، الصندوق كشخصية اعتبارية، والوثائق التي يصدرها كأوعية إدخارية، والأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله وأموال حملة الوثائق فيها، وذلك في ضوء القوانين الخاصة بسوق رأس المال أو قانون الشركات، وكذلك القانون الضريبي خاصة قانون ضرائب الدخل، وذلك على النحو التالي:

أولاً: صناديق الاستثمار من حيث الشكل القانوني:

باستعراض مواد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (قانون سوق رأس المال) تبين أن هذا القانون قد خصص الفصل الثاني من الباب الثالث لصناديق الاستثمار، وقد نصت المادة (٣٥) منه على مايلي: "... ويجب أن يتخذ صندوق الاستثمار شكل شركة المساهمة برأس مال نقدي،..." ثم جاءت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور بأحكام قاطعة حول الشكل القانوني لصندوق الاستثمار، حيث نصت المادة (١٤١) من تلك اللائحة على مانصه: "يتم تأسيس شركة صندوق الاستثمار والترخيص لها طبقاً للأحكام المقررة في القانون وهذه اللائحة بالنسبة إلى الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية...". كما نصت المادة (١٦٣) من تلك اللائحة على مانصه: "يجب على

الصندوق أن يعهد بإدارة نشاطه كله إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار، ويطلق على هذه الجهة اسم (مدير الاستثمار).

ثم جاءت المادة (١٧٢) من تلك اللائحة فنصت على مايلي: "على البنوك وشركات التأمين الراغبة في مباشرة نشاط صناديق الاستثمار أن تقدم طلباً للترخيص لها لذلك الى الهيئة - أى الهيئة العامة للاستثمار - متضمناً ومرفقاً بها البيانات والمستندات الآتية...". ثم جاءت المادة (١٧٤) من تلك اللائحة فنصت على مايلي: "يتم الإكتتاب فى وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين وفقاً للإجراءات والأحكام المنصوص عليها فى الفرع الأول من هذا الفصل..." أى صناديق الاستثمار الخاصة، التى تتخذ شكل الشركة المساهمة وليست بنكاً ولا شركة تأمين فإذا رجعنا الى القوانين المنظمة لأحكام البنوك وشركات التأمين تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن البنوك وشركات التأمين يشترط لها لكى تباشر نشاطها أن تتخذ شكل شركة مساهمة عامة، وليس شركة مساهمة من النوعين الآخرين وهما: "شركة التوصية بالأسهم، والشركة ذات المسئولية المحدودة"^(١).

فقد نصت المادة (٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على مايلي: "لايجوز أن تتولى شركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسئولية المحدودة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقى الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير".

(١) راجع فى ذلك: القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ (قانون البنوك والائتمان)، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ (قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر)، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، قانون الشركات المساهمة.

يتبين من نص المادة السابقة أن شركات التأمين والبنوك لا بد أن تكون متخذة شكل شركة المساهمة العامة (أى تطرح أسهمها للاكتتاب العام) ومن ثم فإنه يصح من حق تلك الشركات العاملة فى نشاط البنوك أو التأمين تكوين أو إنشاء صناديق الاستثمار طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

كذلك يتبين من نص المادة (١٧٨) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، أن البنوك وشركات التأمين التى ترغب فى تكوين صناديق الاستثمار يشترط لها مايلى: تكون أموال الصندوق واستثماراته وأنشطة مفرزة - أى منفصلة - عن أموال البنك أو شركة التأمين" (م ١٧٨) من اللائحة رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٣.

ويعنى نص المادة (١٧٨) سالفه الذكر أن صناديق الاستثمار التى تتشبه البنوك أو شركات التأمين العاملة فى مصر، هذه الصناديق لها صفه الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية البنك أو شركة التأمين المنشئة لها. وهى وإن كانت ظاهراً تابعة لهما، إلا أن ذلك من حيث الشكل القانونى، أى أنهما والصناديق شركات مساهمة عامة.

ويستخلص الباحث مما سبق من نصوص قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ وكذلك القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ قانون الشركات المساهمة مايلى: (١)

١- أن القانون استحدث صناديق الاستثمار كأحد الأشكال الجديدة التى تزاول العمل فى مجال الاستثمار فى الأوراق المالية.

(١) يؤيد الباحث ما توصل له د/ هشام حسيو، مرجع سابق، ص ٧.

٢- حدد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الشكل القانوني الذي يجب أن يتخذه شكل صندوق الاستثمار بشكل شركة المساهمة العامة. مستبعداً بذلك شكل الشركات المساهمة الأخرى وهي: (التوصية بالأسهم، وذات المسؤولية المحدودة).

٣- اعتبر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ أن صندوق الاستثمار الذي يتخذ شكل شركة المساهمة العامة أحد أشكال الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

٤- حدد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ المجال الذي تستثمر فيه صناديق الاستثمار أموالها بالاستثمار في الأوراق المالية، وحذر عليها التعامل في مزاولة أية أعمال مصرفية، وخاصة الأقرض للغير أو ضمانه، أو المضاربة في العملات أو المعادن النفيسة وذلك بصفة مطلقة، كما حذر القانون نفسه على صناديق الاستثمار أن تتعامل في القيم المالية المنقولة الأخرى أو في غيرها من مجالات الاستثمار إلا بترخيص للصندوق من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وفي حدود نسبة الاستثمار التي يقرها المجلس.

٥- أجاز القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية للبنوك وشركات التأمين أن تباشر بنفسها نشاط صناديق الاستثمار، وأشترط القانون المذكور ولائحته التنفيذية أن تكون أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته مفرزة - أي منفصلة - عن أموال البنك أو شركة التأمين. وأشترط لذلك أن يفرد للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى أو ودائع العملاء أو أموال أصحاب وثائق التأمين، وكذلك إمساك دفاتر وسجلات لازمة لممارسة

نشاط الصندوق، تكون مستقلة ومفترزة عن دفاتر وسجلات نشاط البنك أو شركة التأمين الأخرى.

والخلاصة:

يخلص الباحث مما تقدم الى تقرير النتائج التالي^(١):

أ- أن قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية قد حددا شكلين لمباشرة نشاط صناديق الاستثمار، وهما: -

الشكل الأول: صناديق الاستثمار التي تؤسس في شكل شركة مساهمة عامة لمزاولة نشاط الاستثمار في الأوراق المالية، وهي بذلك تعتبر كياناً قانونياً قائماً بذاته في شكل الشركة المساهمة.

الشكل الثاني: نشاط صناديق الإستثمار التي أجازها القانون المذكور للبنوك وشركات التأمين بمباشرة، وذلك بصفة مستقلة عن أنشطتهم الأساسية المصرفية أو التأمينية.

ب- أن الاختلاف في الأشكال التي حددها القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لمباشرة نشاط صناديق الاستثمار في الأوراق المالية على النحو السابق، يحدد المعاملة الضريبية لكل منها والتي تختلف بالنسبة لكل شكل من هذين الشكلين عن الآخر على النحو الذي ستفصله الدراسة في هذا البحث.

ثانياً: التكيف الضريبي لصناديق الاستثمار:

يتناول التكيف الضريبي لصناديق الاستثمار عدداً من الجوانب الهامة التي تتصل مباشرة بتلك الصناديق، فينشأ مايعرف ضريبياً بأطراف المعاملة

(١) راجع المرجع السابق، ص ٧.

الضريبية. ومن ثم فسوف يتناول البحث في هذه النقطة أطراف صناديق الاستثمار والتكليف الضريبي لها على النحو التالي:

- أ - التكليف الضريبي لصندوق الاستثمار كشخص (أو ممول) ضريبي.
- ب- وثائق صندوق الاستثمار كوعاء إداري استثماري للصندوق، والتكليف الضريبي لتلك الصكوك أو وثائق الاستثمار.
- ج- الأوراق المالية التي هي مجال استثمار صناديق الاستثمار كوعاء ضريبي، والتكليف الضريبي لها.

وسوف يتم تناول كل نقطة من هذه النقاط الثلاثة على التفصيل التالي:

١- صندوق الاستثمار كشخص أو ممول ضريبي:

سبق أن خلصت الدراسة في النقطة الأولى من هذا الفرع إلى تقرير حقيقة هامة، وهي أن صناديق الاستثمار بنوعها السابقين، هما قانونياً، شركات مساهمة (أي أشخاص اعتبارية) لها سمة الشركات المساهمة. ومن ثم فإنه باستعراض نطاق قانون الضرائب على الدخل والمقررة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ يتبين أن صناديق الاستثمار باعتبارها شركات أموال تخضع للضريبة المقررة بالكتاب الثاني من القانون المذكور، والمعروف بالضريبة على أرباح شركات الأموال.

وقد نصت المادة (١١١) من القانون المذكور على ما يأتي:

"تفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة في مصر أياً كان الغرض منها، بما في ذلك الأرباح الناتجة عن مباشرة النشاط في الخارج مالم يكن متخذاً شكل منشأة مستقلة".

ثم فصلت المادة (١١١) أنواع الأشخاص الاعتبارية الخاضعة لأحكام الضريبة على أرباح شركات الأموال حيث نصت على مايلي: "وتسرى الضريبة على:

- ١- شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١... وغيرها من الأشخاص الاعتبارية الأخرى، فيما عدا الخاضعين لأحكام الكتاب الأول من هذا القانون". أى الأشخاص الطبيعيين الخاضعين لأحكام الضريبة الموحدة المقررة بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣.
- ٢- بنوك وشركات ووحدات القطاع العام".

والخلاصة:

يتبين مما سبق أن صناديق الاستثمار بنوعيهما السابقين (أى التى تتخذ شكل الشركة المساهمة المستقلة، أو التى تتشبهها البنوك وشركات التأمين) طبقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، هذه الصناديق تكيف ضريبياً بأنها أشخاص إعتبارية عامة تخضع للضريبة على الدخل طبقاً للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١، والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وذلك لتوافر الشروط الآتية:

الشرط الأول: أنها شركات مساهمة طبقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (قانون الشركات المساهمة).

الشرط الثانى: أنها شركات أموال طبقاً للقانون المذكور أعلاه.

الشرط الثالث: أنها تعمل فى مجال الأوراق المالية والتى أدرجها قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ضمن الأنشطة الخاضعة للضريبة على أرباح شركات الأموال، وليس على دخول الأشخاص الطبيعيين

٢ - وثائق صناديق الاستثمار من حيث التكييف الضريبي لها:

نصت المادة (٣٦) من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (قانون سوق رأس المال) على مايلي:

".... ويصدر الصندوق مقابل هذه الأموال - أى أموال المستثمرين - أوراقاً مالية فى صورة وثائق استثمار يشارك حاملوها فى نتائج استثمارات الصندوق".

كما نصت المادة (١٤٦) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال على مايلي:

"يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين أوراقاً مالية فى صورة وثائق استثمار أسمية بقيمة واحدة".

- ولا يجوز للصندوق إصدار وثائق لحاملها إلا وفقاً للشروط والأوضاع التى يحددها مجلس إدارة الهيئة.. ويشترط ألا يزيد عدد هذه الوثائق - أى الاسمية - على ٢٥٪ من مجموع الوثائق المصدرة.

- ويكون لحاملها حق الاشتراك فى الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة مايمكده..".

كما نصت المادة (١٥٤) من لائحة قانون سوق رأس المال على مايلي:

"يجب أن يتم الاكتتاب فى وثائق الاستثمار عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك من الوزير".

- ويجب أن يظل الاكتتاب فى وثائق الاستثمار التى يتم طرحها. - للاكتتاب العام مفتوحاً لمدة خمسة عشر يوماً على الأقل..."

يتبين من دراسة هذه النصوص للمواد الثلاثة السابقة أن وثائق صندوق الاستثمار في ظل أحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولاحتته التنفيذية ماهي إلا سندات ملكية لحصة في رأس مال الصندوق وما يمتلكه من أموال حملة تلك الوثائق وذلك على وجه الشيع (١).

- وحيث أن وثائق صندوق الاستثمار هذه تطرح للاكتتاب العام فهي تأخذ حكم الأوراق المالية التي يتناولها أحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨، والمعروف بقانون (شركات تلقى الأموال)، ومن ثم فهي تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال والمقررة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ (٢).

وحيث كانت وثائق استثمار صندوق الاستثمار مطروحة وجوباً بالقانون للاكتتاب العام، فمعنى ذلك أن جمهور المكتتبين في تلك الوثائق سوف يكون خليطاً من الأشخاص القانونية (الطبيعيين والمعنويين على السواء) وهذا سوف يؤثر على طبيعة التكيف في المعاملة الضريبية لكل صنف على النحو التالي:

(١) لمزيد من التفصيل راجع: د. عطية فياض، سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، مصر، طبعة أولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م، ص

١٢٠-١١١.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع: المؤتمر الضريبي الأول لمصلحة الضرائب العامة ١٢-

١٣ ديسمبر ١٩٩٨ ص ١١١-١٤٤، بحث بعنوان: (صناديق الاستثمار الغرض والمعاملة الضريبية)، رجب دسوقي عبد التواب.

أ- حملة الوثائق من الأشخاص الطبيعيين: وهؤلاء سوف يخضعون للمحاسبة الضريبية على عائد وثائق الاستثمار هنا للضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين والمقررة بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣.

ب- حملة الوثائق من الأشخاص الاعتبارية: وهؤلاء قسمان:

١/ب: أشخاص اعتبارية تمتلك وثائق استثمارية في صناديق الاستثمار وليس من نشاطها الأساسي التعامل في مجال الأوراق المالية. فهذه بدورها: يخضع ماتحصل عليه من عائد استثمار وثائق الاستثمار للضريبة على أرباح شركات الأموال طبقاً لنص المادة (١١١) مكرراً والمقررة بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وبسعر ٣٢٪ بغير أى تخفيض على تلك الإيرادات.

٢/ب: أشخاص اعتبارية تمتلك وثائق استثمار في صناديق الاستثمار هذه ويكون نشاطها الأساسي التعامل في مجال الأوراق المالية، أى متصلة بمباشرة المهنة، فهذه الأشخاص الاعتبارية تسرى الضريبة على أرباح شركات الأموال المقررة بالمادة (١١١) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على ماتحصل عليه من عائد استثمار وثائق صناديق الاستثمار^(١).

والخلاصة:

أن التكييف الضريبي لوثائق صناديق الاستثمار المنشأة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تعتبر في ظل أحكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ رؤوس أموال منقولة يخضع عائداتها للضريبة على دخول

(١) لمزيد من التفصيل يراجع: د/ هشام حسبو، مرجع سابق، ص ١٧، ص ١٨، المرجع السابق ص ١٣٥ وحتى ص ١٣٨.

الأشخاص الطبيعيين طبقاً للمادة (٦) من قانون الضريبة الموحدة، أو للضريبة على أرباح شركات الأموال بسعر ٣٢٪ مالم يكن ذلك متصلاً بمباشرة المهنة وبغير أى تخفيض طبقاً للمادة (١١١) مكرراً، أو للضريبة على صافى أرباح شركات الأموال إذا كان ذلك الاستثمار متصلاً بمباشرة المهنة. أى أنه فى تلك الحالة تعتبر عوائد وثائق الاستثمار فى صناديق الاستثمار جزءاً من عائد نشاط تلك الشركة، فإن كان ربحاً فتمه ضريبة، وإن كان خسارة فلا وعاء ومن ثم فلا ضريبة.

٣- الأوراق المالية التى هى مجال استثمار وثائق صناديق الاستثمار والتكيف الضريبى:

حين تناول القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ صناديق الاستثمار، فقد حدد هدفها بأنه: استثمار المدخرات فى الأوراق المالية فى الحدود التى توضحها اللائحة التنفيذية (مادة ٣٥)، ثم جاءت المادة (١٤٣) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فنصت على أنه: "يكون استثمار أموال الصندوق فى الأوراق المالية فى الحدود ووفقاً للشروط التالية:

- ١- ألا تزيد نسبة ما يستثمر فى شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٠٪ من أموال الصندوق وبما لا يجاوز ١٥٪ من أوراق تلك الشركة.
- ٢- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى على ١٠٪ من أمواله وبما لا يجاوز ٥٪ من أموال كل صندوق مستثمر فيه."

ثم جاءت المادة (١٦٩) من لائحة قانون سوق رأس المال لتتص فى فقرتها رقم (٧) مانصه: "يحظر على مدير الاستثمار - أى الشركة التى تدير

صندوق الاستثمار - القيام بالعمليات الآتية... منها رقم (٧) الذى ينص على:
- "أن يشتري أوراقاً مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية فى مصر
وذلك فيما عدا الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية لشركات قطاع
الأعمال العام، أو أن يشتري أوراقاً مالية غير مقيدة فى بورصة فى الخارج
أو مقيدة فى بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج".

يتبين من دراسة هذه النصوص السابق بيانها للمواد (٣٥، ١٤٣،
٧/١٦٩) من قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية أن مجال استثمار
وثائق صندوق الاستثمار هو باختصار:

أ - شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات مصرية مقيدة فى بورصة
الأوراق المالية فى مصر.

ب - شراء الأوراق المالية الأجنبية المقيدة ببورصة فى الخارج
خاضعة لإشراف الحكومة الخارجية.

ج - الأوراق المالية الحكومية (كأذون وسندات الخزانة) أو التى
تصدرها شركات قطاع الأعمال العام الصادرة بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة
١٩٩١.

وبالرجوع إلى أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون ١٥٧
لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، يتبين أن هذه الأنواع
الثلاثة للأوراق المالية (أ، ب، ج) السابق بيانها، تخضع أصلاً للضريبة على
أرباح شركات الأموال طبقاً لنص الفقرة (١، ٢، ٣) من المادة (١١١) من
هذا القانون. - غير أنه وإن كانت هذه الأوراق المالية تتصل مباشرة بمهنة

شركات الأموال المستفيدة منها - وهى صناديق الاستثمار - فإن عائد هذه الأوراق المالية يعفى من الضريبة مؤقتاً، لدخوله ضمن إيرادات نشاط الصندوق والتي سبق للباحث أن قرر خضوعها أصلاً للضريبة على أرباح شركات الأموال طبقاً للمادتين (١١١، ١١٢) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣^(١).

والخلاصة:

أن التكييف الضريبي للأوراق المالية التى يستثمر صندوق الاستثمار وثائقه فيها هى فى حقيقة أمرها أوعية ضريبية خاضعة لأحكام الباب الثانى من قانون الضرائب على الدخل والمقررة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، وطبقاً للمادتين: (١١١، ١١٢) من هذا القانون أى بسعر (٤٠٪).

وهذا الحكم لا يغيره تلك الاعفاءات الضريبية لعائد تلك الأوراق المالية والتي نصت عليها المادة (١٢٠) من هذا القانون خاصة الفقرة (٤، ٤/١ مكرر، ٢/٤ مكرر، ٣/٤ مكرر)، لأنه قد سبق وأشار الباحث فى مقدمة بحثه أن الاعفاء من الخضوع هو استثناء من الأصل وهو الخضوع والاستثناء قد يلغى فى أى وقت ولأى سبب فيبقى الأصل وهو الخضوع للضريبة^(٢).

(١) لمزيد من التفصيل: يراجع كتاب الأهرام الاقتصادي، دليل الضرائب، العدد ١٢١، ص ١١٥، مرجع سابق.

(٢) سبق أن بين الباحث أن القانون ٩٠ لسنة ١٩٩٦ قد أضاف الفقرة (٣/٤) مكرر إلى المادة (١٢٠) من قانون الضرائب على الدخل والتي نصت بدورها على: =

نتقل الدراسة بعد ذلك إلى دراسة الفرع الثاني من هذا البحث والمتعلق بالمحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار في ضوء قانون ضرائب الدخل.

=إعفاء أرباح صناديق الاستثمار المنشأة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال من الضريبة على أرباح شركات الأموال المقررة بالمادة (١١١) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

الفرع الثاني

المحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار

فى ضوء قانون ضرائب الدخل

تمهيد:

تتناول الدراسة فى هذا الفرع المحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار بنوعيه السابقين، الصندوق كمول مكلّف بالضرائب، وكذلك حملة الوثائق الاستثمارية للصندوق كمستفيد من دخول يحكمها النظام الضريبى، وذلك فى ظل قانون ضرائب الدخل المقررة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وذلك من خلال عدة نقاط رئيسية على النحو المفصل بعد.

أولاً: المحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار فى ظل القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣:

من البديهيات المسلم بها فى علم الضريبة، أنه لا بد لكى تتوافر المحاسبة الضريبية من وجود ثلاثة أركان: الركن الأول: وجود شخص ممول يكون مكلّفًا بأداء الضريبة. الركن الثانى: وجود وعاء ضريبى تتم المحاسبة عليه لتحديد مقدار الضريبة. الركن الثالث: وجود ضريبة مقررة يتم بها محاسبة الممول عن وعاء الضريبة وبالسعر المحدد للضريبة. وهذا ماسوف تفصله الدراسة فيما يلى:

(أ) قد سبق أن بينت الدراسة في الفرع الأول من هذا البحث أن صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال (القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢) ولائحته التنفيذية رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٣ تتخذ شكلين لثالث لهما:

الشكل الأول: شكل الشركة المساهمة العامة المستقلة.
الشكل الثاني: شكل الشركة المساهمة التابعة للبنوك أو شركات التأمين وإن كان للصندوق شخصية مستقلة عنهما نشاطاً ومحاسبة.
فإذا ما أريد محاسبتها عن نشاطها في صناديق الاستثمار فإنها تخضع أصلاً للضريبة على أرباح شركات الأموال المقررة بالكتاب الثاني من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ طبقاً لنص المادتين (١١١، ١١٢) من هذا القانون.

- إذن فالممول هنا هو شخص الصندوق الممثل في شركة المساهمة.

(ب) أما الوعاء الخاضع للضريبة لنشاط هذا الممول (وهو الصندوق) فهو أرباح أو عوائد وثائق الاستثمار والتي تتحقق بدورها من عائد الأوراق المالية المستثمر فيها ووثائق صناديق الاستثمار.

إذن: فهذه العوائد باعتبارها حقاً للصندوق الذي يمثل الشخص الاعتباري للمؤسسين وحملة الوثائق، تخضع للضريبة على عائد رؤوس الأموال المنقولة والمقررة بالمادة (١١١) من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣.

(ج) الضريبة المقررة على صناديق الاستثمار طبقاً للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، هي الضريبة على أرباح شركات الأموال، حيث أن الممول هنا شركة مساهمة (الصندوق)، والعائد المحقق، أرباح ناتجة من عوائد الأوراق المالية المتداولة في البورصة المصرية أو الأجنبية الخاضعة لإشراف حكومي. وهو ماقرته المادة (١١١) من القانون المذكور.

كيفية المحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار:

لكي تتم المحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار فلا بد من تحقيق المراحل المحاسبية التالية:

١ - تحديد صافى أرباح النشاط

وحيث أن صندوق الاستثمار لا يستثمر أمواله وأموال حملة الوثائق إلا في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة، فإن صافى أرباح النشاط للصندوق يتمثل فيما يلي:

أ - عائد الأوراق المالية المستثمر فيها أموال للصندوق.

ب - ٥٠٪ من قيمة الزيادة في قيم الأوراق المالية التي يمتلكها الصندوق زيادة عن قيمتها السوقية (مادة ١٦٠) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

الـ ٥٠٪ الأخرى تجنب كاحتياطي رأسمالي.

ج - عائد القيم المالية الأخرى غير الأوراق المالية طبقاً للمادة (١٦٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

- د - يخصم من مجـ (أ، ب، ج) تكاليف نشاط صندوق الاستثمار.
- هـ - الصافي من عائد نشاط الصندوق (أ + ب + ج + د) يساوى صافي ربح النشاط الخاضع للضريبة على أرباح شركات الأموال.
- و - لحساب مقدار الضريبة الواجبة على صافي أرباح النشاط (هـ) يجب التحقق من الآتي:

- ١/و: عدم وجود إعفاء مقرر بقانون الضرائب.
- ٢/و: عدم وجود إعفاء مقرر بقانون الاستثمار.
- ٣/و: عدم عدم وجود إعفاء مقرر بقانون سوق رأس المال.
- ٤/و: عدم وجود إعفاء مقرر باتفاقات عدم الازدواج الضريبي.
- ز - الباقي من عائد النشاط بعد خصم ما تقدم في (و) يكون خاضعاً للضريبة على أرباح شركات الأموال طبقاً للمادتين (١١١، ١١٢) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وبسعر ٤٠٪ على صافي الوعاء (أرباح الصندوق).

مثال تطبيقي للمحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار:

(أ) المحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار غير التابعة للبنوك وشركات التأمين:

يفرض أن أحد هذه الصناديق قد حقق خلال عام ١٩٩٩/٩٨ عائداً إجمالياً عن نشاطه خلال العام ١٩٩٩/٩٨ مآقدره:

- ١- عائداً متحققاً من الأسهم والسندات التي يستثمر فيها وثائق قدرها ٥ مليون جنيه. علماً بأن رأس مال الصندوق (١٠٠ مليون جنيه) مدفوعة.

٢- قومت وثائق الاستثمار والأوراق المالية التي يمتلكها الصندوق
بزيادة في قيمتها السوقية بمبلغ (١٠ مليون جنيه).

٣- إيرادات من استثمارات أخرى غير الأوراق المالية قدرها (٢ مليون
جنية).

٤- عوائد أوراق مالية أجنبية تتمتع باتفاقات عدم الازدواج الضريبي
قدرها ٤ مليون جنيه.

٥- أن تكاليف الاستثمار وتكاليف نشاط الصندوق خلال نفس العام
بلغت ثلاثة ملايين جنيه.

إذن: يتم تحديد وعاء الضريبة ومقدارها طبقاً لقانون الضرائب ١٥٧
لسنة ١٩٨١ على النحو التالي:

- يفترض أن خسائر نشاط الصندوق عن العام الماضي ١٩٩٨/٩٧ م
قد بلغت (٥ مليون ج) فيكون حساب الضريبة على نشاط الصندوق لعام
١٩٩٩/٩٨ كما يلي:

بند / ١ - حساب وعاء الضريبة للصندوق لعام ١٩٩٩/٩٨ م.

١/١ - العائد الاجمالي المتحقق من استثمارات الصندوق في الأوراق
المالية = ٥ مليون جنيه

١/٢ + الزيادة في القيمة السوقية للأوراق المالية التي يستثمر فيها
الصندوق

أمواله وحملة الوثائق = ١٠ مليون جنيه

١/٣ + إيرادات الصندوق من الاستثمارات في أوراق مالية أجنبية متمتعة
باتفاقات منع الازدواج الضريبي = ٤ مليون جنيه

١/٤ + إيرادات الصندوق من عوائد أخرى غير الأوراق المالية والتسي

حددها قانون سوق رأس المال = ٢ مليون جنيه

∴ مج إيرادات الصندوق من نشاط الاستثمار لعام ١٩٩٩/٩٨ =

١/١ + ١/٢ + ١/٣ + ١/٤ (مادة ١١١) = ٢١ مليون جنيه

بند/٢ - يخصم من الإيرادات السابقة مايلي: (مادة ١١٤)

١/٢ - تكاليف الاستثمار وتكاليف النشاط لعام ١٩٩٩،٩٨ = (٣ مليون ج)

بند/٣ - صافى أرباح الصندوق لعام ١٩٩٩/٩٨ = (٢-١) = ١٨ مليون جنيه

بند/٤ - صافى الربح الضريبي للصندوق لعام ١٩٩٩/٩٨ =

= صافى أرباح الصندوق: ١٨ مليون جنيه - ٦ مليون جنيه خسائر عام

١٩٩٨/٩٧ (مادة، ١١٦) = ١٣ مليون ج

بند/٥ - صافى الوعاء الضريبي للصندوق لعام ١٩٩٩/٩٨ =

١/٥ - صافى الربح الضريبي كما فى البند (٤) = ١٣ مليون جنيه

يخصم منه: (الاعفاءات التالية):

١/٥ - نسبة ١٠٪ من رأس المال المدفوع طبقاً للمادة (١٢٠ بند ١)

حيث

أن الصندوق شركة مساهمة..... الخ = (١٠ مليون جنيه)

١/٥ - الأيراد المحقق من استثمار الصندوق لبعض أمواله فى شركة

مساهمة مصرية نشاطها الاستثمار فى الأسهم والسندات وذلك طبقاً لنص

(البند ٤ من المادة / ١٢٠) = ٢ مليون جنيه)

بند/٦ - صافى الربح الضريبي الخاضع للضريبة لعام ١٩٩٩/٩٨ =

صافى الوعاء الضريبي (-) الاعفاءات الضريبية = (بند ٤ - بند ٥) =

= (١٣ مليون ج - ١٢ مليون ج) = ١ مليون جنيه
بند/٧- مقدار الضريبة على نشاط الصندوق لعام ١٩٩/٩٨ طبقاً للقانون
١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ =
= صافي الوعاء الخاضع للضريبة × مقدار الضريبة =
= ١ مليون جنيه × ٤٠٪ (مادة ١١٢) = - ر ٤٠٠ ألف جنيه
ملاحظة هامة: هذه المحاسبة هي المحاسبة الضريبية طبقاً للقانون
١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، حتى ١٩٩٦/٦/٣٠م
أى قبل صدور القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٦ والمعمول به إعتباراً من
١٩٩٦/٧/١، أما من تاريخ العمل بهذا القانون الأخير، فإن أرباح صناديق
الاستثمار تعفى من الخضوع للضريبة على أرباح شركات الأموال والمعمول
بها بمقتضى القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وحتى الآن^(١).
بند/٨- مقدار الضريبة على نشاط الصندوق بعد ١٩٩٦/٦/٣٠ = صافي
الوعاء الخاضع للضريبة × مقدار الضريبة = (لاشئ) ؟
- السبب: إعفاء صافي الربح للصندوق من الضريبة اعمالاً للقانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٦ وحتى الآن (فقرة ٤ مكرر ٣، ١٢٠).
(ب) المحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار التى تنشئها البنوك وشركات
التأمين:

بافتراض نفس البيانات السابقة فى المثال (أ) لصندوق الاستثمار الحر،
مع افتراض أن الصندوق المراد محاسبته فى (ب) أنشأته أحد البنوك العامة
فى مصر أو شركة تأمين مصرية، وكانت قد ساهمت فى رأس مال الصندوق

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرر فى ١٩٩٦/٦/٣٠.

بمبلغ يساوى ٥٠٪ من أموال الصندوق مدفوعة بالكامل. فإن المحاسبة الضريبية تتم على نشاط هذا الصندوق كما يلى:

١/ب - نصيب البنك أو شركة التأمين من صافى الربح الضريبى للصندوق طبقاً

للبند (٦) من المثال السابق فى (أ) وباعتبار أن البنك أو شركة التأمين تساهم بنسبة ٥٠٪ فى رأس مال الصندوق = نصف مليون جنيه

٢/ب- يعفى هذا المبلغ (نصف المليون جنيه) من الضريبة على أرباح الصندوق لكى تدخل ضمن أرباح نشاط البنك أو شركة التأمين الأخرى حيث أن عائد الصندوق هنا يعتبر أرباحاً متصلة بمباشرة المهنة طبقاً لقانون سوق رأس المال، ومن ثم تطبق المادة (١١١، ١١٢) من قانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أى بسعر ٤٠٪ على مجـ صافى أرباح البنك أو شركة التأمين.

٣/ب- عند حساب الضريبة على صافى أرباح نشاط البنك أو شركة التأمين التى أنشأت الصندوق طبقاً للمادة (١١١) فيخصم من مجـ صافى تلك الأرباح مبلغ (نصف مليون جنيه) نصيب البنك أو شركة التأمين من أرباح الصندوق - إعمالاً للمادة (١٢٠ فقرة ٣/٤ مكرر) والتى أضيفت بالقانون ٩٠ لسنة ١٩٩٦ السابق الإشارة إليه.

٤/ب- إذن الضريبة على نصيب البنك أو شركة التأمين على نصيبها من أرباح الصندوق يساوى: (نصف مليون ج × الاعفاء) = لاشئ .

ثانياً: المحاسبة الضريبية لحملة وثائق صناديق الاستثمار في ظل القانون
١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣

لكي تتم المحاسبة الضريبية لحملة وثائق صناديق الاستثمار في ظل
القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، فينبغي
التفرقة بين أنواع حملة الوثائق على النحو التالي:

(أ) أنواع حملة الوثائق:

١/ أ - من حيث الشكل القانوني: فهم:

١/١ أ - أشخاص طبيعيين.

١/٢ أ - أشخاص اعتبارية: (عامة أو خاصة).

٢/ أ - من حيث الاشتراك في الصندوق:

١/٢ أ - حملة وثائق عن طريق الاكتتاب العام

٢/٢ أ - حملة وثائق عن طريق التأسيس (بنوك أو شركات تأمين).

(ب) - أنواع حملة الوثائق من حيث الإدارة:

١/ ب - مديروا الاستثمار: وهم بدورهم:

١/١ ب - مؤسسوا الشركة المساهمة للصندوق (قانون ٩٥ لسنة

١٩٩٢).

٢/٢ ب - من يسند إليهم استثمار أموال الصندوق من غير مدير

الاستثمار للصندوق (مادة: ١٤٠ من لائحة قانون سوق رأس المال).

٢/ ب - جمهور المكتتبين (حملة الوثائق) مهن ليس لهم حق الادارة.

(ب) المحاسبة الضريبية للأطراف السابقة:

١/ج: بالنسبة للأطراف (١/٢/أ، ٢/٢/أ، ١/١/ب، ١/٢/ب) السابق ذكرهم فهؤلاء يعملون معاملة البنوك وشركات التأمين السابق بيانها سلفاً.

٢/١/ج: يفرض نفس البيانات للمثال التطبيقي السابق ذكره في القسم "أولاً" من هذا الفرع من البحث مع افتراض أن عدد المساهمين كان (١٠٠٠ مساهم) كلهم متساويين في الحصة منهم ٥٠٪ أشخاص طبيعية والباقي أشخاص اعتبارية.

٢/٢/ج: نصيب كل مساهم طبيعي في صافي الربح الضريبي لصندوق الاستثمار كما ورد في البند (٦) من المثال التطبيقي السابق:

$$= ١٠٠٠٠٠٠ ج ÷ (٦٠٪ من عدد المساهمين الـ ١٠٠٠ مساهم × ٥٠٪ =$$

$$= ١٠٠٠٠٠٠ ج × ٥٠٪ = ٥٠٠,٠٠٠ ج ÷ ٥٠٠ مساهم = ١٠٠٠ ج$$

٢/٣/ج: الضريبة المستحقة على نصيب كل مساهم طبيعي طبقاً للقانون

١٥٧ لسنة ١٩٨١، والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ = ١٠٠ جنيه ×

٣٢٪ (إعمالاً للمادة: ٦ فقرة ٣، ٤ = ٣٢٠ ج المادة (١١١ مكرر)،

وتعليمات مصلحة الضرائب رقم ١٩١ في ١٧/٢/١٩٩٠ ملف

٣٧٧/٢/٤٧^(١).

(١) لمزيد من التفصيل: يراجع المؤتمر الضريبي الأول لمصلحة الضرائب العامة لعام

١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٣٦ وما بعد، د/ هشام حسبو، مرجع سابق، ص ١٢،

حيث ورد بها نص فتوى مجلس الدولة والذي صدرت به تعليمات مصلحة

الضرائب أعلاه.

٣/ج: الضريبة الواجب سدادها عن أرباح صندوق الاستثمار فيما يخص حملة الوثائق الطبيعيين إعتباراً من ١٩٩٦/٧/١ = (لاشئء)

السبب: تطبيق القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٦ بإعفاء تلك الأرباح من الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين أو أرباح شركات المساهمة طبقاً للباب الثاني من قانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣.

٤/ج: إذا كان أحد الأشخاص الطبيعيين ممن تطبق عليهم أحكام قانون الضريبة الموحدة ولهم نشاط تجارى أو صناعى أو عقارى، وأدرجت نصيبها من أرباح صندوق الاستثمار ضمن تلك الإيرادات الخاضعة للضريبة الموحدة، فيطبق عليهم أحكام المادة (٢٤) من قانون الضريبة الموحدة رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣. أى أن مايدرج ضمن إيرادات النشاط التجارى من تلك الأرباح هو ١٠٪ × ١٠٠٠ ج نصيب الشخص من أرباح الصندوق.

د. الـ ٩٠٪ الباقية تعفى لخضوعها أو إعفائها من الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة.

يخلص الباحث مما تقدم من دراسته فى هذا الفرع إلى النتائج التالية:

- (١) - أن المحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ تتلخص فيما يلى:
أ/ - إذا كان صندوق الاستثمار شركة مساهمة عامة أو خاصة (مستقلة عن البنوك وشركات التأمين)، فهى قبل ١٩٩٦/٧/١ تخضع أرباحها للضريبة المقررة على شركات الأموال طبقاً للمادة (١١١) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، ولا تتمتع عوائد وثنائق استثمار الصندوق بالإعفاء المقرر بالبند رقم (٤ من المادة ١٢٠) من القانون

١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار له، لأن قانون سوق رأس المال اشترط عدم تداول وثائق الاستثمار في البورصة طبقاً للمادة رقم (١٨٢) من لائحة صندوق رأس المال.

- اعتباراً من ١٩٦٦/٧/١ فبصدور القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٦ أصبح لزوماً إعفاء عائد استثمار ووثائق صناديق الاستثمار من الضريبة المقررة على شركات الأموال طبقاً للمادة (١١١) من القانون (١١١) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

ب/١ - إذا كان صندوق الاستثمار من ذلك النوع الذي تنشئه البنوك أو شركات التأمين، فإن المحاسبة الضريبية عليه تكون هي نفس المحاسبة الضريبية للصندوق المذكور في (أ/١) وذلك طبقاً لنص المادة (١٨٣) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والتي نصت على مايلي: "تسرى على صناديق الاستثمار بالبنوك وشركات التأمين الأحكام والاجراءات المقررة لشركات صناديق الاستثمار الواردة بالقانون وهذه اللائحة". وعليه: فإن المحاسبة الضريبية لتلك الصناديق المنشأة بمعرفة البنوك أو شركات التأمين تتلخص فيما يلي:

ب/١/١ - في الفترة ما قبل ١٩٩٦/٧/١ تخضع أرباح الصندوق للضريبة على أرباح شركات الأموال كما في (أ/١).

ب/١/٢ - في الفترة من ١٩٩٦/٧/١ يعفى عائد ووثائق استثمار الصندوق من الضريبة على أرباح شركات الأموال المقررة بالمادة (١١١)، ثم تدخل هذه الأرباح التي تخص البنك أو شركة التأمين ضمن أرباح أو

إيرادات تلك المنشآت لتخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال وطبقاً للمادة (١١١)، ومفهوم المادة (١١٨) من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣م^(١).

(٢) - أن المحاسبة الضريبية لحملة وثائق الصندوق على ما يحصلون عليه من أرباح أو عائد ووثائق الاستثمار الخاصة بهم فتتخلص فيما يلي:

٢/١ - بالنسبة لحملة الوثائق من الأشخاص الطبيعيين الذين يخضعون لأحكام قانون الضريبة الموحدة المقررة بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ فتتم محاسبتهم كما يلي:

٢/١/١ - قبل ١٩٩٦/٧/١ فهم يخضعون لما يحصلون عليه من عوائد صناديق الاستثمار للضريبة الموحدة على عائد رؤوس الأموال المنقولة طبقاً للمادة (٦) من هذا القانون ويسعر ٣٢٪.

٢/١/٢ - بعد ١٩٩٦/٧/١ تعفى تلك الأرباح من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة مالم يكن لهم نشاط آخر خاضع للضريبة الموحدة، فإن أدرج ضمن إيرادات أو أرباح هذا النشاط عائد ووثائق صناديق الاستثمار، أعملت بشأنهم المادة (١١٨) المقررة بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، أي يعفى ٩٠٪ من تلك الأرباح وتخضع نسبة الـ ١٠٪ للضريبة الموحدة.

ب/٢ - بالنسبة لحملة الوثائق من الأشخاص الاعتبارية العامة (شركات الأموال) فتتخلص محاسبتهم على عائد نشاطهم من أرباح صناديق الاستثمار كما يلي:

(١) أيد ذلك الرأي مكتب شوقي وشركاه في: دليل الضرائب، العدد ١٢٦ فبراير ١٩٩٨ مرجع سابق، ص ١١٥. والمؤتمر الضريبي الأول لمصلحة الضرائب العامة ١٣-١٤/١٢/١٩٩٨ ص ١٣٨-١٤٤.

١/ب/٢- قبل ١٩٩٦/٧/١، فتخضع أنصبتهم للضريبة المقررة على أرباح شركات الأموال طبقاً للمادة (١١١)، أى بسعر ٤٠٪ مالم يكن ذلك متصلاً بمباشرة المهنة، فإن كان من نشاطهم الاستثمار فى مجال الأوراق المالية طبق عليهم نص المادة (١٢٠ بند ٣/٤ مكرر).

٢/ب/٢- بعد ١٩٩٦/٧/١، تعفى أرباحهم من عائد وثائق صناديق الاستثمار، على أن تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال بعد دخولها ضمن إيرادات الأنشطة الأخرى لتلك الشركات وطبقاً لنص المادة (١١١)، ١١١ مكرر، (١١٨) أى يخصم منها ٩٠٪ والباقي (١٠٪) يطبق عليها حكم المادة (١١٢) أو ٣٢٪ إذا كانت شركة صناعية، أو ٤٠,٥٥٪ إذا كانت من شركات البحث عن البترول أو انتاجه.

ينتقل الباحث بعد ذلك إلى دراسة الفرع الثالث الخاص بدراسة التكييف الفقهي والزكوى لصناديق الاستثمار.

الفرع الثالث

التكليف الفقهي والزكوي لصناديق الاستثمار

تمهيد

تتناول الدراسة في هذا الفرع البحث عن التكليف الفقهي الاسلامي لصناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وذلك كأساس علمي لمحاولة بيان التكليف الزكوي (فقه الزكاة) لتلك الصناديق، وحتى يمكن التأسيس الفقهي لكيفية محاسبة زكاة المال على تلك الصناديق بأطرافها المتعددة وعلى غرار ماسبق بيانه وتفصيله في الفرعين السابقين من هذا البحث. ومن ثم فسوف تنقسم الدراسة في هذا الفرع الى عدد من النقاط الرئيسية على التفصيل المبين بعد:

أولاً: التكليف الفقهي لصناديق الاستثمار:

سبق أن بينت الدراسة في الفرع الأول من هذا البحث أن صناديق الاستثمار طبقاً لقانون الاستثمار ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قد كُفِت قانونياً بأنها: شخص اعتباري يأخذ شكل الشركة المساهمة والتي يتساوى فيها الشركاء في الربح والخسارة كل حسب نصيبه في رأس مال الصندوق ودون تمييز لشريك عن الآخر.

- وفي الفقه الاسلامي:

عرف الفقه الاسلامي منذ صدر الاسلام أنواعاً من الشركات تناولتها كثير من كتب الفقه الاسلامي، كما تناولتها كتب المعاصرين من كتاب وفقهاء الاقتصاد الاسلامي، ويقتصر الباحث هنا على ماأورده المعاصرون من كتاب

المحاسبة الإسلامية حيث يقول أحدهم في أقسام الشركات في الفقه الإسلامي مانصه^(١):

(١) "يعرف الفقهاء شركة الأموال بأنها: الشركة التي يتراضى فيها إثنان أو أكثر، على أن يشترك كل منهم بمبلغ معين في رأس المال للتجارة، على أن يكون الربح أو الخسارة بينهما، أى أن المشاركة في هذا النظام تكون في الأصل (رأس المال) والفضل (الربح)"^(٢) - ثم يقسم الفقهاء المسلمون الشركة (شركة الأموال) إلى شركة مفاوضة أو شركة عنان على التفصيل التالي:

أ - شركة المفاوضة: ويتم فيها المساواة بين الشركاء من جميع النواحي سواء كان تصرفاً أو ديناً أو مالاً أو ربحاً، وسميت (مفاوضة) لأن كل شريك قد فوض الآخر في حضوره أو غيابه وبالتالي فإنه يلتزم بما يعمل به شريكه ويتحمل مسئولية أعماله"^(٣).

ب - شركة عنان: وهى شركة بين اثنين أو أكثر يشتركون في مال وعمل، وتكون حصص رأس المال والربح معلومة، وفى هذه الحالة قد تختلف نسبة الربح بين الشركاء عن نسبة رأس المال لكل منهم^(٤)

(١) د/محمد كمال عطيه، محاسبة الشركات والمصارف في النظام الإسلامي، نشر الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، طبة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م. ص ٥٦ - ص ٦٤. بتصرف.

(٢) عن: القاضي عبد الوهاب بن محمد السماوى، التعامل في الاسلام، صنعاء ١٣٩٩ هـ ص ٢٨.

(٣) د/ عيد العزيز الخياط، الشركات فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى، عمان ١٣٩٠ هـ ج ٢ ص ١٠.

(٤) صالح الخزيم، الفقه، رئاسة تعليم البنات، الصف الثالث المتوسط، جدة، طبة خامسة ١٣٩٩ هـ ص ١٨٤.

(٢) - ومن أنواع الشركات فى الفقه الإسلامى: شركات المضاربة:

وهى من أهم أنواع الشركات فى الشريعة الإسلامية، وهى شركة عنان، لأنها شركة فى الربح لافى رأس المال، أى أنها تنشأ بمال من جانب وعمل من جانب آخر^(١).

من هذه التعاريف السابقة لشركات الأموال فى الإسلام يتبين للباحث أنه يعرض مفهوم الشركة المساهمة التى نشأت كصندوق استثمار طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، يتبين أن التكييف الفقهى الإسلامى لتلك الصناديق يتفق تماماً والنوع الأول من شركات الأموال فى الفقه الإسلامى، وهو: شركة المفوضة وذلك للأسباب الآتية:

١- أن كل شريك يتساوى مع باقى الشركاء فى الربح والخسارة كل حسب نصيبه - مساهمته - فى رأس المال.

٢- عدم جواز التمييز بين طائفة المساهمين - أو الشركاء - فى اقتسام تلك الأرباح.

٣- تفويض الشركاء واتفاقهم على من يتولى إدارة واستثمار تلك الأموال، دون تدخل منهم فى الإدارة.

٤- تحمل جميع الشركاء المسئولية الناتجة عن نشاط الشركة (الصندوق) كل حسب مساهمته فى رأس المال.

٥- إقتسام عائد التصفية لشركة الصندوق بين كل الشركاء كل بحسب

(١) د/ محمد عطيه، مرجع سابق، ص ٥٨ ومابعدها.

مساهمته في رأس مال الصندوق. ويرى بعض الفقهاء المعاصرين^(١): أن صندوق الاستثمار كيف فقهياً على أنه شركة مضاربة قائلاً: "أما صناديق الاستثمار بنوعها فهي تقوم بعمل شركات المضاربة في الفقه الاسلامي ولكنها مضاربة متخصصة في مجال الأوراق المالية".

ويرد الباحث على هذا الرأي بأن شركة المضاربة في الفقه الاسلامي لا يمكن أن تنطبق هنا على شركة صندوق الاستثمار، لأن شركة المضاربة تقوم على مشاركة بين طرفين: الأول: يقدم رأس المال وهو المضارب بماله، والثاني: يقدم عمله وخبرته في العمل لاستثمار المال، والربح بينهما حسب إتفاقها، وليس على أساس رأس المال^(٢).

وبناء على ذلك فإن شركة المساهمة (صندوق الاستثمار) لا تقوم على مال من طرف وعمل من طرف آخر، بل من مال من جميع المساهمين في رأس مال الصندوق (شركة الصندوق)، ولا يتولى أحد من المساهمين إدارة الصندوق بل يعهد بالإدارة لشخص آخر غير مساهم في رأس مال الصندوق يعرف قانوناً (بمدير الاستثمار)، ويتقاضى عائداً في صورة أجر عن إدارته لأموال الصندوق.

(١) د/ عطية فياض، ملرس الفقه المقارن - كلية الشريعة جامعة الأزهر، مرجع سابق ص ١١٤-١١٥.

(٢) راجع باب المضاربة أو القراض في كتب الفقه الاسلامي، ومنها: حسين كامل الملطاوي، فقه المعاملات، نشر مطبعة السعادة، طبعة أولى ١٩٧٠م، ص ١٢٢-

الخلاصة:

فبناء على ماسبق، فإن العقد الفقهي الاسلامي الذي ينطبق على شركة المساهمة لصندوق الاستثمار هنا هو: (شركة المفوضة)، والسابق ذكرها، لاتفاق الشركاء في كل الخصائص السابق تفصيلها. مع العلم بأن من يقوم بإدارة أموال الصندوق (مدير الاستثمار) يتقاضى أجراً عن إدارته للصندوق (مادة ١٦٧ فقرة ٢) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، ومن ثم فهو أجير وليس شريكاً، كما في شركة المضاربة، كما أنه ليس مساهماً حيث حذر عليه القانون ذلك حيث نصت المادة (١٦٩ فقرة ٥) من اللائحة على مايلي: يحذر "أن يشتري المدير أو العاملون لديه وثائق استثمار للصناديق التي يديرون نشاطها".

ولما كان الشريك بعمله يتقاضى عن مشاركته في شركة المضاربة نصيباً من ربح المضاربة، وليس أجراً كما هو الحال في صندوق الاستثمار، فلماذا خرج صندوق الاستثمار عن عقد المضاربة، وثبت له أنه عقد شركة المفوضة.

ثانياً: التكيف الفقهي الاسلامي لمدير الاستثمار لصندوق الاستثمار:

ثبت من الدراسة في الفرع الأول من هذا البحث أن مدير الاستثمار لا بد أن يكون شركة مساهمة لها خبرة في مجال استثمار الأوراق المالية، ويحذر عليهم أن - أى على مدير الاستثمار - أن يشتري هو أو العاملون لديه أى وثائق استثمار للصناديق التي يديرون نشاطها (مادة ٣٥، من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وبند ٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار من المادة ١٦٩).

إذن: فعلاقة الشركة التي تدير استثمارات صندوق الاستثمار، هي في القانون وكيل عن المساهمين في الصندوق، ويستحق أجره عن عمله هذا طبقاً (للفقرة ٢ من المادة ١٦٧) من اللائحة المذكورة والتي نصت على مايلي: "يجب أن يتضمن عقد ادارة الصندوق بصفة خاصة البيانات التالية :

١-..... ٢ - مقابل الادارة الذي يتقاضاه مدير الاستثمار".

وبعرض هذا الوضع القانوني لمدير الاستثمار لصناديق الاستثمار على الشركات في الفقه الاسلامي، يتبين مايلي:

أ - إذا كان عائد مدير الاستثمار هو أجر محدد أو وكالة مقابل إدارته أموال الصندوق، فالعقد هنا شرعاً (عقد إجارة أو وكالة في الاسلام).

ب - إذا كان عائد مدير الاستثمار هو نسبة من الربح المحقق من إدارة أموال الصندوق وليس مبلغاً ثابتاً، كأن يكون لمدير الاستثمار ٣٠٪ أو ٥٠٪ من الربح والباقي للمساهمين في الصندوق، وفي حالة تحقق خسارة فليس له - أي للمدير - أي حق آخر، كما ليس عليه أي تعويض للمساهمين ما لم تكن تلك الخسارة ناشئة عن إهمال متعمد.

إذن: فالعقد هنا شرعاً هو عقد شركة المضاربة الاسلامي، والذي سبق بيانه، وكما عرفه الإمام الشافعي بقوله: "عقد يتضمن دفع مال لآخر لينتجر فيه والربح بينهما"^(١).

(١) د/ عطيه فياض، مرجع سابق، ص ١١٥.

ثالثاً: التكيف الفقهي الاسلامي لحملة وثائق صندوق الاستثمار:

سبق أن بينت الدراسة في الفرع الأول من هذا البحث التكيف القانوني لحملة الوثائق، بأنهم شركاء في شركة الصندوق والتي تتخذ شكل الشركة المساهمة، وقد نصت المادة (١٤٦) من لائحة سوق رأس المال أن تكون وثائق الاستثمار في رأس مال الصندوق على النحو التالي:

- أ - أن تكون الوثائق اسمية (أي باسم المساهم) أي الشريك.
- ب - ألا تكون الوثائق لحاملها.
- ج - لايجوز إصدار وثائق الصندوق في شكل حصص عينية.
- د - يشترط أن تكون القيمة الاسمية للوثائق متساوية.
- هـ - لايجوز أن تميز وثيقة عن أخرى كما هو الحال في الاسهم الممتازة.

والخلاصة:

يرى الباحث: أنه بعرض هذه الخصائص للشركاء في شركة صندوق رأس المال على فقه الشركات في الاسلام، يتبين أن كل شريك - أو مساهم - يعتبر شرعاً شريكاً في شركة الأموال الشرعية والتي تعرف بشركة المفوضة. وقد سبق بيانها في هذا الفرع من الدراسة.

ويعد أن بينت الدراسة التكيف الفقهي الاسلامي (أو التكيف الشرعي) لكل من صندوق الاستثمار، ومدير الاستثمار، وحملة الوثائق، فإنه يتبقى دراسة التكيف الفقهي الزكوي لتلك الأطراف لمحاولة بيان كيفية المحاسبة الزكوية عليها، والتي هي محل دراسة الفرع الرابع من هذا البحث إن شاء الله.

رابعاً: التكيف الفقهي الزكوي لصناديق الاستثمار:

حيث ثبت من الدراسة هذه أن صناديق الاستثمار هي شرعاً: شركة مفاوضة، الغرض منها هو تحقيق ربح من عائد استثمار تلك الوثائق في أوراق مالية (أسهم أو سندات)، واقتسام هذا الربح بين كل الشركاء - المساهمين - كل حسب حصته أو ملكيته في رأس المال، فإنه يتم التكيف الفقهي الزكوي لها على التفصيل التالي^(١):

(أ) - أن صندوق الاستثمار يأخذ حكم الشركة - الخلطة - في فقه الزكاة ومن ثم تخضع للزكاة المفروضة على النشاط التجاري أو الصناعي (أي زكاة التجارة والصناعة). وذلك لتحقيق الخصائص التالية^(٢):

١ - أن مال الشركاء قد اختلط بعضه ببعض فلا يعرف كل مساهم ماله عينا من المال كله فلا يعرف هذا ماله من مال صاحبه.

٢ - أن شركات المساهمة التي استحدثت في العصر الحديث في التجارة والصناعة والتي تشكل أهم وأبرز صور الاستثمار في العصر الحاضر تتميز بكثرة عدد المساهمين فيها ويأن لها الشخصية الاعتبارية المستقلة.

(١) د/ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، دار الارشاد بيروت، طبعة أولى سنة ١٩٦٩ جـ -

١ ص ٣١٢ - ص ٣٣٩

(٢) د/ شوقي اسماعيل شحاته، محاسبة الزكاة، دار الأنجلو المصرية طبعة أولى سنة

١٩٧٠ ص ٩٢، ص ٩٣.

٣- يتم ربط الزكاة على مال الشركة المساهمة مجتمعة مباشرة، وبذلك لا يعفى من الزكاة المساهم الذى يمتلك عدداً من الأسهم قيمتها أقل من قيمة النصاب.

(ب) - أن مال صندوق الاستثمار المتمثل فى وثائق الاستثمار هو مال مستثمر أو معد للاستثمار، فيعتبر وعاء للزكاة، وحيث أن مال الصندوق الهدف منه الاستثمار فى الأوراق المالية للشركات المساهمة الأخرى، فهو فى غالب الرأى، وعاء لزكاة التجارة والصناعة^(١). ومتى كانت هذه الأوراق المالية أسهماً لشركة تتعامل فيما أحله الله من الطيبات، فهى مشروعة ومن ثم فصندوق الاستثمار بنوعيه تنطبق عليها أحكام المضاربة فى الفقه الإسلامى^(٢).

(ج) - ولقد أصدر مؤتمر الزكاة الأول المنعقد بالكويت سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م توصياته وفتاويه حول زكاة شركات المساهمة، ونص فى فتواه عن زكاة أموال الشركات والأسهم مانصه: تربط الزكاة على الشركات المساهمة نفسها لكونها شخصاً اعتبارياً، ومستند هذا الاتجاه الأخذ بمبدأ الخلطه الوارد فى السنة النبوية بشأن زكاة الأنعام، والذى رأت تعميمه فى غيرها بعض المذاهب الفقهية المعتمدة، والطريق الأفضل - وخروجاً من الخلاف - أن تقوم الشركة بإخراج الزكاة، فإن لم تفعل، فاللجنة توصى الشركات بأن تحسب زكاة أموالها، وتلحق بميزانياتها

(١) راجع فى ذلك: د/ يوسف قاسم: زكاة التجارة والصناعة فى الاسلام، دار النهضة العربية، ١٩٨٠ ص ٧٣ - ص ٥٠.

(٢) د/ عطية فياض، مرجع سابق، ص ١١٧.

السوية بياناً بحصة السهم الواحد من الزكاة. فإذا قامت الشركة بتركيبة أموالها فلا يجب على المساهم إخراج الزكاة مرة أخرى عن أسهمه منعاً للزدواج أما إذا لم تقم الشركة بإخراج الزكاة فإنه يجب على مالك السهم تركية أسهمه^(١).

والخلاصة:

أن صندوق الاستثمار يكتف شرعاً في فقه الزكاة أنه شركة أموال من الشركات الخاضعة للزكاة على زكاة التجارة والصناعة، ومن ثم فالزكاة تربط على الشركة ككل ثم تسبب لكل سهم (أو وثيقة استثمار) بحسب حصة كل مساهم، وعلى الشركة كشخص اعتباري إخراج الزكاة عن تلك الأسهم جميعاً.

خامساً: التكيف الفقهي الزكوي لمدير الاستثمار لصندوق الاستثمار:

سبق أن خلصت الدراسة في النقطة الثانية من هذا الفرع إلى أن مدير الاستثمار لصندوق الاستثمار، كيف فقهاً على أنه أحد شخصين:

أ - إما لجبرٍ يتقاضى أجراً محدداً عن إدارته لأموال الصندوق. ومن ثم فإنه يكتف طبقاً لأصول فقه الزكاة على أنه شخص يحصل على إيراد من عمله هذا، ومثل هذا الإيراد يطبق عليه فقهاً ما يعرف بزكاة كسب العمل، وهذه الزكاة قد أفاض فيها كثير من فقهاء الإسلام المعاصرين، وآخر ماتاوتته أبحاث المؤتمر الذي عقد بجامعة الأزهر تحت عنوان

(١) د/ علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، دار التقوى للنشر والتوزيع، بليس القاهرة طبعة أولى ١٩٩٧م، ج، ٢ ص ٦٤٩، ص ٦٥٠.

"التطبيق المعاصر للزكاة" في الفترة من ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩٨، قد
خلص إلى أن زكاة كسب العمل تمثل هذه الحالة (حالة مدير الاستثمار)
تخضع للزكاة على اجمالي ما يحصل عليه مدير الاستثمار (كأجر) بسعر
١٠٪ سنوياً^(١).

ب - وإما أن يكون مدير الاستثمار يتقاضى نسبة من الربح عن إدارته
صندوق الاستثمار، فيكون شرعاً، شريكاً مضارباً بعمله، والمساهمون
في الصندوق شركاء بأموالهم، فقد كيف طبقاً لفقهاء الزكاة أنه يخضع
نصيبه من الربح مقابل الإدارة للزكاة على أموال التجارة - أي زكاة
التجارة - كما هو ثابت في فقه الزكاة، ومن ثم يخضع للزكاة بسعر
٢,٥٪ على ماسوف تفصله الدراسة في الفرع القادم من هذا البحث
إن شاء الله^(٢).

والخلاصة:

أن التكليف الفقهي الزكوي لمدير الاستثمار لصناديق الاستثمار يخضع
للزكاة حسب نوع العقد الذي يبرمه مع شركة الصندوق، فإن كان ما يتقاضاه
أجراً، فالزكاة عليه زكاة كسب العمل، وإن كان مضارباً فزكاة التجارة.

(١) لمزيد من التفصيل حول زكاة كسب العمل بنوعية يراجع للباحث د/ محمد أحمد
جادو، بحثه المقدم للمؤتمر أعلاه بعنوان: (المرتبات والأجور والمهن غير التجارية
بين الضريبة الموحدة وفقه الزكاة).

(٢) راجع: د/ حسين حسين شحاته، محاسبة زكاة المال تطبيقاً ونظاماً، نشر دار
الوفاء، طبعة أولى ١٩٩٠ ص - ص، د/ علي أحمد السالوس، مرجع سابق، زكاة
الشركات، ص ٦٥٠ - د/ محمد كمال عطية، مرجع سابق (زكاة شركات
المضاربة)، ص ٢٥٨.

سادساً: التكيف الفقهي الزكوى لحملة وثائق صناديق الاستثمار:

سبق أن خلصت الدراسة في النقطة الثالثة من هذا الفرع من البحث إلى أن حملة وثائق صندوق الاستثمار هم جميعاً في فقه الشركات يعتبرون شركاء في شركة أموال (مفاوضة)، وهذا النوع من الشركات في الفقه الإسلامي يخضع للزكاة على أموال التجارة (أي زكاة التجارة). حيث أن كل مساهم يهدف إلى تحقيق ربح من وراء مايساهم به في رأس مال الصندوق، من نشاط الصندوق آخر العام.

وحيث كان الهدف هو تحقيق ربح من وراء هذا النشاط، فإن ما يحصل عليه كل مساهم عن نصيبه في أرباح الصندوق آخر العام، يكيّف حسب فقه الزكاة على أنه (نماء لرأس ماله المستثمر) فوجب خضوعه هو ورأس ماله المستثمر للزكاة على أموال التجارة، والتي حُدّد سعرها بـ ٢,٥٪ على رأس المال والربح معاً^(١). على ماسوف تفصله الدراسة في الفرع التالي إن شاء الله.

سابعاً: التكيف الفقهي والزكوى لعائد وثائق صناديق الاستثمار:

سبق أن بينت الدراسة في الفرع الأول من هذا البحث أن الهدف من صناديق الاستثمار طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ هو استثمار المدخرات - أي أموال الصندوق - في الأوراق المالية (مادة ٣٥، ١٤٠ من القانون واللائحة).

(١) لمزيد من التفصيل:راجع د/ حسين حسين شحاته، د/ شوقي اسماعيل شحاته، د/ محمد كمال عطيه، د/ علي أحمد السالوس، مراجع سابقة. ص ٢٠٧، ص ٩٣، ص ٢٦٠، ٦٥٠ على التوالي.

وبناء على ذلك: فإن عائد استثمار وثائق صناديق الاستثمار هو عائد خليط من الأوراق المالية التى تتداول فى بورصة الأوراق المالية فى مصر أو فى الخارج وهذه الأوراق المالية تتخذ أحد الأشكال التالية^(١):

أ - أسهم الشركات المساهمة (العامة أو الخاصة)، بشرط قيدها فى البورصة.
ب - سندات الشركات المساهمة (العامة أو الخاصة)، بشرط قيدها فى البورصة.

ج - أذون الخزانة التى تصدرها الحكومة المصرية.

د - سندات الخزانة التى تصدرها الحكومة المصرية.

ومما لا شك فيه أن عائد الأسهم يتخذ شكل عائد (ربح) من نشاط الشركة المصدرة له، أما السندات وأذون الخزانة، وسندات الحكومة فهى شرعاً ديون على الجهات المصدرة لها (أى قروض)، تدفع عنها تلك الشركات عائداً يعرف (بفائدة السندات)، وهذه الفوائد لارتبط بموقف الشركة المصدرة لها ربحاً أو خسارة، بل الفائدة لازمة على الشركة المدينه حتى ولو كان نتيجة نشاطها خسارة، وهو عكس الأسهم، التى يرتبط عائدها بموقف الشركة، فإن كان ربحاً، كان للسهم عائد (نصيب من الربح) وإلا فلا.

ومن ثم فإن التكييف الفقهى لعائد استثمار أموال صندوق الاستثمار فى رأى جمهور الفقهاء مايل^(٢):

(١) راجع القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحه التنفيذية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ فى المواد: (٣٨ من القانون، ١٤٣ من اللائحة).

(٢) لمزيد من التفصيل حول آراء جمهور الفقهاء فى الفوائد الربوية وعائد الأسهم والسندات، يراجع للباحث د/ محمد أحمد جادو - رسالة الدكتوراه المقدمة لكلية التجارة جامعة الأزهر ١٩٨٩ تحت عنوان "دراسة تحليلية لعمليات البنوك" =

أ - عائد الأسهم التي يستثمر فيها الصندوق جزء من رأس ماله هي شرعاً نصيب من ربح النشاط، وهو مباح طالما أن النشاط مباح شرعاً - (أي هو ربح تجارى).

ب - عائد السندات وأذون الخزانه هي شرعاً - فائدة ربوية - والربا محرم شرعاً، ولايجرى عليها مايجرى على عائد الأسهم من أحكام فقه الزكاة. وبناء على ماسبق يكون التكييف الفقهي الزكوى لعائد استثمار صناديق الاستثمار أو عائد وثائق الاستثمار لصندوق الاستثمار يكون على النحو التالى^(١):

أ - أن عائد الصندوق من أرباح الأوراق المالية التي تتخذ شكل الأسهم يدخل هو وقيمة رأس مال الاسهم فى وعاء زكاة التجارة وعلى أساس القيمة السوقية للأسهم يوم الزكاة وبسعر ٢,٥ ٪ عليهما معاً. وبشرط مرور حول كامل على تملك الأسهم.

ب - أن عائد الصندوق من - فوائد السندات وأذون الخزانه - لا يخضع لأى زكاة باعتبارها مالاً خبيثاً، والله طيب لا يقبل إلا طيباً، ومن ثم تخضع قيمة

=وشركات التأمين فى الشريعة المصرى والاسلامى وأثرها على المعالجة المحاسبية والضريبية".

(١) يرى الدكتور نصر فريد خاطر (مفتى الديار المصرية)، فى كلمته فى افتتاح مؤتمر التطبيق المعاصر للزكاة والمنعقد بجامعة الأزهر فى الفترة من ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩٨ أن الضرائب التى تأخذها الدولة من الفوائد الربوية وضرائب الملاهى كلها تعتبر شرعاً أموال نجسة، ويجب على الدولة أن تفصلها عن إيراداتها السيادية التى تدفع منها أجور العاملين بها، وحتى تطهر بذلك أموالها من الخبث.

السندات - دين السندات - للزكاة بإعتبارها ديوناً جيدة ويسعر ٢,٥٪ سنوياً، وبشرط مرور حول كامل على ملك الدين.

ج - أما عائد السندات فلا يزكى، وإنما ينفق في وجوه الخير، أو تفرض عليه ضريبة غير الزكاة تفرضها الدولة، ويكون لها مصرف غير مصارف الزكاة^(١).

والخلاصة: أن التكييف الفقهي والركوى لصناديق الاستثمار بأطرافه المتعددة نتج عنه مايلي:

١- أن صندوق الاستثمار بإعتباره شركة أموال مساهمة قانوناً فهي أيضاً شركة أموال شرعاً وينطبق عليه ماينطبق على شركات المفوضة الشرعية، ويخضع نشاطه للزكاة على أموال التجارة والصناعة.

٢- أن مدير الاستثمار (الشركة التي تدير أموال الصندوق) هي شرعاً أحد شخصين:

أ - إما أجير بعمله - يتقاضى أجراً محدداً عن إدارته أموال الصندوق - فهو هنا ليس شريكاً شرعاً بل أجير، ويخضع ما يحصل عليه من أجر للزكاة على كسب العمل.

ب - أو أنه يحصل على حصة من الربح مقابل إدارته أموال الصندوق ومن ثم فهو شريك بعمله والمساهمون في الصندوق شركاء بأمال فهو شرعاً (شركة مضاربة)، ويخضع نشاطها للزكاة على أموال التجارة والصناعة.

٣ - أن حملة الوثائق في صندوق الاستثمار هم شركاء في شركة مفوضة، أو مضاربة، وكلتاها يخضع للزكاة على أموال التجارة والصناعة.

(١) د/ علي أحمد السالوس، مرجع سابق، ص ٦٥٠، ص ٦٥٣.

٤ - أن عائد استثمار وثائق صناديق الاستثمار كيف شرعاً على النحو التالي:

أ - إذا كان العائد - ريعاً لأسهم مباح نشاطها - فهو ربح شرعي يخضع هو وقيمة الأسهم السوقية للزكاة على أموال التجارة.

ب - إذا كان العائد - فائدة للسندات أو أذون الخزانة - فالعائد هنا محرم شرعاً لأنه فائدة ربوية، فلا يخضع العائد لأى نوع من أنواع الزكاة - بل ينفق فى وجوه الخير .

- أما رأس مال السندات - قيمتها الاسمية - فهي دين مرجو يخضع للزكاة على أموال التجارة بسعر ٢,٥٪، ومن يرى اخضاعها لزكاة الدين فهي أيضاً ب ٢,٥٪.

ينتقل البحث بعد ذلك لدراسة الفرع الرابع والخاص بدراسة التطبيق المحاسبى الزكوى على صناديق الاستثمار مقارناً بالتطبيق المحاسبى الضريبى مع المقارنة بين حصيلة كل من الزكاة والضريبة.

الفرع الرابع

التطبيق المحاسبي للزكاة على صناديق الاستثمار مقارناً

بالتطبيق المحاسبي الضريبي عليها

مع مقارنة لحصيلة كل من الزكاة والضريبة

تمهيد:

تتناول الدراسة في هذا الفرع بيان كيفية التطبيق المحاسبي للزكاة على صناديق الاستثمار، مع مقارنة ذلك بالتطبيق المحاسبي الضريبي عليها طبقاً للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، وذلك باستخدام البيانات المنشورة لبعض صناديق الاستثمار العاملة فعلاً، وحتى يمكن توضيح الأسس المحاسبية للزكاة والضريبة تطبيقاً فعلياً يمكن منه تحقيق المقارنة بين حصيلة الزكاة وحصيلة الضريبة، مما قد يوضح للمشرع المفازلة بين الزكاة والضريبة، واختيار الأسلوب الملائم للتطبيق. ومن ثم فسوف يتم تقسيم الدراسة في هذا الفرع إلى عدة نقاط رئيسية على النحو المفصل بعد.

أولاً: التطبيق المحاسبي للزكاة على صناديق الاستثمار:

بإستخدام البيانات المحاسبية لصندوق الإستثمار لشركة الدلتا لصناديق الإستثمار والمنشورة في ١٩٩٨/١٢/٣١، يمكن تطبيق النظام المحاسبي للزكاة على تلك الصناديق على النحو التالي^(١):

(١) جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٣ ص ٨. قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لشركة الدلتا لصناديق الاستثمار.

(١) أسس محاسبة الزكاة المطبقة على صناديق الاستثمار:

أ/١ - أساس أن شركة الصندوق هي شخص اعتباري يشمل مجموع المساهمين كشخص واحد.

ب/١ - أساس أن نشاط الصندوق هو نشاط تجاري مباح شرعاً.

ج/١ - أساس أن الزكاة الواجبة على الصندوق هي زكاة التجارة.

د/١ - أساس مرور حول - عام - على نشاط الصندوق.

هـ/١ - أساس الفصل بين عائد الأسهم وعائد السندات وأذن الخزنة

باعتبار عائد الأسهم مباح شرعاً، وعائد السندات فائدة ربوية

مستبعدة.

و/١ - أساس تقييم الأسهم بقيمتها السوقية عند محاسبة الزكاة عليها

باعتبارها أصولاً متداولة.

ز/١ - أساس تقييم السندات بقيمتها الاسمية عند محاسبة الزكاة عليها

حيث أنها دين يسدد بعدد وحدات النقود المثبتة في صك السند^(١).

ح/١ - أن فقه الزكاة لا يعترف بالاعفاءات التي تقررها النظم

الضريبية.

(١) لمزيد من التفصيل حول أسس محاسبة الزكاة على الأسهم والسندات يراجع:

- د/ سامي رمضان، محاسبة الزكاة فقهاً وتطبيقاً، نشر مكتبة كلية تجارة الأزهر،

طبعة ١٩٩٤م. ص ١٤١ - ص ١٥٥.

(٢) طرق إعداد وعاء الزكاة لصناديق الاستثمار:

من استقرأ ماكتبه الفقهاء من السلف والخلف والمعاصرين من كتاب المحاسبة الإسلامية يمكن تلخيص طرق إعداد وعاء الزكاة لصناديق الاستثمار على النحو التالي^(١):

٢/١ - طريقة رأس المال العامل:

وهذه الطريقة مأخوذة من قول قدامى الفقهاء المسلمين ونصها هو: "إذا حلت عليك الزكاة - يقصد زكاة التجارة - فأنظر ماكان عندك من نقد، وماكان عندك من عرض للبيع فقومه قيمة النقد، وماكان لك من دين مر جواً - جيد - فاحسبه، ثم اطرح منه ماكان عليك من دين، ثم زك مابقى"^(٢) وهذه الطريقة هي طريقة أوجه الاستثمار لأموال الصندوق، أي أنها بلغة المحاسبة المعاصرة - طريقة رأس المال العامل - . فمن أسهل طرق تحديد وعاء زكاة صناديق الاستثمار هو طريقة رأس المال العامل.

٢/٢ - طريقة مصادر الأموال:

وهذه الطريقة تعنى تحديد وعاء زكاة التجارة والصناعة على النحو التالي: "احتساب حقوق أصحاب الملكية من رأس مال مدفوع وكل الاحتياطات المحتجزة والمخصصات وأرباح العام مطروحاً منها كل الأصول الثابتة مما تعارفت عليه المفاهيم المحاسبية الحديثة".

(١) انظر: د/ شوقي اسماعيل شحاته، د/ حسين شحاته، مرجعين سابقين، ص ١٤٠ -

١٤٦، ص ٢٦ - ص ٢١ على التوالي.

(٢) أبو عبيدين سلام، الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، نشر دار الكتب العلمية - بيروت طبعة سنة ١٩٨٦ ص ٤٣١.

٠. نتلخص تلك الطريقة لتحديد وعاء زكاة التجارة لصناديق الاستثمار بأنها هي: صافي حقوق الملكية (الخصوم الثابتة - الأصول الثابتة). والباحث يفضل إتباع الطريقة الأولى لقياس وعاء زكاة التجارة حيث أنها تتفق والأصول الشرعية الفقهية لزكاة التجارة منذ صدر الاسلام وحتى اليوم.

(٣) حساب زكاة التجارة بالتطبيق على صندوق شركة الدلتا للاستثمار كما في ١٩٩٨/١٢/٣١^(١) ذات العائد الدوري:

أ / ٣ - رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة = ١١,٧٤٧,٥٨٠ - ٤٩٣١٤٨٠ = ٦٨١٦١٠٠ جنيهاً.

ب/ ٣ - الزكاة الواجبة على صندوق الاستثمار للعام المنصرم (١٩٩٨) م = رأس المال العامل $\times ٢,٥\%$ سعر زكاة التجارة =

= ٦٨١٦١٠٠ جنيهاً $\times ٢,٥\%$ = ١٧٠٤٠٢,٥ جنيهاً

ج/ ٣ - نصيب كل وثيقة استثمار من الزكاة الواجبة على الصندوق = ١٧٠٤٠٢,٥ جنيهاً $\div ١٠٠٠٠$ وثيقة كل وثيقة لـ ١٠٠٠ جنيهاً =

= ١٧ جنيهاً (تقريباً)

د/ ٣ - ما يتحمل كل مساهم من الزكاة الواجبة على صندوق الاستثمار = نصيب كل وثيقة من الزكاة \times عدد الوثائق التي يملكها المساهم =

= فرضاً: شخص يمتلك مائة وثيقة مدفوع قيمتها بالكامل

٠. الزكاة عليه = ١٧ جنيهاً زكاة الوثيقة الواحدة $\times ١٠٠$ وثيقة =

١٠٧ جنيهاً

(١) مرقف صورة الميزانية العمومية وقائمة الدخل لشركة الدلتا للاستثمار. الاهرام فى

(٤) حساب زكاة التجارة بالتطبيق على صندوق استثمار بنك مصر الدولي كما في ١٩٩٨/١٢/٣١^(١) ذات النمو الرأسمالي: يفرض أنه عن سنة كاملة).

بأستخدام البيانات المنشورة لصندوق استثمار بنك مصر الدولي كما في ١٩٩٨/١٢/٣١ يمكن حساب الزكاة الواجبة عليه في آخر عام (١٩٩٨) كما يلي: (يفرض أنها عن سنة كاملة).

$$\begin{aligned} & \text{أ/} - \text{وعاء زكاة الصندوق لعام ١٩٩٨ م والزكاة الواجبة عليه:} = \\ & = \text{رأس المال العامل} \times \text{سعر الزكاة} = (١٨٨٧٥١١٢٢ \text{ جنيهاً} \times ٢,٥\%) = ٤٧١٨٧٨ \text{ جنيهاً} \end{aligned}$$

ب/٤ - استبعاد الزكاة على نصيب السندات من أرباح النشاط لعام ١٩٩٨ =
= صافي أرباح نشاط الصندوق لعام ١٩٩٨ \times قيمة السندات \div مجموع قيم الأوراق المالية (الأسهم والسندات في ١٩٩٨/١٢/٣١ = لازكاة محسوبة على نصيب السندات من أرباح النشاط حيث أن صافي ربح النشاط للصندوق عن عام ١٩٩٨ هو خسائر قدرها (٤٨٣٨٥٨٠١) جنيهاً، ومن ثم فتكون الزكاة المحسوبة لعام ١٩٩٨ محسوبة على أساس القيمة السوقية للأسهم والاسمية للسندات وهو ما يتفق وأسس محاسبة الزكاة على أموال التجارة. وقانون سوق رأس المال.

(١) منشورة بجريدة الأهرام القاهرية في ١٩٩٩/٥/٩، ص ٢٥ (الأحد الاقتصادي). وهي عن الفترة من ١٩٩٨/٣/١ وحتى ١٩٩٨/١٢/٣١ - فترة النشاط الفعلي.

$$\begin{aligned} \text{ج/٤} - & \text{ما يخص كل مساهم من زكاة المال لعام ١٩٩٨ م} = \\ \text{١/ج/٤} - & \text{الزكاة على الصندوق كشخص اعتباري} \div \text{عدد وثائق الاستثمار} = \\ & = ٤٧١٨٧٧٨ \text{ جنيها} \div ٢٣٢٨١٧٧ = ٢,٠٢٧ \text{ جنيهاً للوثيقة.} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{٢/ج/٤} - & \text{الزكاة على كل مساهم في الصندوق} = \\ & = \text{الزكاة على كل وثيقة} \times \text{عدد ما يمتلكه من وثائق استثمار} = \\ & = \text{فرضاً: شخص يمتلك ١٠٠ وثيقة} \times ٢,٠٢٧ \text{ جنيهاً زكاة الوثيقة} = \\ & \therefore = \text{ما يجب خصمه من ماله لدى الصندوق كزكاة} = ٢٠٢,٧ \text{ ج.} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{ج/٤} - & \text{ما يخص بنك مصر كشريك في الصندوق من زكاة المال} = \\ & = \text{ما يمتلكه البنك من وثائق الصندوق} \times \text{زكاة الوثيقة} = \\ & = ١٢٥٠٠٠ \text{ وثيقة} \times ٢,٠٢٧ \text{ جنيهاً زكاة الوثيقة} = ٢٥٣٣٧٥ \text{ جنيها} \end{aligned}$$

وينبه الباحث أن المحاسبة الزكوية للصندوقين السابقين تمت على الأسس المحاسبية السابق بيانها في هذا الفرع من الدراسة، وعلى أساس أن الأسهم والسندات بإعتبارهما من عناصر الأصول المتداولة فيخضعان للزكاة ضمن وعاء حساب الزكاة للتجارة وكما سبق توضيحه. الأسهم بالقيمة السوقية، والسندات بالقيمة الاسمية، أما الربح والخسارة فإنهما فعلاً قد تأثر بهما رأس المال العامل، ومن ثم فلا داعي لإضافتهما أو خصمها من رأس المال العامل كما يراه بعض أساتذة المحاسبة الإسلامية^(١).

ويخلص الباحث مما تقدم في هذا الفرع من أن زكاة التجارة وبالتطبيق على صندوقين من صناديق الاستثمار العاملين، أحدهما ذات العائل الدوري

(١) يرى د/ حسين شحاته، إضافة الربح وخصم الخسارة من وعاء زكاة التجارة، أنظر،

والتأني ذات العائد التراكمي (النمو الرأسمالي)، تبين وجود زكاة على رأس المال العامل لكل منهما حتى ولو كانت نتيجة النشاط خسارة، لتعلق الزكاة أصلاً برأس المال النامي، فإن كان له ربح أضيف إليه ضمناً، وإن كان خسارة خصمت منه ضمناً ويزكى الباقي.

ثانياً: التطبيق المحاسبي للزكاة على مدير الاستثمار:

سبق أن خلصت الدراسة في الفرع الثالث من هذا البحث أن مدير الاستثمار (الشركة التي تتولى إدارة واستثمار صندوق الاستثمار) هو أحد شخصين:

الأول: الأجير بعمله. إذا كان يتقاضى أجراً محدداً عن إدارته الصندوق
الثاني: الشريك بعمله. إذا كان يتقاضى حصة من الربح مقابل إدارته.

ومن ثم فيكون حساب الزكاة عليه كما يلي:

(أ) المدير الأجير بعمله:

يخضع ما يحصل عليه خلال العام للزكاة بسعر ١٠٪ وهو سعر زكاة كسب العمل أو سعر زكاة المال المستفاد. وهو رأى معظم جمهور الفقهاء المعاصرين^(١).

٢. الزكاة الواجبة على شركة الدلتا لصناديق الاستثمار باعتبارها مديراً لصندوق الاستثمار أعلاه وطبقاً لقائمة الدخل للصندوق في ١٩٩٨/١٢/٣١ كما يلي:

(١) راجع: د/ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، زكاة كسب العمل، ص

١/أ - ما حصل عليه مقابل إدارة الصندوق $\times 10\%$ سعر الزكاة =
= ١٩٢٠٣٦ جنيهاً $\times 10\%$ سعر الزكاة على كسب العمل =
١٩٢٠٣,٦ جنيهاً

٢/أ - الزكاة على مقابل الإدارة عند بعض الفقهاء هو $2,5\%$
وهو رأى ضعيف مردود عليه^(١) $= 192036 \times 2,5\% = 4800$
جنيهاً

(ب) حساب الزكاة على مدير الاستثمار المشارك بعمله ويتقاضى عن
مشاركته حصة في ربح الصندوق كالربع أو الثلث، فإن كان خسارة فلا عائد
له ولكن له شرعاً طبقاً لفقه المضاربة مقابل جميع النفقات التي تكبدها أثناء
إدارته الصندوق فقط.

٢. الزكاة الواجبة عليه طبقاً للبيانات المنشورة السابق ذكرها فهي:

١/ب - حصة بنك مصر الدولي عن إدارته صندوق الاستثمار السابق ذكره
تساوى في ١٩٩٨/١٢/٣١ (خسارة) لعدم تحقق أرباح. ومن ثم فلا عائد له
عن إدارته هذا العام، وإن كان له استثمار في هذا الصندوق فقد سبق
وفرضت عليه الزكاة ضمن وعاء الزكاة على الصندوق ككل وتبين أنه سوق
يتحمل زكاة عن استثماراته لعام ١٩٩٨ مبلغ (٢٨٧٥٠٠) جنيهاً.

٢/ب - ما يحصل عليه مدير الاستثمار من نفقات مقابل إدارته الصندوق
(المصروفات الإدارية والعمومية)، لا يحسب عليها زكاة لأنها من التكاليف

(١) راجع: للباحث: د/ محمد أحمد جادو، دراسات معاصرة في محاسبة الزكاة، نشر
مكتبة كلية التجارة جامعة الأزهر، طبعة ١٩٩٦م ص ١٩-٢١، وكذا: البحث
المقدم منه الى ندوة التطبيق المعاصر للزكاة، مرجع سابق ١٩٩٨

واجبة الخصم في فقه المضاربة، ولا يصح الوصول الى قياس الربح أو الخسارة إلا بعد خصمها^(١).

ثالثاً: التطبيق المحاسبي للزكاة على حملة وثائق صندوق الاستثمار:

سبق أن تبين أن حملة وثائق صندوق الاستثمار هم شركاء دون تمييز لمساهمين عن آخر اللّهم في مقدار نصيبه من أرباح الصندوق كل حسب مقدار مساهمته أو ما يملكه من وثائق الاستثمار.

ومن ثم وكما تبين في التطبيق المحاسبي للزكاة على صندوق شركة الدلتا للاستثمار ذات العائد الدوري، وصندوق بنك مصر الدولي ذات النمو الرأسمالي، فإن الزكاة تربط أو تحسب على الصندوق ككل، ثم يتحدد نصيب كل مساهم من زكاة المال الواجبة على الصندوق بقسمة الزكاة على عدد الوثائق مضروباً في عدد ما يملكه كل مساهم من وثائق استثمار الصندوق، فيُتحدد نصيب كل مساهم في الزكاة الكلية على صندوق الاستثمار^(٢).

وبعد أن تبين بالتطبيق المحاسبي للزكاة على صناديق الاستثمار، الزكاة الواجبة على شركة الصندوق ككل، بإعتباره شخصاً اعتبارياً يمثل مجموع المساهمين تبعاً لفقه الزكاة في شركات الأموال، ثم تبين بالتطبيق العملي كيفية

(١) لمزيد من التفصيل حول قياس الربح في المضاربة يراجع: للباحث د/ محمد جادو،

محاسبة المنشآت المالية - المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، نشر مكتبة

تجارة الأزهر طبعة ١٩٩٥، ص ٤٧ - ص ٧٦.

(٢) راجع النقطة الأولى من هذا الفرع من البحث حيث حدد الباحث نصيب كل وثيقة

من الزكاة، ثم نصيب كل مساهم في الصندوقين المذكورين أعلاه.

تحديد وعاء الزكاة ثم حساب الزكاة، ثم حساب نصيب كل مساهم من الزكاة، ثم حساب الزكاة على مدير الاستثمار في حالة كونه أجيراً بعمله، وحالة كونه شريكاً بعمله أو بعمله وماله، يتبقى بعد ذلك إجراء التطبيق المحاسبي الضريبي على ذلك الصندوقين وحتى يمكن المقارنة بين حصيلة الزكاة وحصيلة الضرائب على صناديق الاستثمار بنوعيتها: التي تتخذ شكل الشركة المساهمة الحرة أو التي تتكون بمعرفة البنك أو شركة التأمين، وتلك التي توزع عائد استثمارها دورياً، أو التي تراكمه - تجمعها - ليضاف الى رأس المال. وهذا ماسوق تفصله بعد مباشرة.

رابعاً: التطبيق المحاسبي الضريبي على صندوق استثمار شركة الدلتا لصناديق الاستثمار وطبقاً للبيانات المنشورة في ١٩٩٨/١٢/٣١
بأستخدام البيانات المحاسبية للصندوق المذكور يتم محاسبته ضريبياً وفقاً لقانون الضرائب على الدخل المقرر بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على النحو التالي:
(أ) تحديد الوعاء الضريبي طبقاً لبيانات النشاط عن عام ١٩٩٨م.

١/ أ - صافي ربح النشاط للصندوق كما في قائمة الدخل العام ١٩٩٨م
= ٧٥٨٨٠.٦ جنيه (ويخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال) (مادة ١١١).

٢/ أ - يخصم ١٠٪ من رأس المال المدفوع طبقاً للبند (١ مادة ١٢٠)
ولما كان الصندوق قد بدأ نشاطه بعد صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧
قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، فإن شركة الصندوق تتمتع بخصم نسبة ٪

تعاادل سعر الخصم أو الاقراض الذى يحدده البنك المركزى المصرى عن سنة المحاسبة (مادة ٢١) من القانون ٨ لسنة ١٩٩٧م^(١). وسوف نفترض أن سعر الاقراض والخصم هو ١٠٪

٠. يعنى ١٠٪ من رأس المال المدفوع للصندوق عن عام ١٩٩٨، يساوى = ١٠ مليون جنيه $\times ١٠\%$ سعر الخصم لعام ١٩٩٨ = (١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه)

٣/ أ - يخصم عائد الاستثمارات فى الأوراق المالية المقررة بالمادة: (١٢٠ بند ٤) وذلك لتوافر شرط الاعفاء أو أداء الضريبة، كما أن ٩٠٪ من رأس مال الصندوق مستثمر فعلاً فى أوراق مالية.

٠. يعنى من الضريبة هنا عائد الاستثمارات فى الأوراق المالية = (٨٢٤٦٧٦ جنيه)

(ب) - صافى الوعاء الضريبى للصندوق أعلاه = $\frac{1}{1} - (\frac{2}{3} + \frac{1}{3})$ = $7088.6 - (824676 + 1,000,000)$ = (٨٤٨٧٦٧٠ جنيه)

(ج) الضريبة الواجبة على أرباح الصندوق لعام ١٩٩٨ = لاشىء. والسبب أن صافى الوعاء الضريبى سالب ومن ثم فلا ضريبة لعام ١٩٩٨.

(١) لمزيد من التفصيل حول شرح قانون حوافر وضمانات الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ يراجع: كتاب الاهرام الاقتصادى العدد ١١٧ أكتوبر، اعداد / محسن جمجوم مكتب شوقى وشركاه. وأنظر ص ٥٣، ص ٥٤ من هذا المرجع.

خامساً: التطبيق المحاسبي الضريبي على صندوق استثمار بنك مصر الدولي لعام ١٩٩٨ وطبقاً للبيانات المنشورة، وبافتراض أنها عن سنة كاملة:

(أ) تحديد الوعاء الضريبي لصندوق استثمار بنك مصر الدولي لعام ١٩٩٨ وطبقاً لقائمة الدخل المنشورة وبافتراض أنها عن سنة كاملة.

١/أ - صافي ربح (أو خسائر النشاط) لعام ١٩٩٨ كما ظهر في قائمة الدخل للصندوق في ١٢/٣١/١٩٩٨ (٤٨,٣٨٠,٨٠١ جنيه)، وهذا يخضع = للضريبة المقررة بالمادة (١١١) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حيث أن البنك هنا شخص اعتباري خاضع للضريبة على أرباح شركات الأموال، فهو شركة مساهمة طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

٢/أ - يخصم ١٠٪ من رأس المال المدفوع (مادة ١٢٠ بند ١، أو المادة (٢١) من القانون ٨ لسنة ١٩٩٧) = $٢,٥ \times ١٠\%$ مليون وثيقة $\times ١٠٠$ ج^(١) = يساوي: (٢٥٠ مليون جنيه $\times ١٠\%$ سعر الخصم لعام ١٩٩٨ = (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه).

٣/أ - يخصم الاعفاء المقرر بالمادة (١٢٠ بند ٤) حيث أن البنك من نشاطه الاساسي الاستثمار في الأوراق المالية طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والتي أجازت للبنوك وشركات التأمين انشاء صناديق الاستثمار وادارتها.

٢. يعفى من الضريبة هنا عائد الاستثمارات في الأوراق المالية للصندوق وطبقاً لما ورد بقائمة الدخل لعام ١٩٩٨ = (١٤,٧٩٧,٨٥٨ جنيه).

(١) أخذ رأس المال المصدر والمدفوع من الايضاحات المتممة للميزانية المرفقة لبنك مصر الدولي.

(ب) - صافي الوعاء الضريبي لصندوق استثمار بنك مصر الدولي لعام ١٩٩٨ = $(1/3 + 1/2 + 1/1) = (188,183,609)$.
(ج) - الضريبة المقررة على صافي الوعاء الضريبي لصندوق الاستثمار لبنك مصر الدولي لعام ١٩٩٨ = لا شيء.
السبب أن نتيجة النشاط كما في ١٩٩٨/١٢/٣١ كانت خسائر لاربحاً ومن ثم فلا ضريبة (١)

سادساً: مقارنة بين حصيلة الزكاة وحصيلة الضرائب على الدخل على صندوق الاستثمار لشركة الدلتا وبنك مصر الدولي لعام ١٩٩٨:
بداية يوجه الباحث النظر إلى أنه حتى ولو تحققت أرباح لنشاط صناديق الاستثمار العاملة في مصر وحتى لو تم توزيع لتلك الأرباح، فإن هذه الأرباح اعتباراً من ١٩٩٦/٧/١ أصبحت مغفأة من الضريبة المقررة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١، والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ (قانون الضريبة الموحدة). وذلك بالنص الصريح للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٦، وقد أضاف ذلك الاعفاء للمادة (١٢٠) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بند ٣/٤ مكرر. وقد سبق ذكرها في طيات هذا البحث.

ولكن الدراسة هنا سارت على أساس أن الاعفاء من الضريبة لايعنى عدم خضوع النشاط أو الربح للضريبة أساساً، ولهذا أراد الباحث من التطبيق العملي على نشاط صندوقين من صناديق الاستثمار العاملة في مصر، أراد أن

(١) لمزيد من التوضيح لحساب الضريبة على شركات الأموال يراجع: د/ حسن كمال، د/ سعيد عبد المنعم - دراسات في المحاسبة الضريبية - نشر مكتبة جامعة عين شمس، طبعة ١٩٩٥، ص ٤١٩ - ص ٤٢٢.

يثبت أنه حتى وبدون تقرير اعفاء بالقانون ٩٠ لسنة ١٩٩٦ المشار له سلفاً، فإن الاعفاءات المقررة بالمادة (١٢٠) من قانون ضرائب الدخل كافية بأعفاء نشاط تلك الصناديق من الخضوع للضريبة خاصة بإعمال (البند ١، ٤ من المادة ١٢٠، وكذلك المادة (٢١) من قانون حوافز الاستثمار المقررة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧).

ومن هنا فإن الباحث في بيانه لهذه النقطة من الدراسة يهدف إلى أن يوضح للمشروع الضريبي أنه وطبقاً للدستور الذى أقر في مادته الثانية أن دين الدولة هو الاسلام، إذن: فالدولة مطالبة بتطبيق أحكام الزكاة بجميع أنواعها، والتي منها الزكاة على صناديق الاستثمار التي تم مناقشتها في هذا البحث، وكما هو معلوم: أن الضريبة لاتغنى عن الزكاة^(١)، لذلك سوف يبين الباحث هنا مقارنة بين حصيلة الزكاة وحصيلة الضرائب والتي سبق إثباتها فعلاً بالتطبيق العملى على اثني من صناديق الاستثمار وطبقاً لآخر ميزانية لهما كما في ١٢/٣١/١٩٩٨.

والهدف: أن يرى المشروع الضريبي كم من الإيرادات السيادية يمكن أن يحققها تطبيق الزكاة، وسواء أعفى النشاط من الضريبة أم لا، فإن الزكاة لاتعترف بالاعفاءات طالما تحقق لها شروط الخضوع، والله من وراء القصد.

(١) راجع في ذلك: د/ حسين حسين شحاته، مرجع سابق، ص ٢٩٧ - ص ٢٩٩، د/

يوسف القرزاوى، مرجع سابق، ص ١٠٦ - ص ١١٩، ج ٢

تعليق على الجدول:

(١) - لا توجد حصة لضرائب الدخل على الصندوقين المذكورين، والسبب أن الوعاء الضريبي لكل منهما أصبح سالباً بعد أعمال المادة (١٢٠) من القانون رقم ١٥٧، وكذا المادة (٢١) من القانون ٨ (١٩٩٧).

(٢) - بلغت حصة الزكاة تقريباً (٥ مليون جنيه) رغم أن سعرها ٢,٥٪ على رأس المال العامل، وذلك لعدم اعتراف محاسبة الزكاة بالاعفاءات التي تقرها القوانين المصرية.

(٣) - لو ثبت وحقق كل من الصندوقين أرباحاً للنشاط، فمن الطبيعي أن تزيد الزكاة في حصيلتها، عكس المحاسبة الضريبية، والتي بتطبيق الاعفاءات المقررة لعائد نشاط صناديق الاستثمار خاصة وشركات الأموال التي مهمتها استثمار أموالها في الأوراق المالية، فهي معفاة من الخضوع للضرائب على الدخل. ومن ثم فلا علاقة بين أرباح النشاط والضرائب المحصلة عليها.

(٤) - أن عائد مدير الاستثمار (أجر الإدارة) يخضع للزكاة على كسب العمل بـ ١٠٪ كما هو موضح بالجدول، أما بالنسبة للضرائب عليه فلا ضريبة لأنها معفاة بالقانون. وفي حالة تقاضي مدير الاستثمار أجر الإدارة في صورة نسبة من الربح، يخضع للزكاة بنسبة ٢,٥٪ لكونه شريكاً مضارباً بعمله فيسرى عليه مايسرى على الشركاء المضاربين بما لهم، ولذلك أظهر الجدول أن شركة الدلتا يجب أن تدفع زكاة مقابل ما حصلت عليه مقابل إدارة علاقات حملة الوثائق مبلغ (١٩٢٠٣,٦ ج) كزكاة بسعر ١٠٪. أما في حالة بنك مصر الدولي، فباعتباره شريكاً بالمال والعمل فنصيب إدارته حصة

شائعة من الربح، وحيث لاربح، إذن فلا زكاة - ولذلك يوضح الجدول أنه لن يدفع زكاة لتحقيق خسائر للنشاط، ومن ثم فلا حصة له من ربح أصلاً.
وبهذا يكون الباحث قد انتهى من بحثه هذا راجياً الله تبارك وتعالى أن يوفق القائمين على أمر الدولة من العمل على تطبيق نظام الزكاة لتحقيق للدولة هدفين

الأول: إقامة شرع الله، بفرض الزكاة بجميع أنواعها على رعايا الدولة الإسلامية وقديماً قال الخليفة أبو بكر الصديق حين منعت الزكاة من بعض القبائل بعد وفاة رسول الله ﷺ: "والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة"، وكانت حرب الردة التي أعز الله بها الاسلام .

الثاني: تحقيق حصيلة سيادية تعين الدولة على مجابهة النفقات العامة للدولة والعمل على تقليل فجوة العجز الحالية بين النفقات والإيرادات.

الخلاصة ونتائج البحث:

تناول الباحث في هذا البحث دراسة صناديق الاستثمار المنشأة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٣ وذلك من خلال الدراسة المحاسبية الضريبية لها طبقاً لقانون ضرائب الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وغيرها من القوانين المتعلقة باستثمار الأوراق المالية وذلك لبيان كيفية المحاسبة الضريبية لهذه الصناديق، ثم مقارنة تلك بالمحاسبة الزكوية - محاسبة الزكاة - عليها، وحتى يمكن بيان أسس محاسبة الزكاة على تلك الصناديق، ومقدار الزكاة، ثم مقارنة بين حصيلة الزكاة وحصيلة الضرائب على صناديق الاستثمار، وقد تم ذلك من خلال أربعة فروع من الدراسة المتخصصة، حيث تناول الفرع الأول: دراسة التكليف القانوني والضريبي لصناديق الاستثمار، وتناول الفرع الثاني: دراسة المحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار في ضوء قانون ضرائب الدخل، وتناول الفرع الثالث: دراسة التكليف الفقهي والزكوي لصناديق الاستثمار، وتناول الفرع الرابع والأخير، دراسة التطبيق المحاسبي للزكاة على صناديق الاستثمار مقارنةً بالتطبيق المحاسبي الضريبي عليها مع مقارنة لحصيلة كل من الزكاة والضريبة.

وقد خلاص الباحث إلى عدة نتائج يوجزها الباحث فيما يلي:

- (١) أن قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٣ قد حددوا شكلين قانونيين لصناديق الاستثمار - الشكل الأول: شكل الشركة المساهمة العامة أو الخاصة، الشكل الثاني: الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين العاملة في مصر، وكل من

النوعين السابقين له شخصية اعتبارية مستقلة تتخذ شكل الشركة المساهمة في القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (قانون شركات المساهمة).

(٢) أن كلا النوعين السابقين من صناديق الاستثمار هدفهما الاستثمار في مجال الأوراق المالية، ومن ثم تكتسب تلك الصناديق شخصية شركات الأموال العاملة في مجال استثمار الأوراق المالية والمنشأة بالقانون رقم (٢٦٠٢) لسنة ١٩٩٤ (٢٣٠) وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٦٠٢) لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقرار رقم (١٢٨) لسنة ١٩٩٥.

(٣) أن التكييف الضريبي لوثائق صناديق الاستثمار تعتبر في ظل أحكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ رؤوس أموال منقولة يخضع عائدها للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، إذا كان المستفيد بها مما يخضع لأحكام الضريبة الموحدة (شخص طبيعي، شركة أشخاص "تضامن، توصية بسيطة)، طبقاً للمادة (٦) من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، أو للضريبة على أرباح شركات الأموال، إذا كان المستفيد بالعائد شخص اعتباري يخضع لأحكام الضريبة على أرباح شركات الأموال. ويكون سعر الضريبة في كلتا الحالتين ٣٢٪ على إجمالي إيرادات الأوراق المالية، ما لم تكن متصلة بمباشرة المهنة، فإن كانت متصلة بمباشرة المهنة أضيفت لتدخل ضمن إيرادات النشاط الرئيسي الخاضع فعلاً لأحكام الضريبة على أرباح شركات الأموال، ويسعر ٤٠٪ طبقاً للمادة (١١٢) من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣.

(٤) أن التكييف الضريبي للأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق ووثائق استثماره هي في حقيقة أمرها أوعية ضريبية خاضعة لأحكام الباب

الثاني من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، وطبقاً لأحكام المادتين (١١١، ١١٢) من هذا القانون، وبسعر ٤٠٪، ولايغير من أحكام الخضوع تلك الاعفاءات الضريبية المقررة لعائد استثمار الأوراق المالية سواء بالقانون (٢٣٠) لسنة ١٩٩٨ أو القانون ٩٠ لسنة ١٩٩٦، أو حتى المادة (١٢٠) من قانون ضرائب الدخل المذكور. والسبب أن الاعفاء استثناء من الأصل، والأصل الخضوع وإلا ماصدر حكم خاص بالاعفاء - إعمالاً للمبدأ القانوني - كما أنه لاضريبية إلا بنص فلا إعفاء إلا بنص.

(٥) أثبتت المحاسبة الضريبية لصناديق الاستثمار النتائج التالية:

أ/ - صناديق الاستثمار التي تتخذ شكل الشركة المساهمة (عامة أو خاصة) فهي قبل ١٩٩٦/٧/١ تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال طبقاً للمادة (١١١) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١، ولاتتمتع عوائد وثائق استثمار الصندوق بالاعفاء المقرر بالمادة (١٢٠ بند ٤) لأن وثائق الصندوق لايجوز قيدها ولاتداولها في بورصة الأوراق المالية، فهي أوراق مالية ذات طبيعة خاصة. - بعد ١٩٩٦/٧/١، أصبح لزوماً إعفاء عائد صناديق الاستثمار من ضرائب الدخل طبقاً للقانون رقم (٩٠ لسنة ١٩٩٦) والمادة (١٢٠ بند ٤/٣ مكرر).

ب/ ٥ - إذا كان الصندوق من ذلك النوع الذي تنشئه البنوك وشركات التأمين فإن المحاسبة الضريبية لها تكون على الوجه التالي:

١/ب/٥ - الفترة قبل ١٩٩٦/٧/١ تخضع أرباح الصندوق للضريبة على أرباح شركات الأموال طبقاً للمادة (١١١، ١١٢) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

٢/ب/٦ - من ١٩٩٦/٧/١ وحتى الآن، يعفى عائد استثمار صناديق الاستثمار (أرباح) صناديق الاستثمار من الخضوع للضريبة على أرباح شركات الأموال، على أن مايخص البنك أو شركة التأمين من نصيب في أرباح الصندوق، يدخل ضمن نشاطها الرئيسي ليخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال، وطبقاً للمادة (١١١، ١١٨) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، حيث أن وثائق استثمار الصندوق هي أوراق مالية خاصة (اسمية ولايجوز تداولها أو قيدها في بورصة الأوراق المالية)، ومن ثم فلا تتمتع بالاعفاءات التي قررها القانون (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ قانون الاستثمار، حيث أن الاعفاء الضريبي للأوراق المالية في القانون المذكور اشترط أن تكون تلك الأوراق المالية (مقيدة بالبورصة وقابلة للتداول). وهو مالم يتوافر في وثائق صناديق الاستثمار.

(٦) أثبتت المحاسبة الضريبية لحملة وثائق الصندوق على ما يحصلون عليه من أرباح الصندوق أو عائد وثائق الاستثمار النتائج التالية:

أ/ ٦ - قبل ١٩٩٦/٧/١ يعامل حملة الوثائق من الأشخاص الطبيعيين الخاضعين لأحكام قانون الضريبة الموحدة المقررة بالقانون ١٨٧

لسنة ١٩٩٣، فتحسب على ما يحصلون عليه من عائد للضريبة بسعر ٣٢٪ على إجمالى الإيراد.

ب/٦ - بعد ١٩٩٦/٧/١ يعفى ما يحصلون عليه من أرباح الصندوق من الضريبة على الدخل المقررة بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣.

ج/٦ - بالنسبة للأشخاص الاعتبارية العامة الخاضعة لأحكام الكتاب الثانى من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (أرباح شركات الأموال)، فإن محاسبتهم عن أنصبتهم التى يحصلون عليها من أرباح صناديق الاستثمار تتلخص فيما يلى:

أ/ج/٦ - إذا كانوا أشخاصاً لاتصل استثماراتهم فى الصندوق بنشاطهم الأساسى بمباشرة المهنة، فإنهم يخضعون للضريبة على أرباح شركات الأموال بعد خصم ٩٠٪ من جملة تلك الإيرادات من جملة إيرادات النشاط وذلك قبل ١٩٩٦/٧/١، او بعد ١٩٩٦/٧/١.

ب/ج/٦ - أن سعر الضريبة هنا سوف يختلف حسب نوع نشاط الشركة الحاصلة على تلك الإيرادات - عوائد استثمار الصندوق - وطبقاً للمادة (١١٢) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

ج/٦ - إذا كانت الأشخاص حاملة وثائق الصندوق تتصل بمباشرة مهنتهم فإنهم يحاسبون على ضريبة الدخل كما سبق بيانه فى البند رقم (٥) من هذه النتائج.

(٧) أثبت التكليف الفقهي الاسلامي لصناديق الاستثمار، أن شركة صندوق الاستثمار ينطبق عليه ما يعرف في الفقه الاسلامي بـ (شركة المفوضة)، وهو نوع من أنواع شركات الأموال في الاسلام.

(٨) أثبت التكليف الفقهي الاسلامي لمدير الاستثمار في صناديق الاستثمار أن المدير يكيف شرعاً على وجهين:

الأول: إذا كان يتقاضى أجراً عن إدارته محدداً بالعقد لعلقة له بنتيجة النشاط ربحاً أو خسارة فهو شرعاً (أجير بعمله) أو وكيل بأجر.

الثاني: إذا كان ما يحصل عليه مقابل إدارة الصندوق حصّة شائعة في الربح، فإن كان ثمة خسارة فلا عائد له، ولكن له نفقة إدارته فالعلاقة هنا هو (شريك بعمله) في شركة المضاربة الشرعية وهي إحدى صور شركات الأموال في الاسلام.

(٩) أثبت التكليف الفقهي الاسلامي الزكوي لصناديق الاستثمار النتائج التالية:

أ/ ٩ - أن حكم زكاة صناديق الاستثمار يأخذ حكم زكاة الخلطة في الزكاة، ومن ثم تربط الزكاة بأسم الشركة ككل ثم يتحمل كل شريك بنصيبه من الزكاة قبل قسمة الربح، أو في حالة عدم الأرباح كل بحسب حصته في رأس المال.

ب/ ٩ - أن الزكاة الواجبة هنا هي زكاة التجارة والصناعة وهي زكاة سعرها النسبي (٢,٥٪) سنوياً على رأس المال العامل للصندوق آخر الحول (العام أو السنة المالية).

(١٠) أثبت التكليف الفقهي الزكوي الاسلامي أن مدير الاستثمار يخضع للزكاة حسب التكليف الفقهي السابق له، وذلك على النحو التالي:

أ/ ١٠ - إذا كان مدير الاستثمار أجيراً أو وكيلأ بأجر، فالزكاة عليه زكاة كسب العمل، وهى زكاة على ما يصلح عليه مقابل الادارة بسعر ١٠٪ سنوياً، أو فى جزء من السنة.

ب/ ١٠ - إذا كان مدير الاستثمار شريكاً بعمله (شركة مضاربة) فإنه يخضع لنفس الزكاة المفروضة على الصندوق هنا، وهى زكاة التجارة بسعر ٢,٥٪ سنوياً على حصته من الربح. فإن لم يكن هناك ربح فلا زكاة عليه، ولكن الزكاة تكون على رأس المال العامل لباقى الشركاء.

(١١) أثبت التكليف الزكوى لحملة وثائق صندوق الاستثمار أنهم جميعاً شركاء فى شركة أموال اسلامية (مفاوضة) أو مضاربة، ومن ثم فالزكاة عليهم تحسب حصة كل منهم فى رأس مال الشركة بعد ربطها على الشركة أولاً. وبسعر ٢,٥٪ كما سبق ذكره.

(١٢) أن التكليف الفقهي الاسلامى الزكوى لعائد استثمار وثائق صناديق الاستثمار يتخذ أحد الشكلين الآتيين:

أ/ ١٢ - العائد المتحقق من الأوراق المالية فى صورة الأسهم فهو ربح مباح شرعاً، يضاف لقيمة الوثيقة عند حساب وعاء الزكاة.

ب/ ١٢ - الفائدة المتحققة من السندات وأذون الخزانة وسندات الحكومة هى عند جمهور الفقهاء - فائدة ربوية - وهى مال خبيث لا يصح فرض زكاة عليه، لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، ومن ثم فالفائدة عن السندات وما فى حكمها يستبعد عند حساب الزكاة فلا تضم على قيمة السند - الذى هو صك بالدين - عند الزكاة .

(١٣) أثبت التطبيق المحاسبى للزكاة على صندوق الاستثمار لكل من: صندوق استثمار شركة الدلتا للاستثمار، وصندوق استثمار بنك مصر الدولى، وطبقاً للقوائم المالية المنشورة فى ١٢/٣١/١٩٩٨ عن النتائج التالية:

أ/ ١٣ - أن التطبيق المحاسبى الزكوى لا بد له من التحقق من توافر الأسس المحاسبية الواجب توافرها فى محاسبة الزكاة عند محاسبة صناديق الاستثمار. والتي تتلخص فيما يلى:

ب/ ١٣ - أساس الشخصية الاعتبارية للصندوق، وأن نشاط الصندوق نشاط تجارى، وأن نشاط الصندوق مباح شرعاً، وأن الزكاة الواجبة عليه هو زكاة التجارة، وأساس الحولية - السنوية - للنشاط، وأساس الفصل بين عائد الأسهم وعائد السندات وأذون الخزانه، وأساس تقويم الأسهم على القيمة السوقية، والسندات وأذون الخزانه على أساس القيمة الاسمية، عدم الاعتراف بالاعفاءات الضريبية عند محاسبة النشاط.

ج/ ١٣ - يتم تحديد وعاء الزكاة الواجبة على صندوق الاستثمار بأحد طريقتين:

الأولى: طريقة رأس المال العامل. وهى الطريقة التى سار عليها فقهاء المسلمين منذ صدور الاسلام وحتى اليوم.

ورأس المال العامل = (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة). كما هو معلوم فى فقه المحاسبة المالية المعاصرة.

الثانية: يتم فيها تحديد وعاء الزكاة على أساس: (مصادر الأموال)
أو صافي حقوق الملكية، وهي تساوى: "الخصوم الثابتة -
الأصول الثابتة". أو رأس المال المدفوع والاحتياطيات
والمخصصات والأرباح المحتجزة والقروض - الأصول
الثابتة).

د/ ١٣- أثبت التطبيق المحاسبي للزكاة على صندوق استثمار شركة
الدلتا ذات العائد الدوري، أن وعاء الزكاة لعام ١٩٩٨ بلغ
(٦٨١٦١٠٠٠ جنيهاً) يمثل رأس المال العامل في ١٢/٣١/١٩٩٨،
وأن الزكاة عليه بسعر ٢,٥٪ حققت حصيداً قدرها (١٧٠٤٠٢,٥
جنيهاً).

- تتحمل كل وثيقة مبلغ (١٧ جنيهاً) كزكاة قيمة الوثيقة (١٠٠٠ جنيه).
هـ/ ١٣- أما صندوق بنك مصر الدولي (ذات النمو الرأسمالي)، فقد
بلغ وعاء الزكاة له في ١٢/٣١/١٩٩٨ مبلغ (١٨٨٧٥١١٢٢
جنيهاً) طبقاً لبيانات الميزانية المنشورة في ١٢/٣١/١٩٩٨، وهو
يمثل رأس المال العامل، ورغم أن نتيجة النشاط خسائر، إلا أن
حصيداً الزكاة بلغت عنه وبسعر ٢,٥٪ مبلغ (٤٧١٨٧٧٩
جنيهاً).

- تتحمل كل وثيقة قيمتها (١٠٠ جنيه) زكاة مقدارها (٢,٠٢٧ جنيهاً).
- يتحمل البنك من الزكاة عن أسهمه البالغه (١٢٥٠٠٠ سهم) زكاة
قدرها (٢٥٣٣٧٥ جنيهاً) لعام ١٩٩٨.

و/١٣ - يتحمل بنك مصر الدولي بإعتباره مديراً للاستثمار لصندوق الاستثمار زكاة عما تقاضاه مقابل إدارة وثائق الصندوق والبالغ قدره (١٩٢٠٣٦ جنيهاً) زكاة كسب عمل بنسبة ١٠٪ لتصبح الزكاة عن أجرة هذا مبلغ (١٩٢٠٣,٦ جنيهاً) لعام ١٩٩٨.

(١٤) أثبت التطبيق المحاسبي الضريبي على صندوق استثمار شركة الدلتا للاستثمار طبقاً للقوائم المالية المنشورة في ١٢/٣١/١٩٩٨ النتائج التالية:

أ/١٤ - أن الربح المحاسبي للصندوق في ١٢/٣١/١٩٩٨ بلغ (٧٥٨٨٠,٧ جنيهاً).

ب/١٤ - أن الربح المحاسبي الضريبي انقلب إلى خسائر ضريبية بعد أعمال المادة (١٢٠) والمادة (٢١) من قانون ضرائب الدخل وحوافز الاستثمار.

ج/١٤ - صافي الوعاء الضريبي للصندوق أعلاه أصبح سالباً، ومن ثم فلاضرائب دخلية لعدم وجود أرباح ضريبية. أي أن الضريبة (صفر).

(١٥) أثبت التطبيق المحاسبي الضريبي لصندوق استثمار بنك مصر الدولي وطبقاً للقوائم المالية كما في ١٢/٣١/١٩٩٨ النتائج التي توصل لها التطبيق المحاسبي الضريبي لصندوق شركة الدلتا للاستثمار. أي أنه لاضريبة لعدم وجود ربح (لامحاسبي ولاضريبي). ومن ثم لاوعاء.

(١٦) أثبتت المقارنة بين حصيلة الزكاة وحصيلة الضرائب المحسوبة على كل من صندوق استثمار شركة الدلتا للاستثمار، وصندوق بنك مصر الدولي، النتائج التالية:

أ/ ١٦ - حصيلة الزكاة على الصندوقين لعام ١٩٩٨ بلغ حوالى (٥ مليون جنيه).

ب/ ١٦ - حصيلة الضرائب على الدخل على الصندوقين السابقين، لاشيء (صفر) والسبب الاعفاءات المقررة بالمادة (١٢٠) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣.

ج/ ١٦ - حصيلة الزكاة على مدير الاستثمار فى صندوق شركة الدلتا بلغ (١٩٢٠٣,٦) لعام ١٩٩٨، بينما لاضريبة عليه.

(١٧) أن الاعفاءات التى قررها القانون لشركات الأموال بالمادة (١٢٠) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة (٢١) من القانون ٨ لسنة ١٩٩٧، كلاهما يغنيان عن القانون ٩٠ لسنة ١٩٩٦، حيث أن تلك الاعفاءات كفيلة بتحويل أى ربح للصندوق الى خسائر، ومن ثم لاضريبة.

التوصيات:

- بعد أن خلص الباحث من إيراد النتائج التي توصل لها من دراسته في هذا البحث فإن الباحث ينتهي إلى عدة توصيات هامة يوجزها فيما يلي:
- (١) عدم الإفراط في الإعفاءات الضريبية وتكرارها على الوعاء الواحد في قوانين متعددة، مما يتبين منه أن هذه الإعفاءات مجتمعة لاضرورة لها، مما يثير كثيراً من اللبلة في التشريع الضريبي والمحاسبة الضريبية.
- (٢) تقييد الإعفاءات الضريبية بشروط جادة حتى يكون للإعفاء هدف إيجابي في طرف آخر، دون إطلاقها على علاقتها، مثلاً: إعفاء عائد استثمار صناديق الاستثمار بشرط تحقيق أرباح للنشاط لا تقل مثلاً عن ١٠٪ من رأس المال المدفوع أو المستثمر.
- (٣) فرض الزكاة على أنشطة الاستثمارات في الأوراق المالية وغيرها من المجالات التي تعممها الزكاة كنظام مالي إسلامي، فالزكاة فريضة دينية، ثم هي ركن لا يسقط بالضرائب، ومن ثم يمكن للمشرع إتباع إحدى الطرق الثلاثة الآتية لمحاسبة الزكاة على نشاط الاستثمار.
- أولاً: فرض الزكاة والغاء الضرائب، لتأكد الباحث عملياً من توافر حصيلة سيادية تغني عن الضرائب إذا طبق نظام الزكاة.
- ثانياً: فرض الزكاة بجانب الضرائب، على أن تفرض الزكاة أولاً، ثم الضريبة مكملة للزكاة إذا كان للدولة هدف من فرض الضريبة.
- ثالثاً: فرض الضرائب ثم احتساب (خصم) الزكاة من حصيلة الضرائب لتصرف في مصارفها الشرعية.

(٤) فصل عائد الاسهم عن فائدة السندات وأذون الخزانة والسندات الحكومية، بحيث تظهر القوائم المالية المنشورة عائد استثمار الأوراق المالية كما يلي:

أ/٤ - عائد استثمار من الأسهم.

ب/٤ - عائد استثمار من السندات وأذون الخزانة والسندات الحكومية،

باعتبارها فائدة ربوية محرمة شرعاً، فلا زكاة فيها. ويمكن للدولة

أن تأخذ الضريبة من فائدة السندات، أما الزكاة فلا.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

فهرس مراجع البحث

مراجع البحث حسب ورودها:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- السنة النبوية: (ابن حجر العسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، نشر مكتبة عاطف بالأزهر سنة ١٩٨٠.
- ٣- ملحق الأهرام الاقتصادي - العدد التاسع - سبتمبر ١٩٩٦ د/ هشام حسبو، المعاملة الضريبية لصناديق الاستثمار.
- ٤- كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١١٧ فى ١٠/١/١٩٩٧، قانون الاستثمار، وحوافز الاستثمار، إعداد أ. محسن مجموع، مكتب شوقى وشركاه.
- ٥- دليل الضرائب، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢١ لسنة ١٩٩٨ فبراير.
- ٦- القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ (قانون البنوك والائتمان) والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قانون رأس المال.
- ٧- القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (قانون الشركات المساهمة).
- ٩- د/ عطية فياض، سوق الأوراق المالية فى ميزان الفقه الاسلامى، نشر دار النشر للجامعات، مصر، طبعة أولى ١٩٩٨م.
- ١٠- المؤتمر الضريبى الأول لمصلحة الضرائب العامة، ١٢-١٣ ديسمبر ١٩٩٨، صناديق الاستثمار الغرض والمعاملة الضريبية، بحث: رجب دسوقي عبد التواب، باحث أول بالادارة العامة لبحوث ضرائب الدخل.

- ١١- القانون ٩٠ لسنة ١٩٩٦، الجريدة الرسمية العدد (٣٥ مكرر) فى ١٩٩٦/٦/٣٠.
- ١٢- د/ محمد كمال عطية، محاسبة الشركات والمصارف الاسلامية، نشر دار الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية، القاهرة، طبعة سنة ١٩٨٤.
- ١٣- القاضى عبد الوهاب بن محمد السماوى، التعامل فى الاسلام، صنعاء، ١٣٩٩هـ.
- ١٤ - د/ عبد العزيز الخياط، الشركات فى الشريعة الاسلامية والقانون الوضعى، عمان ١٣٩٠٢هـ - ٢.
- ١٥ - صالح الخزيم، الفقه، رئاسة تعليم البنات، جدة، طبعة خامسة، ١٣٩٩هـ.
- ١٦- حسن كامل الملطاوى، فقه المعاملات، نشر مطبعة السعادة، القاهرة، طبعة أولى سنة ١٩٧٠م.
- ١٧- د/ يوسف القرضاوى، فقه الزكاة، دار الارشاد ببيروت، كبعة أولى سنة ١٩٩٦م.
- ١٨ - د/ شوقى اسماعيل شحاته، محاسبة الزكاة، دار الأنجلو المصرية، طبعة أولى سنة ١٩٧٠م.
- ١٩ - د/ يوسف قاسم، زكاة التجارة والصناعة فى الاسلام، دار النهضة العربية سنة ١٩٨٠م.
- ٢٠- د/ على احمد السالوس، الاقتصاد الاسلامى والقضايا الفقهية المعاصرة، دار التقوى للنشر والتوزيع، بليس، طبعة أولى ١٩٩٧م.

- ٢١- د/ محمد أحمد جادو، زكاة المرتبات والأجور والمهن غير التجارية بين الضريبة الموحدة وفقه الزكاة، بحث مقدم الى مؤتمر (التطبيق المعاصر للزكاة) المنعقد بمركز صالح كامل جامعة الأزهر من ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩٨م.
- ٢٢- د/ حسين حسين شحاته، محاسبة زكاة المال تطبيقاً ونظاماً، نشر دار الوفاء، طبعة أولى سنة ١٩٩٠م.
- ٢٣- محمد أحمد جادو، دراسة تحليلية لعمليات البنوك وشركات التأمين في التشريع المصرى والاسلامى وأثرها على المحاسبة والضرائب، رسالة دكتوراه، تجارة الأزهر سبتمبر ١٩٨٩م.
- ٢٤- د/ نصر فريد خاطر، مفتى الديار المصرية، كلمة فى افتتاح ندوة: التطبيق المعاصر للزكاة، ورئيس احدى جلسات المؤتمر المنعقد بالقاهرة فى جامعة الأزهر من ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩٨م.
- ٢٥- جريدة الأهرام القاهرية ٩، ١٣/٥/١٩٩٩ قوائم منشورة لصندوق الدلتا للاستثمار، وصندوق بنك مصر الدولى للاستثمار كما فى ١٢/٣١/١٩٩٨م.
- ٢٦- د/ سامى رمضان، محاسبة الزكاة فقها وتطبيقاً، نشر مكتبة تجارة الأزهر، طبعة ١٩٩٤م.
- ٢٧- أبو عبيد بن سلام، الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، نشر دار الكتب العلمية بيروت، طبعة سنة ١٩٦٠م.
- ٢٨- د/ محمد أحمد جادو، دراسات معاصرة فى محاسبة الزكاة، نشر مكتبة تجارة الأزهر، طبعة ١٩٩٦م.

- ٢٩- د/ محمد أحمد جادو، محاسبة المنشآت المالية - المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، نشر مكتبة تجارة الأزهر، طبعة ١٩٩٥م.
- ٣٠- د/ حسن كمال، د، سعيد عبد المنعم، دراسات في المحاسبة الضريبية، نشر مكتبة جامعة عين شمس، طبعة ١٩٩٥م.

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصدقات التطوعية

د/ زينب صالح الأشوح

مقدمة :

استحوذت (الزكاة) على اهتمامات الغالبية العظمى من الدراسات التى تهتم بدراسة الأوجه أو الأدوات الشرعية التى يمكن أن تكون لها أهمية اقتصادية أو اجتماعية فى رفع شأن المجتمع الإسلامى وأفراده - وذلك على اعتبار أن الزكاة فرض يتحتم على المسلم دفعها وفقا للأطر الشرعية المحددة لها ، بشكل دورى يضمن - إلى حد بعيد - ثباتها كمورد مالى وتمويل على الأقل على المستوى الكلى Macro ، فعلى أقل تقدير ، لو قام كل فرد مسلم فى المجتمع بدفع ما تستحق عليه من زكاة وقت وجوبها إلى الفئات الاجتماعية التى حددها الشرع ، بدءاً بالأقرب (نسباً أو جيرة أو...) . فما من شك أن ذلك يضمن توفير مبالغ إجمالية ضخمة ! تأتى من جميع داغى الزكاة على مستوى المجتمع الإسلامى) وتذهب إلى جميع محدودى الدخل وغيرهم من المستحقين فى ذلك المجتمع مما يساهم بشكل جذرى فى حل المشاكل التمويلية الاجتماعية والاقتصادية للفئة الأخيرة ، دون الإضرار بالمركز المالى لكل فرد فى المجموعة الأولى المانحة للزكاة ، بل ودون المساس بمعنويات أو بكرامة كل من أفراد الفئتين ، حيث أنها تمثل

(*) أستاذ مساعد اقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر "بنات"

(حقاً شرعياً) لأفراد الفئة الثانية يلتزم بدفعه أفراد الفئة الأولى كشرط ضرورى لانتمائهم إلى الدين الإسلامى الحنيف .

أما الصدقات التطوعية ، فقد يكون هناك غموض أو صعوبة فى تقييم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية - خاصة على المستوى الكلى - نظرا لعدم ثباتها ولعدم ضمان استمراريتها ولقيامها على عنصر (الاختيار) . غير أن توجيه نظرة تحليلية أكثر تعمقا فى ذلك المضمار قد ينجم عنه نتائج مختلفة عند تقييم الأهمية الاقتصادية - والاجتماعية أيضا - للصدقات المعنية وذلك ما تتم محاولة إنجازه فى الدراسة الحالية من خلال مرحلتين متتاليتين ، يبدء فى أولهما باستعراض الأنواع المختلفة للصدقات التطوعية التى تعرض لها الشرع وتوضيح موجباتها أو العوامل التى تشجع على دفعها ، والفئات التى توجه إليها ، والآثار التى يمكن أن تعود على مانحها ومتلقيها ، والضوابط التى يجب أو يفضل أن تنظمها وذلك كما جاء فى الأصول الشرعية . ويعقب ذلك محاولة لتقديم ما سبق فى صورة اقتصادية توضيحية وتحليلية وإرشادية للباحثين فى ذلك المجال وللمهتمين بشئونه ، مع التعرض إلى الأبعاد الاجتماعية التى تتداخل عادة مع النواحي الاقتصادية فى هذا الموضوع والغالبية العظمى من الموضوعات الاقتصادية الأخرى .

الهدف من الدراسة : محاولة تقييم الأهمية الاقتصادية للصدقات التطوعية على المستوى الكلى بوجه خاص ، مع التركيز على الآثار المتبادلة التى يمكن أن تنجم عن آلية عمل الميزانية العامة للدولة من ناحية وعن آلية عمل الصدقات التطوعية من ناحية أخرى .

أهمية الدراسة : محاولة التخفيف من حدة الغموض والتجاهل للدور

الاقتصاي للصدقات التطوعية والتي يغلب النظر إليها وتقييم أهميتها من الناحية التعبدية فقط وإبراز مدى أهميتها في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تمر بها مصر من إصلاح اقتصادي وخصخصة وسوق حر والتي يمكن أن تصاحبها آثار ضارة لا يستهان بها بالفئات الضعيفة ومحدودة الدخل .

منهج الدراسة : يتحتم قبل السعي نحو تحقيق الهدف المذكور من الدراسة ، ولدواعي الدقة والانضباط ، أن تعرض صورة شاملة وتحليلية وواضحة عن الصدقات التطوعية بأشكالها المختلفة وتصنيفات متميزة تساعد على إتمام التقييم الاقتصادي لها بطريقة منطقية مع استعراض الآثار والنتائج المرتبطة بها بشكل عام وبكل صنف أو مجموعة منها بشكل خاص بحيث يمكن - فيما بعد - تناول تلك الصورة التفصيلية ، من منظور اقتصادي من خلال إجراء مقارنة تحليلية بين الصورة الشرعية للصدقات التطوعية (المدعمة بالنصوص الشرعية) من ناحية ، وبين الصورة الاقتصادية لها (مدعمة بالمفاهيم والأدوات الاقتصادية) . مع تقديم دراسة نظرية تطبيقية مقارنة عن العلاقة بين الصدقات التطوعية والميزانية العامة للدولة في مصر .

حدود الدراسة : تهتم الدراسة الحالية بتقديم صورتين (عامتين) للصدقات التطوعية ، إحداها تتكون من منظور شرعي ، والأخرى من منظور اقتصادي ويقصد بالعمومية هنا هو تحديد الأطر والأبعاد والمتضمنات والآثار الرئيسية والمميزة للصدقات التطوعية ودورها ومدى تأثيرها بوضع الميزانية أو الموازنة العامة للدولة كدراسة تطبيقية نظرية مقارنة مع ملاحظة أن الدراسة الاقتصادية هنا تتضمن الأبعاد الاجتماعية على اعتبار أن

الاقتصاد علم اجتماعى طبيعته (د. زينب الأشوح ، ٩٤ ، ص ٢)

مكونات الدراسة : على ضوء ما سبق ، تقوم الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية ، يعرض فى أولها صورة توضيحية للصدقات التطوعية من الناحية الشرعية . أنواعها ، وأهم الفئات المانحة لها والمستفيدة أو المستهدفة من منحها ، والضوابط الشرعية لها والآثار والنتائج المرتقبة لها والمرتبطة بها - ويلي ذلك عرض للوضع الراهن للاقتصاد المصرى ولبعض التحديات الهامة التى يواجهها فى الآونة الأخيرة وحالة الميزانية أو الموازنة العامة للدولة - فى إطار ما يتعلق باهتمامات الدراسة الحالية . ثم يتم الانتقال إلى الفصل الثالث والأخير لتقديم صورة اقتصادية للصدقات التطوعية وتوضيح الأهمية الاقتصادية لها على ضوء ما جاء بالفصلين السابقين ، وتنتهى الدراسة بخاتمة تضم ما سبق فى حزمة من النقاط المختصرة الموضحة لما سبق عرضه ، والتوصيات التى يرجى تتبعها لتدعيم الدور الشرعى والاقتصادى المستهدف للصدقات المستهدفة خاصة فيما يتعلق بدورها فى الموازنة العامة للدولة .

والله ولى التوفيق

الفصل الأول

الصدقات التطوعية من الوجهة الشرعية

تعرف الصدقة بأنها " ما يعطى على وجه القربى لله لا المكرمه " ويقصد بكلمة (تطوعية) : اختيارية وليست فرضا لله (د . ابراهيم أنيس وآخرون ، ٧٢ ، صفحتى ٥١١ و ٥٧٠) وذلك مصداقا لقوله تعالى : ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ (البقرة ، من آية ١٨٤) .

والصدقات فى الشرع إما مفروضة - وتتمثل أساسا فى الزكاة - أو اختيارية بحيث يثاب مانحها - بشروط معينة ، ولا يعاقب من لا يقدمها إلا إذا كانت من فروض الكفاية وتم الامتناع عن أدائها- ولو أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية متباينة الدرجة ، ووفقا لحدود الدراسة الحالية فإن الشرح والتفصيل سيوجهان إلى مناقشة الصدقات الاختيارية أو التطوعية ، وذلك من خلال تصنيفها ، وتحديد الفئات المانحة لها ، والمستفيدة منها ، والضوابط الشرعية لها ، والآثار المتوقعة من منحها .

١ - ١ الأنواع المختلفة للصدقات التطوعية :

على الرغم من أن الصدقات التطوعية تقوم على عنصر الاختيار Choice . إلا أنه بالتعمق فى المنظور الشرعى للصدقات المذكورة يتأكد أن ذلك العنصر لا يتحقق بكامل معناه . فهو إما (اختيار مقيد) بضوابط شرعية معينة لصحة تحققها بمفهومها الفعلى أو لتحقيق آثارها المختلفة المستهدفة ، أو أنه (اختيار موجه) حيث أن مانح الصدقة عادة ما يقوم بتقديمها على أمل تحقيق منفعة ما تجلّى فى أسمى معانيها فى مرضاة الله سبحانه وتعالى واتقاء عقابه وذلك ما سوف يتم توضيحه فى جزء تال بمزيد

من التفصيل. إلا أنه يجدر القيام - قبل ذلك - بتوضيح الصدقات الشرعية وأنواعها . وبوجه عام فإن النصوص الشرعية من قرآن وسنة صحيحة تؤكد على أن الصدقات ليست كلها مادية ملموسة ، وإنما جزء لا يستهان منها ذو طبيعة معنوية وتعبدية غير قابلة للقياس المادى المألوف . ومن هنا يمكن أن تصنف الصدقات المعنية من خلال ثلاثة مجموعات : صدقات مادية ، وصدقات معنوية ، وصدقات تعبدية . وفيما يلي بعض الأمثلة على أنواع وأشكال الصدقات التي تضمها كل مجموعة كما جاء فى النصوص الشرعية الأصلية : -

أولاً: الصدقات المادية : دعا الله سبحانه وتعالى عباده إلى إنفاق أموالهم فى سبيله حيث أن ذلك يحدث فى أشكال متنوعة ومتداخلة كالمساهمة فى بناء المساجد والمؤسسات الصحية والتعليمية ، وذلك إلى جانب الشكل المألوف لكل مسلم وغيره وهو الإنفاق على الفقراء والمحتاجين . وفى ذلك الحث العام على الإنفاق فى الخير يقول تعالى : ﴿ ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتاً من أنفسهم كمثل جنة بربوة أصابها وابل فآتت أكلها ضعفين فإن لم يصبها وابل فطل والله بما تعملون بصير ﴾ (البقرة ٢٦٥) كما يقول تعالى : ﴿ مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم .. ﴾ (البقرة من آية ٢٦٦) .

والحاقا بالمال ، فإن الصدقة يمكن أن تكون فى شكل سلعة غذائية ، ويصدق ذلك من الحديث الشريف : " صدقة الفطر صاع من تمر أو صاع من شعير أو مدان من حنطة ، عن كل صغير وكبير ، وحر وعبد " (الدار

القطنى ، عن عمر ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ٣٧٦٢ ، ص (٧٠٣) . وإن كان هذا الحديث يتناول النوع الأول من الصدقات التى يرى البعض أنها مفروضة ، إلا أنه إذا كان هذا الشكل السلعى يتم منحه فى صدقات مفروضة - فإن ذلك يمكن أن يتحقق - بالتبعية فى الصدقات التطوعية التى تقع فى مرتبة تالية من الأهمية الشرعية بعد الصدقات المفروضة ، (كتلك التى تدفع ككفارات). ويبدو أن التمر حطى بذكره فى نصوص متعددة كشكل من أشكال الإنفاق. وقد يرجع ذلك إلى أن النخيل كان يمثل الشكل الرئيسى للثروة لدى مسلمين فى عهد الرسول ﷺ (د. زينب صالح الأشوح ، ٩٧، ص ٣٢) ، فنجد فى حديث آخر - على سبيل المثال ، عن عدى يقول الرسول ﷺ : " اتقوا النار ولو بشق تمره فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة " (مسند أحمد بن حنبل ، البخارى ومسلم ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ١١٥ ، ص ١٤) والقروض تعتبر من الوجهة الشرعية - من الصدقات المادية فقد جاء فى حديث شريف أن : " كل قرض صدقة " (حسن: الطبرانى فى الأوسط ، والحلية لأبى نعيم ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ٤٥٤٢ ، ص ٨٣٥) . ومنعا للتكرار - فسوف يتم عرض نصوص أخرى كأمثلة إضافية على ذلك النوع من الصدقات من خلال عرض أقسام أخرى فى هذا الجزء .

ثانيا : صدقات معنوية : والصدقات فى تلك الحالة لا تقوم بالمال أو بشيء مادى ، وقد لا تكلف مانحها شيئا البتة ، ومع هذا تترك آثارا معنوية - بل وقد تكون مادية أيضا - ذات أبعاد إيجابية وبناءة على متلقيها . والأمثلة على مثل هذه الصدقات عديدة وقد ورد فيها نصوص شرعية واضحة .

ومن أهم الأنواع المألوفة لمثل هذه الصدقات ، الكلمة الطيبة كما نرى من الحديث الموضح عاليه ، وكذلك إماطة الأذى عن الطريق فعن أبي هريرة رضى الله عنه : قال رسول الله ﷺ : "كل سلامى من الناس عليه صدقة ، كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين الاثنين صدقة ، وتعين الرجل فى دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ، ويكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة ، وقميط الأذى عن الطريق صدقة " (متفق عليه ، رياض الصالحين ١٢٢/٦ ، ص ٥٨) . ويتضح من هذا الحديث وجود أشكال أخرى من الصدقة المعنوية مثل إعانة أى شخص (بصرف النظر عن ديانته) على قيامه بممارسة شئون حياته المعتادة كركوب دابته ، كما يلاحظ أيضا وجود أشكال أخرى من الصدقات التعبدية التى تنتمى إلى المجموعة الثالثة من التصنيف الجارى وهى السير إلى مكان الصلاة بهدف إقامتها . وإحافا بالكلمة الطيبة ، فإن بشاشة الوجه فى وجه غيره تعتبر من قبيل الصدقات المعنوية ، فقد قال ﷺ : "كل معروف صدقة ومن المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق ، وأن تفرغ من دلوك فى إنائه " (رواه أحمد والترمذى فى صحيحه ، فقه السنة ، ص ٤٩٣) .

ثالثا : صدقات تعبدية : وعلى الرغم من اعتبار الصدقات بجميع أنواعها تعبدية كغيرها من جميع الأعمال البشرية التى يقصد بها وجه الله تعالى وبرجاء التمتع بثوابه سبحانه - أو اتقاء عقابه - غير أن هناك صدقات تتعلق بعبادات مباشرة توجه إلى الله سبحانه وتعالى ولا علاقة لها بالآخرين من البشر كالصلاة والسعى نحو مكان إقامتها - كما ورد عاليه كمثال - وكذلك مثل ذكر الله وتسبيحه - فعن أبى ذر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " يصبح على كل سلامى من

أحدكم صدقة ، فكل تسبيحة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليل صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهى عن المنكر صدقة ، ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى " (رواه مسلم ، رياض الصالحين ، ١١٨/٢ ، ص ٥٧) .

ويعتبر الإمساك عن الشر فى الشرع - بالمثل - صدقة كما قال رسول الله ﷺ لأبى موسى رضى الله عنه يمك عن الشر ، فإنها صدقة " (جزء من حديث متفق عليه ، رياض الصالحين ، ١٤١/٢٥ ، ص ٦٣)

كما أن غلبة النوم عند قيام الليل الذى اعتاد الشخص على أدائه صدقة : ففى الحديث الشريف : " ما من امرئ يكون له صلاة بالليل ، فيغلبه عليها النوم إلا كتب الله تعالى له أجر صلاة ، وكان نومه عليه صدقة " (سنن أبى داود وسنن النسائى عن عائشة ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ٥٦٩١ ، ص ٩٩٣) .

ومن الصدقات التعبدية المعنوية ، تلك التى يقوم بها الإنسان لاتقاء الوقوع فى المحارم مثل التقاء الرجل بزوجه فى الحلال اتقاء للوقوع فى جريمة الزنا مع أخرى فى الحرام . فعند مسلم ، قالوا : يا رسول الله أياتى أحدنا شهوته ، ويكون له فيها أجر ؟ قال : " أرايتم لو وضعها فى حرام أكان عليه فيها وزر ؟ فكذلك إذا وضعها فى الحلال كان له أجر " (فقه السنة ، المجلد الأول ، ص ٤٩٢) .

وتجدر ملاحظة أن التصنيف الثلاثى السابق هو تصنيف تحكمى أو تنظيمى حيث أن هناك تداخلا فى تلك التصنيفات - إما فى المعنى كما لوحظ فى الحديث السابق عرضه توا ، أو فى الجمع بين الأصناف المذكورة فى

نص شرعى واحد كما يمكن أن نتبين بالرجوع إلى ما رواه أبو ذر الغفارى رضى الله عنه حين قال : أن رسول الله قال : " على كل نفس فى كل يوم طلعت فيه الشمس صدقة منه على نفسه قلت : يا رسول الله من أين أتصدق ، وليس لنا أموال ؟ قال : لأن من أبواب الصدقة : التكبير ، وسبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، وأستغفر الله ، وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتعزل فى الشوك عن طريق الناس ، والعظم ، والحجر ، وتهدى الأعمى ، وتسمع الأصم والأبكم ، حتى يفقه ، وتدل المستدل على حاجة له قد علمت مكانها ، وتسعى بشدة ساقيك إلى اللففان المستغيث ، وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف ، كل ذلك من أبواب الصدقة منك على نفسك ، ولك فى جماع زوجتك أجر " (رواه أحمد واللفظ له ، ومعناه أيضا فى مسلم ، فقه السنة ، المجلد الأول ، ص ٤٩٢) .

ففى الحديث ذكرت الصفات الثلاث للصدقات بدءا بالتساؤل الأول الذى يدل على أن الأموال هى الشكل المألوف الذى يتم التعامل به كصدقة ، استطرادا إلى الصدقات التعيدية مثل ذكر الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وانتهاء بالصدقات المعنوية التى يستهدف بها مساعدة كل ذى حاجة وإسعاد الزوجة .

وقد يبدو للمتأمل فى هذا الحديث أن الصدقات المعنوية بمعناها المذكور عالىة تحتل المرتبة الثالثة فى الأهمية ، إلا أن ذلك ليس بصحيح ، وقد تكون هذه الفئة قد أدرجت فى المرحلة الثالثة على سبيل التصنيف واستخداما لمعيار اليسر أو الأقرب إلى قلب الإنسان ، فمما يؤكد على الأهمية (المتميزة) لمثل هذا النوع من الصدقات المعنوية ما جاء بالحديث القدسى : " إن الله عز وجل ، يقول يوم القيامة : يابن آدم : مرضت فلم

تعدنى ، قال : يارب ، كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت . إن عبدى فلانا مرض فلم تعده ؟ أما لو عدته لوجدتني عنده . يابن آدم : استطعمتك فلم تطعمني ، قال : يارب كيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ قال: أما علمت أنه استطعمك عبدى فلان فلم تطعمه ، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي . يابن آدم : استسقيتك فلم تسقني . قال : يارب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ قال : استسقاك عبدى فلان فلم تسقه ، أما علمت أنك لو سقيته لوجدت ذلك عندي " (رواه مسلم عن أبي ذر رضى الله عنه ، فقه السنة المجلد الأول ، ص ٤٩٣) . وذلك إلى جانب النصوص الشرعية الأخرى التي انفردت بالتأكيد على أهمية مثل هذه الصدقات والتي ذكرنا بعضا منها فيما سبق .

هذا ، ومن الأحاديث الأخرى التي توضح الصدقة ثلاثية الأبعاد (مادية ، معنوية ، وتعبدية) قوله ﷺ : " لا يغرس مسلم غرسا ولا يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة " (رواه البخارى) . فإن كان مجرد (غرس) نبتة صدقة فإنه يمكن أن يصنف كصدقة معنوية لأنها - طالما لم تتبع ببقية مراحل زراعة تلك النبتة من سقيا وغيرها - فهي غالبا ما تمثل مساعدة لمن قاموا بإتمام عملية استزراع تلك النبتة، كما أن الغرس أو الزرع طالما سينتج منه سلعة غذائية تؤكل فإنها تمثل - فى مراحلها النهائية - بعد الغرس والاستزراع - سلعة مادية - وإذا كان ذلك يؤدي بهدف إعمار الأرض التي استخلف فيها الإنسان ويهدف خدمة المسلمين وتقويتهم على العبادة وعلى الجهاد فإن ذلك يعتبر عملا تعبديا .

١ - ٢ أهم الفئات المانحة للصدقات والفئات المستفيدة منها :

من خلال العرض السابق لأصناف الصدقات التطوعية ، نجد أنها ليست مادية فقط ، وأنها لا تمنح في حالة الاحتياج المادي فقط - ومن ثم فإن الفئات المستفيدة من الصدقة يمكن أن تتسع لتشمل كل من يحصل على أى شكل من أشكال الصدقات التطوعية بعد أن تتحقق لها ضوابطها الشرعية . إلا أننا نلاحظ - مع ذلك - أن هناك نصوصاً شرعية تحدد الفئات المذكورة في نطاق أكثر دقة وأولويات تنظم عملية منح الصدقات على المستوى الكلى . وكملحظة ، عامة ، فقد وجد أن تلك الأولويات تبدأ بالأقارب (وفي مقدمتهم الوالدين) ودائماً ما يليهم اليتامى ثم المساكين ، وبعد هذا نجد بعض الفئات المختلفة الأخرى مثل ابن السبيل والجار القريب والخدام .. ويتضح ذلك من قوله تعالى : ﴿ يستلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل . وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم ﴾ (البقرة ٢١٥) كما يقول تعالى في أحقية ذات الفئات (الرئيسية) المشار إليها عليه : ﴿ وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى ﴾ (النساء ، من آية ٣٦) ، وتضاف فئات أخرى كالأرامل في الحديث الشريف " أنا وكافل اليتيم له أو لغيره في الجنة ، والساعي على الأرملة والمسكين ، كالمجاهد في سبيل الله " (الطبراني في الأوسط ، عن عائشة رضى الله عنها صحيح الجامع الصغير ، ١٤٣٦ - ٦٥٨ ، ص ٣١) ، والخدم في الحديث الشريف : " ما كسب الرجل كسباً أطيب من عمل يده ، وما أنفق الرجل على نفسه ، وأهله ، وولده ، وخدامه ، فهو صدقة " (سنن ابن ماجه ، عن المقدم ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، ٥٦٦٠ - ١٨٢٧ ، ص ٩٨٨) .

ومن أفضل الفئات التي يستحب التصدق لها ما تضم ذوى الرحم خاصة المبعضين الأعداء منهم ، فإن الصدقة تطفىء نيران بغضهم وتخفف من حدة عدواتهم . ولقد قال رسول الله ﷺ : " أفضل الصدقة ، الصدقة على ذى الرحم الكاشح " (متفق عليه ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ١١١ ، ص ٢٤٩) .

هذا ، ويعتبر الشرع أهل المعروف - ومنهم المتصدقين بطبيعة الحال - فى الدنيا هم أيضا أهل معروف فى الآخرة وفى ذلك يقول الرسول ﷺ : " صنائع المعروف تقي مصارع السوء ، والصدقة خفيا تطفىء غضب الرب ، وصلة الرحم تزيد فى العمر ، وكل معروف صدقة ، وأهل المعروف فى الدنيا ، هم أهل المعروف فى الآخرة ، وأهل المنكر فى الدنيا ، هم أهل المنكر فى الآخرة ، وأول من يدخل الجنة أهل المعروف " (رواه الطبرانى فى الأوسط ، وسكت عليه المنذرى ، فقه السنة ، المجلد الأول ، ص ٤٩١) .

وكما جاء فى فقه السنة فإنه لا يجوز التصدق على أجنبى بينما المتصدق فى حاجة إلى النفقة هو وأهله وأقاربه فإن لهم الأولوية فى الصدقة . فعن جابر رضى الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : " إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه ، وإن كان فضل فعلى عياله ، وإن كان فضل فعلى ذوى قرابته ، أو قال : ذوى رحمه ، وإن كان فضل فها هنا وها هنا " (رواه أحمد ومسلم ، فقه السنة ، المجلد الأول ، ص ٤٩٣) كما قال رسول الله ﷺ : "تصدقوا . قال رجل : عندى دينار . قال : تصدق به على نفسك . قال : عندى دينار آخر . قال : تصدق به على زوجتك . قال : عندى دينار آخر . قال تصدق به على ولدك . قال : عندى دينار آخر . قال : تصدق به على خادمك . قال : عندى دينار آخر . قال : أنت به أبصر " (رواه أبو داود

والنسائي والحاكم ، وصححه ، فقه السنة ، المجلد الأول ، ص ص ٤٩٣ ، (٤٩٤) .

ولقد نهى الرسول ﷺ بشكل قاطع عن إهمال النفقة على المسئولين منه فقال : " كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت " (رواه مسلم وأبو داود ، فقه السنة ، المجلد الأول ، ص ٤٩٤) .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه يجوز التصديق على الذمي والحربي وشاب المسلم على ذلك . وقد ورد ذلك المعنى في العديد من النصوص الشرعية كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ والأسير هنا حربي وهو في الغالب غير مسلم . وعن أسماء بنت أبي بكر قالت : قدمت على أمي وهي مشركة فقلت : يا رسول الله ، إن أمي قدمت علي وهي راغبة أفأصلها ؟ قال : " نعم صلى أمك " (فقه السنة ، المجلد الأول ، ص ٤٩٧)

وحتى الحيوان يمكن أن ينال من يرعاه بشكل طيب أحد أجور التصديق وهي المغفرة ، ويستدل على ذلك بالحديث المعروف الذى رواه البخارى ومسلم : " أن رسول الله ﷺ قال : " بينما رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش ، فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج فإذا كلب يلهث الشرى من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذى قد بلغ منى ، فنزل البئر فملأ خفه ماء ، ثم أمسكه بفيه حتى رقى فسقى الكلب ، فشكر الله له ، فغفر له . قالوا : يا رسول الله إن لنا فى البهائم أجرا ؟ فقال : " فى كل ذى كبد رطبة أجر " .

ومن هذا الحديث الشريف يمكن أن نستدل أيضا على أن الصدقة

المأجورة يمكن أن تمنح لكل كائن حي إنسانا كان أم غيره .

أما فيما يتعلق بالفئات التي خصها الشرع بوجوب منح الصدقات التطوعية ، فالواقع أنها تشمل - بوجه عام - كل مسلم - فكما أن زكاة الفطر (المفروضة) تفرض على كل مسلم - فإن الصدقات التطوعية - التي عرفنا أنها لا تكون مالية بالضرورة - تجب على كل مسلم أيضا - فعن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : " على كل مسلم صدقة " قال : أرأيت إن لم يجد ؟ قال : " يعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق " . قال : أرأيت إن لم يستطع ؟ قال : " يعين ذا الحاجة الملهوف " . قال : أرأيت إن لم يستطع ؟ قال : " يأمر بالمعروف أو الخير " قال : أرأيت إن لم يفعل ؟ قال : " يسك عن الشر . فإنها صدقة " (متفق عليه ، رياض الصالحين ، ١٤١/٢٥ ، ص ٦٣) .

بل إن الشرع يوجب على كل عضو .. بل ومفصل في الإنسان صدقة ولقد روى أكثر من حديث نبوى حول ذلك المعنى - ومن ذلك قول النبي ﷺ : " كل سلامى من الناس عليه صدقة ، كل يوم تطلع فيه الشمس ، تعدل بين الاثنين صدقة ، وتعين الرجل فى دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ، وبكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة ، وتميط الأذى عن الطريق صدقة " (متفق عليه ، رياض الصالحين ، ١٢٢/٦ ، ص ٥٨) .

وفى الحديث القدسى يؤكد الله سبحانه وتعالى على أفضلية المانح للصدقة على متلقيها بقوله عز وجل : " يا ابن آدم إن تعطى الفضل فهو خير لك وإن تمسكه فهو شر لك ، وابدأ بمن تعول ، ولا يلوم الله على الكفاف ، واليد العليا خير من اليد السفلى " (معجم الأحاديث القدسية ، ٩٢ ، مكرر ٥٩ ، ص ٧٦)

ولقد أوضح حديث شريف أعظم الصدقات أجرا من خلال استعراض طبيعة ووضع مانحها . فعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال يا رسول الله: أى الصدقة أعظم أجرا ؟ قال : " أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم . قلت : لفلان كذا ولفلان كذا ، وقد كان لفلان " (متفق عليه ، رياض الصالحين ، ص ٤٩)

هذا ، ولقد أجاز للمرأة التصدق من مال زوجها إذا رضى بذلك ولكن يحرم عليها فعل ذلك إذا لم يعلم بذلك أو كان غير راض عنه (فقه السنة المجلد الأول ، ص ٤٩٥) .

فعن عائشة قالت : قال النبي ﷺ : " إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها - غير مفسدة - كان لها أجرها بما أنفقت ، ولزوجها أجره بما كسب وللخازن مثل ذلك ، لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا " (رواه البخارى)

وعن أبى أمامة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول فى خطبة عام حجة الوداع : " لا تنفق المرأة شيئا من بيت زوجها إلا بإذن زوجها ، قيل يا رسول الله ولا الطعام ؟ قال: ذلك أفضل أموالنا " (رواه الترمذى وحسنه) غير أنه أشير فى ذات المرجع (فقه السنة . ص ٤٩٥) أنه يمكن استثناء النزر اليسير الذى جرى به العرف حيث يجاز للزوجة أن تتصدق به بدون استئذان زوجها .

هذا ، وقد أجاز للمسلم التصدق بكل ماله شريطة أن يكون المتصدق قويا مكتسبا صابرا غير مدين ، ليس عنده من يجب الإنفاق عليه ، ولكنه يكره أن يقوم بذلك فى حالة توافر أحد أو كل هذه الشروط (فقه السنة ،

المجلد الأول ، ص ٤٩٦) . فقد قال عمر : " أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق ، فوافق ذلك ما لا عندي ، فقلت اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوما ، فجئت بنصف مالي ، فقال رسول الله ﷺ : ما أبقيت لأهلك ؟ فقلت : مثله . وأتى أبو بكر بكل ماله ، فقال رسول الله ﷺ : ما أبقيت لأهلك ؟ فقال: أبقيت لهم الله ورسوله . فقلت : لا أسابقك إلى شيء أبدا " (رواه أبو داود ، والترمذى وصححه ، فقه السنة ، المجلد الأول ، ص ٤٩٦) .

وعلى الرغم من الطبيعة (التطوعية) للصدقات الجارى دراستها والتي تنطوى على عنصر الاختيار . إلا أن الله تواعد تاركها إطلاقا واعتبره من المجرمين ﴿ في جنات يتساءلون عن المجرمين ، ما سلككم فى سقر ، قالوا لم نك من المصلين ، ولم نك نطعم المسكين ﴾ (المذثر ٤٠ - ٤٤) ، ذلك الذى يوضح أن الصدقة التطوعية تقوم على الاختيار المقيد فى أدائها .

ومما يثير الاهتمام ويستوجب العناية بتدبره أن الإنسان ليس فقط مطلوب منه أن يتصدق ، بل يجب عليه أيضا أن (يشجع) الغير على ذلك وإلا مكذبا بثواب الله ويعقابه كما قال سبحانه : ﴿ أرايت الذى يكذب بالدين ، فذلك الذى يدع اليتيم ، ولا يحض على طعام المسكين ﴾ (الماعون ١ - ٣) .

١ - ٣ الضوابط الشرعية للصدقات والآثار المرتقبة لها :

من الاستعراض السابق ، لاحظنا تعدد النصوص الشرعية التى تناولت الصدقات التطوعية وحثت عليها وأوضحت أولويات الفئات المستهدفة لها وحتى تكتمل الصورة بمزيد من الدقة والانتضباط ، يصبح لزاما أن نستعرض الآثار المرتقبة لمثل هذه الصدقات التى يمكن أن تمثل الحافز الرئيسى لنهجها .

غير أننا قبل ذلك لا بد وأن نتعرف على الضوابط الشرعية لقبول هذه الصدقات ولضمان التمتع بآثارها ونتائجها المرجوة .

أولا : الضوابط الشرعية لقبول الصدقات التطوعية :

من أهم شروط قبول الصدقة هو أن تكون من كسب حلال طيب وفي ذلك يقول الرسول ﷺ - : " من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - فإن الله تعالى يتقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل " (رواه البخارى ، فقه السنة ، المجلد الأول ، ص ٤٩٥) . ومن هذا الحديث الشريف يتضح أن التصدق من كسب حلال لا يتقبل بحيث يثاب مانحها فى الآخرة فقط ، وإنما يحصل المتصدق بها على جزاء دنيوى فورى أيضا وهو زيادة تلك الأموال الحلال التى تصدق بجزء منها .

وعلى الرغم من أن الشرع يفضل منح الصدقة فى الخفاء ، فإن الصدقة الصريحة تقبل أيضا وما من شك أن لها آثارها الطيبة لتحفيز الغير على المحاكاة فى التصدق - وصدق الله تعالى حين قال : ﴿إن تبدوا الصدقات فنعما هى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم سيئاتكم والله بما تعملون خبير ﴾ (البقرة - ٢٧١) . غير أن المجاهرة بالتصدق له - بدوره - ضوابط تماما مثل التصدق الخفى ، وذلك بعدم المباهاة بذلك وعدم استخدامها فى إذلال المتصدق عليه أو أذيته معنويا بذلك بتذكيره المستمر بما دفعه له من صدقات .

ومن النقاط الطريفة التى يجدر التنويه إليها ، أن الإنفاق على بعض الوجوه إذا زاد عن حد معين يعتبر صدقة مأجورة ، بينما إذا حدثت الزيادة

فى الإنفاق على وجوه أخرى فإنها تعتبر من قبيل الإسراف المنهى عنه شرعا والذى لا يؤجر صاحبه عليه .

فيما يتعلق بالحالة الأولى ، نجد - كمثال - أن المضيف عليه (حق) ضيافة المضيف لمدة ثلاثة أيام ، فإن استضافة لفترة أطول كان ذلك صدقة تطوعية يؤجر عليها - فقد روى الشيخان عن أبى شريح الخزاعى رضى الله عنه قال : " سمعت رسول الله ﷺ يقول من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته قالوا وما جائزته يارسول الله قال : يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة عليه " (رياض الصالحين ، ص ١٣٦ ، ١٣٧) .

أما الحالة الثانية فتتعلق - على سبيل المثال - بالبنیان - فمثله مثل كل أى شىء يجب عدم التبذير فى الإنفاق عليه - حيث يجب أن يوضع المال فى كل ما هو صالح وبشكل غير مبالغ فيه . ومن ثم فإن النفقة المدفوعة على البنیان الضرورى للمأوى الخاصة أو لخدمة صالح المسلمين يؤجر الشخص عليه غير أن المغالاة فى تزيين البنیان وتشبيده كما يحدث فى القصور والمباني الحديثة - فإنها تشكل نفقة عقيمة مثل التراب لا نفع لها ولا أجر شرعى عليها ، وفى ذلك أن عرقيس بن أبى حزم قال : " دخلنا على خباب نعوذه وقد اكتوى سبع كيات فقال إن أصحابنا الذين سلفوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا وإنما أصبنا مالا نجد له موضعا إلا التراب ، وأن النبى ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به ثم أتينا مرة أخرى وهو يبنى حائطا له فقال (أى خباب) : " إن المسلم ليؤجر فى كل شىء ينفقه إلا فى شىء يجعله فى هذا التراب " (البخارى وصحيح ابن حبان ، وسنن ابن ماجه - فتح البارى ، جزء ١٠ ، ص ١٣٤) . وفى رواية أخرى لخباب قال رسول

الله ﷺ: " يؤجر الرجل في نفقته كلها إلا في التراب " (سنن الترمذی ، صحيح جامع الصغير وزيادته ، رقم ٨٠٠٧ - ٣١٠٠ ، ص ١٣٢٧) .

هذا ، ولا يجوز للمتصدق أن يتراجع في صدقته حيث يقول الرسول ﷺ: " مثل الذي يتصدق ، ثم يرجع في صدقته ، كمثل الكلب يقيء ، ثم يعود في قيئه ، فيأكله " (صحيح الإمام مسلم ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه ، عن ابن عباس ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، ٥٨٣٤ - ١٩١٩ ، ص ١٠١٥) .

ويجب أن تكون الصدقة من أوسط مال المانع ، لا يشترط أن تكون من أطيبه ، ولا يستحب أن تكون من شره . فقد جاء في الحديث الشرف : " ثلاث من فعلهن فقد علم طعم الإيمان : من عبد الله وحده وأن لا إله إلا الله ، وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه ، وافدة عليه كل عام ، ولا يعطى الهرمة ، ولا الدرنة ، ولا المريضة ، ولا الشرط اللثيمة ، ولكن من أوسط أموالكم ، فإن الله لم يسألكم خيره ، ولا يأمركم بشره ، وزكى نفسه " (صحيح سنن أبي داود وصحيح الجامع الصغير وزيادته رقم ٣٠٤١ - ١٣٨٢ ، ص ٥٨٣ - ٥٨٤) .

ولا تجوز صدقة المرأة من مال زوجها إلا بعلمه وبعد موافقته إلا في النذر اليسير كما سبق وأن أشرنا في جزء سابق . كما لا يجوز التصدق على أجنبي بينما المتصدق - أو من يعول في حاجة لنفقته كما أوضحنا سابقا .

ومثل غيره من الأمور ، فقد نهى الشرع عن (الإسراف) حتى في التصدق وقد تكون الحكمة من ذلك عدم إفساد المتصدق عليه وتشجيعه

على التواكل وعدم السعى إلى كسب عيشه - وفي ذلك قال رسول الله ﷺ "كلوا واشربوا ، وتصدقوا ، والبسوا في غير اسراف ولا مخيلة " (مسند أحمد بن حنبل ، سنن النسائي ، سنن ابن ماجه ، والحاكم ، عن ابن عمرو ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ٤٥٠٥ ، ص ٨٣٠) .

* وفي نفس الوقت فقد نهى المتصدق عن إحصاء ما ينفقه تطوعاً فعن أسماء بنت أبي بكر أن رسول الله ﷺ قال : " أنفق ولا تحصى ، فيحصى الله عليك ، ولا توعى فيوعى الله عليك " (مسند أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، ١٥١٣ ، ص ٣١٧) .

أما عن النذور التي يختلط على البعض اعتبارها من بنود الصدقات ، فلقد فرقها الشرع عن الصدقات واعتبرها من أدوات حث (البخلاء) على انتزاع جزء من أموالهم لإنفاقها في الخير ، حيث أن النذر يكون نفقة أو عمل خير (مشروط) بتحقيق مصلحة ما يروجوها صاحب النذر مقدماً - فإذا لم تتحقق المصلحة يوفى الفرد بنذره - ولا يفعل ذلك إلا البخيل - بينما الصدقة هي نفقة - أو عمل خير يمنحها المتصدق - آملاً - في تحقيق مصلحة معينة أو عامة قد تتحقق وقد لا تتحقق ومع هذا فهو يمنح تلك الصدقة مقدماً . ومن ثم فمن يؤدي الصدقات عادة ما لا يكون بخيلاً . وما يؤكد على غلبة صفة (البخل) على المتعاملين في النذور أنه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : لا يأتي ابن آدم النذر بشيء ، لم يكن قد قدرته ، ولكن يلقبه القدر ، وقد قدرته له ، استخرج به ، من البخيل " (معجم الأحاديث القدسية ، ٩٢ ، رقم ١٥٨ ، ص ١٩٧) .

ثانياً : الآثار والنتائج المرتبطة بالصدقات التطوعية والمشجعة لمنحها :-

إذا ما توافرت الضوابط والشروط الشرعية ، لقبول الصدقة وعدم

إبطالها ، فقد وعد الله سبحانه وتعالى المتصدق بجوائز وثوابات مختلفة ، كما أن بعض الصدقات التطوعية قد جعل الله - سبحانه - منها أداة إصلاحية أو استكمالية لسلوك بشرى معين .

فقد جعل الله سبحانه الصدقات التطوعية أحد رخص دخول الجنة حيث قال سبحانه: ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (آل عمران ٩٢) .

وعلى الجانب المقابل فقد اعتبرت الصدقة خاصة الخفية منها إحدى وسائل اتقاء نار جهنم " اتقوا النار ولو بشق قرة فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة " (مسند أحمد بن حنبل ، والبخارى ، ومسلم عن عدى ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ١١٥ ، ص ١٤) ، ولاتقاء غضب الله سبحانه وتعالى " صدقة السر تطفئ غضب الرب ، وصلة الرحم تزيد فى العمر ، وفعل المعروف يقي مصارع السوء " (شعب الإيمان للبيهقى عن أبى سعيد ، رقم ٣٧٦ - ١٤٥٣ ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، ص ٧٠٢) .

وإذا كان الميت يترك ماله فى الدنيا كما جاء فى الحديث الشريف : " يتبع الميت ثلاثة : أهله ، وعمله ، وماله ، فيرجع اثنان ، ويبقى واحد ، يرجع أهله وماله ، ويبقى عمله " (مسند أحمد بن حنبل ، والبخارى ، ومسلم وسنن الترمذى وسنن النسائى عن أنس ، رقم ٨٠١٧ - ٣١١٠ ، ص ١٣٢٨) ، فإن للميت نوعا معيناً (مستثنى) من المال يمكن أن يصاحبه فى آخره كعمل طيب له ثوابه ، وهو ما تصدق به فى دنياه للغير " أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله ؟ فإن ماله ما قدم ، ومال وارثه ما أخر " (صحيح الإمام البخارى ، وسنن النسائى عن ابن مسعود ، تخريج مشكلة الفقر ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ٢٦٩٦ - ١٢٥٥ ، ص ٥٢٤) .

كما أن الإتفاق التطوعى يخلص المتصدق من مشاعر الحزن ومنحه نوعاً من الأمان الربانى خاصة مع أهوال يوم القيامة ﴿الذين يتفقون أموالهم فى سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ (البقرة ٢٦٢) .

ولقد وعد الله سبحانه وتعالى ألا يؤدى الإتفاق التطوعى إلى نقص ما يمتلكه المتصدق من مال . " ما نقصت صدقة من مال ، وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً ، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله " (عن أبى هريرة ، مسند أحمد بن حنبل ، صحيح الإمام مسلم ، الترمذى ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ٥٨٠٩ ، ص ١٠١١) . بل إن الصدقة ستؤدى إلى زيادة مال المتصدق فى الدنيا والآخرة ﴿يحق الله الربا ويربى الصدقات ..﴾ (البقرة آية ٢٧٦) ، ﴿مثل الذين يتفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء . والله واسع عليم﴾ (البقرة ٢٦١ ، ٢٦٢) .

ولقد اعتبرت بعض الصدقات ضرورة لإستكمال قصور فى بعض مناسك الحج ﴿.. فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ..﴾ (البقرة من آية ١٩٦) . كما أنها توظف أيضاً ككفارات ﴿.. ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة﴾ (المائدة من آية ٨٩) وفى تلك الحالة تعتبر الصدقة تعبدية والزامية أيضاً

ويمكن أن تكون وسيلة للتداوى " داووا مرضاكم بالصدقة " (حسن ، أبو الشيخ فى " الثواب " عن أبى إمامة ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ٣٣٥٨) . وكذلك يمكن أن تؤدى إلى زيادة العمر وحسن العاقبة

واكتساب خصال التواضع المحبوبة " إن صدقة المسلم تزيد في العمر وتمنع ميتة السوء ويذهب الله بها الكبير والفخر " (فقه السنة ، المجلد الأول ص ٢٩١) .

ومن آثار الصدقة التطوعية دعاء الملائكة بالخير للمتصدق واتقاء دعائهم عليه بالشر " ما من يوم يصبح العباد فيه إلا وملكان ينزلان فيقول أحدهما : اللهم اعط منفقا خلفا ، ويقول الآخر اللهم اعط ممسكا تلفا " (رواه مسلم ، فقه السنة ، المجلد الأول ، ص ٤٩١) .

والتصدق على الضعفاء أحد وسائل زيادة الرزق والنصرة " ابغوني في الضعفاء ، فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم " (مسند أحمد بن حنبل ، صحيح الإمام مسلم ، صحيح ابن حبان ، الأدب المفرد للبخاري ، والحاكم عن أبي الدرداء ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم ٤١ ، المجلد الأول ، ص ٦٩) .

وأخيرا وليس بآخر فإنه إن كانت الصدقات التطوعية تنطوي على آثار دنيوية أو أخروية أو الاثنين معا أى أنها - بضوابطها الشرعية - يعود على مانحها بآثار يمكن أن تكون جارية (أى دائمة في حياة المتصدق الدنيوية ، وبعد وفاته) . ورغم أنها عادة ما تمنح في حياة المتصدق فقط ، إلا أن هناك صدقات تتصف في حد ذاتها بالاستمرارية المخلة في حياة المتصدق وبعد وفاته مثل الوقف الخيري الذي يخصصه الشخص - في حياته - في جهة من جهات الخير التي تعم فئة أو مجتمع ما - وصدق رسول الله حين قال : " إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له " (رواه مسلم عن أبي هريرة) .

الفصل الثانى

بعض التحديات المعاصرة للاقتصاد المصرى

مع التركيز على حالة الموازنة العامة للدولة

منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، مرت مصر بأحداث وتطورات كثيرة تداخلت مع تنوع السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها فى البلاد ، فإلى جانب حرب قناة السويس ، وحرب يونيو ٦٧ ، وبعدها حرب الاستنزاف ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والتوجه بعد ذلك نحو اتفاقيات السلام ، كانت هناك تطبيقات سياسية واقتصادية مختلفة من أبرزها التطبيق الاشتراكى فى الستينيات ثم التحول إلى سياسة الانفتاح على العالم الخارجى بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ - مع الاحتفاظ بالدور الريادى للقطاع العام - وها هى مصر فى الآونة الأخيرة تتجه - شأنها فى ذلك شأن الغالبية العظمى من دول العالم - نحو تطبيق سياسة السوق الحر .

وما من شك فى أن تلك التغييرات المتلاحقة وغيرها قد نالت الاقتصاد المصرى ببعض الأضرار وأدت إلى أو ساهمت في وجود مشاكل اقتصادية واختلالات هيكلية فى معظم جوانبه ، تلك التى يمكن أن نتبينها من الاستعراض الموجز التالى لبعض جوانب الاقتصاد المصرى فى الآونة الأخيرة ، مع التركيز على الموازنة العامة للدولة التى تعتبر مؤشرا هاما لحالة المجتمع الذى تمثله ، وسوف يتم العرض وفقا لمقتضيات الدراسة الحالية وفى حدود أطرها .

٢ - ١ بعض المشاكل التى يواجهها الاقتصاد المصرى والسياسات المطبقة فيه فى الفترة الأخيرة :-

من الظواهر الخطيرة التى أصبحت تشكل عبئا متزايدا على الاقتصاد المصرى الارتفاع المتزايد لمتوسطات معدلات التضخم . وقد أشارت إحدى الدراسات (د. كريمة كريم ، ٩٥ ، ص ١) إلى أن معدل التضخم بلغ نحو ٨,٥ ٪ سنويا فى المتوسط فى خلال السبعينات والثمانينات . ولقد بلغ معدل التضخم فى مصر فى أغسطس ٩٥ نحو ٩,٧٠ ٪ ثم شهد انخفاضات طفيفة فى الأشهر التالية حتى وصل إلى المتوسط الموضح فى دراسة الدكتور كريمة كريم حيث هبط إلى ٨,٤٠ ٪ فى ديسمبر ٩٥ . ويتضح ارتفاع معدلات التضخم فى مصر إذا ما قورنت بنظيراتها فى مجموعة من الدول المتقدمة (الولايات المتحدة ، كندا ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، والمملكة المتحدة) حيث أوضحت المجلة الاقتصادية لأحد البنوك المصرية (البنك المركزى المصرى ، ٩٦/٩٧ ، ص ٨٠ ، ٨١) أن المتوسط الذى تتراوح حوله معدلات التضخم فى هذه البلاد فى مارس ٩٧ حوالى ٢ ٪ فقط . غير أن ذلك الانخفاض فى المعدلات المذكورة قد لا ينطوى على دلالة مبشرة ، وذلك مثلما حدث فى إيطاليا التى انخفض معدل التضخم فيها نتيجة لتباطؤ معدل النمو الاقتصادى - أما فرنسا وبريطانيا ، فقد كان لإنخفاض أسعار واردات كل منهما أثره الجوهري على تخفيض معدلات التضخم فيهما . وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف فى معدلات التضخم نتيجة لزيادة الطلب المحلى فى كل من كندا (١,٤ ٪ فى مارس ٩٦ ارتفع إلى ٢,٠ ٪ فى مارس ٩٧) وألمانيا (من ١,٤ ٪ فى مارس ٩٦ إلى ١,٥ ٪ فى مارس ٩٧) واليابان (من ٠,١ ٪ فى مارس ٩٦ إلى ٠,٥ ٪

فى مارس ٩٧) . إلا أن المعدلات المذكورة ما زالت منخفضة فى إجمالها مقارنة بمعدلات التضخم السائدة فى مصر .

كما واجهت الدولة تدهورا خطيرا فى البنية الأساسية المادية والاجتماعية نتيجة الإهمال الماضى فى رعايتها وصيانتها وتجديدها واستكمال صورتها المناسبة للاحتياجات الفعلية لها (مجلس الشورى ٩٤، ص ٥) .

ولقد قفز عدد السكان فى مصر فى أول يناير يناير ٩٧ إلى نحو ٦١ مليون نسمة (٥١٪ ذكور و ٤٩٪ إناث) بالإضافة إلى نحو ٢,٧ مليون نسمة مصرى متواجد بالخارج . ومن ال ٤, ٦١ مليون نسمة تقدر القوة العاملة بنحو ١٧,٤ مليون نسمة (فقط !) ، لا يعمل منها سوى ١٥,٤ مليون نسمة حيث بلغت نسبة البطالة حوالى ٩,٤٪ عام ٩٥/٩٦ ولقد استهدف أن تنخفض إلى ٨,٧٪ فى عام ٩٧/٩٦ (البنك الأهلى المصرى ، ٩٦ ، ص ٤٦) . ولقد أدت تلك الزيادة السكانية الضخمة بطبيعة الحال إلى زيادة الاستهلاك العائلى إلى ١١٦,٥٠ مليار جنيه مصرى عام ٩٥/٩٦ ثم إلى ١٢١,٣٠ مليار جنيه مصرى فى عام ٩٦/٩٧ مع زيادة الطلب أيضا على الخدمات والسلع بوجه عام بما لا يتلاءم مع الموارد المحلية المتاحة مما أدى إلى زيادة الواردات . (البنك الأهلى المصرى ، ٩٦ ، ص ٥١) .

وترتب على ما سبق - ونتيجة لعوامل أخرى مساعدة تقع خارج نطاق الدراسة الحالية - تفاقم المديونية الخارجية حتى أنها بلغت ١١,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ثم تضاعفت إلى أكثر من ٣١ مليار دولار فى يونيو ٩٦ ولو أنها تراجعت قليلا إلى نحو ٢٨,٨ مليار دولار فى مارس ٩٧)

د. كريمة كريم ، ٩٥ ، ص ١ ، والبنك المركزى المصرى ، ص ٦٣) .

ونتيجة لتفاقم المديونية الخارجية والمحلية للدولة ، أصبح هناك عجزا متضخما ومزمنا فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة التى يزداد اهتمام الدراسة الحالية بها ، والتى يستهدف البرنامج الحالى للإصلاح الاقتصادى فى مصر أن يحقق تخفيضات جذرية فى جانب الإنفاق الحكومى منها وزيادة جانب الإيرادات الحكومية فى محاولة للتخفيف من حدة العجز الواضح فيها (مزيد من التفاصيل ، إرجع إلى د . كريمة كريم ، ٩٥ ، ص ٢٢ وما بعدها) . وكما ذكرت المؤلفة فى دراستها حول الأثر المتوقع من سياسات الإصلاح الاقتصادى على ميزانية الدولة ، فإنه من المستهدف أن يتم تخفيض الإنفاق الحكومى من خلال تخفيض كل من بندى الأجور ، والاستثمارات الحكومية . وتحذر الكاتبة من أن التخفيض المستهدف فى الأجور الحقيقية بمقدار ١٥٪ فى عام ٩٣/٩٢ يمكن أن يؤدى إلى تفاقم آخر فى مشكلة هيكلية بالاقتصاد القومى حيث يرتفع معدل التضخم إلى ٤٠٪ وهو ما تهدف الحكومة أصلا إلى تخفيض قيمته الأصلية .

وقبل تقديم مزيد من التفاصيل عن الموازنة العامة للدولة فى مصر وصورتها الراهنة والمخططة ، يلزم التنويه إلى أنه نتيجة للاختلالات الهيكلية التى أثقلت كاهل الاقتصاد المصرى - والتى سبق أن أشير إلى بعض منها فيما سبق - ، ومسيرة للاتجاه العام للنظام العالمى الجديد الذى تقوده الولايات المتحدة بأيد من حديد ، أصبح لزاما على مصر أن تتحول إلى نظام التخصيصية واتباع نظام السوق الحر . واستلزم ذلك كله اتباع برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادى يشرف على تنفيذه صندوق النقد

الدولى ، وإن كان ذلك قد صاحبه تحسن فى بعض قطاعات الاقتصاد المصرى ، إلا أنه أدى - مع هذا - إلى خلق وزيادة أعباء إضافية على الفئات محدودة الدخل خاصة مع ازدياد حدة مشكلة البطالة نتيجة الاستغناء عن جزء من (أوكل) العمالة فى القطاع العام الذى تم- أو جارى أو مزمع تحويله إلى قطاع خاص وفقا للسياسات الاقتصادية المستحدثة. وتزداد حدة هذه المشكلة الأخيرة نتيجة لما تتسم به طبيعة العمالة المذكورة من أنها تنطوى فى الواقع على حالة صارخة من البطالة المقنعة الذى يعانى بدوره من ارتفاع عدد العاملين الذين سيتم الاستغناء عنهم عند التحول الكامل إلى القطاع الخاص ، وصعوبة إيجاد فرص عمل فعلية لغالبيتهم مما يتطلب تكاليف ضخمة توجه فى الموازنة العامة للدولة من أجل التكفل بإعاشة هذه الفئات أو توفير دورات تدريبية لإكسابهم خبرات تتلاءم وشروط العمالة المستحدثة لتحسين فرص العمالة والتوظيف لديهم .. إن وجد أصلا طلب عليهم !! (لمزيد من التفاصيل حول مثل هذه المشاكل أرجع إلى : ايهاب الدسوقي ٩٥ ، ص ٥١ - ٧٨) .

ونظرا للأهمية الخاصة التى توليها الدراسة للموازنة العامة ، فسوف يتم الحديث عنها وعن بعض آثار السياسات الاقتصادية المستحدثة تطبيقها فى مصر عليها ، وذلك فى القسم التالى .

٢ - الموازنة العامة للدولة فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى

والتخصيصية

على اعتبار أن البعد الاجتماعى فى خطط التنمية هو الأكثر ارتباطا بالصدقات التطوعية من حيث طبيعتها والهدف من منحها ، يجدر بنا أن نذكر - بداية - أن خطط التنمية الأخيرة تضمنت زيادة فى الاستثمارات

الموجهة للخدمات الاجتماعية . ففي خلال الفترة التي تم تطبيق خطة التنمية الأولى في عام ٨٣/٨٢ . كان نصيب الخطة الخمسية الأولى من الاستثمارات المعنية يقدر بنحو ٣, ١٢ مليار جنيه ، ثم زاد نصيب الخطة الخمسية الثانية منها إلى حوالي ٥, ٢٧ مليار جنيه . (حيث شكلت تلك الاستثمارات في جملتها نحو ٢٣,٧٪ من جملة الاستثمارات المنفذة في خلال الفترة المذكورة .

هذا ، بينما زادت مخصصات الخدمات الاجتماعية في خطة التنمية الثالثة (٩٣/٩٢ - ٩٧/٩٦) إلى حوالي ٧, ٤٦ مليار جنيه (٣٠,٣٪ من جملة الاستثمارات في هذه الخطة) . ولقد وجه الجزء الأكبر منها (١٨,٥ مليار جنيه) إلى الاستثمار في قطاع الإسكان ثم خص قطاع المرافق بنحو ٣, ١٠ مليار جنيه وقطاع التعليم بنحو ٨,٨ مليار جنيه بينما لم يحظ قطاع الخدمات الصحية - برغم أهميتها البالغة - إلا بحوالي ٤, ٤ مليار جنيه فقط ولم يتبق إلا نحو ٧, ٤ مليار جنيه لتمويل الخدمات الاجتماعية الأخرى .

وقد يرجع الارتفاع في مخصصات الخدمات الاجتماعية في الخطة الجديدة إلى زيادة تكاليف إنتاج مثل هذه الخدمات إلا أن ذلك لا يمنع من كونه مؤشرا على زيادة اهتمام الدولة بمثل هذه الخدمات (مجلس الشورى ، ٩٤ ، ص ١٠-١٥) .

وكاتجاه عام يلاحظ ازدياد أثر الأبعاد الاجتماعية على سياسة الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة من زيادة الاعتمادات المخصصة - في الموازنة - للدعم المباشر للسلع والخدمات ، وقطاعات الخدمات الاجتماعية بأنواعها المختلفة (من تعليم وبحوث وشباب ، وخدمات صحية واجتماعية

ودينية ، وخدمات ثقافة وإعلام ، وتأمينات اجتماعية للعاملين بالجهاز الإدارى والمحليات والهيئات الخدمية ، والمعاشات المختلفة التى تتضمن تلك التى تقرر قبل صدور قوانين التأمينات الاجتماعية ومعاش السادات ومعاشات الضمان الاجتماعى وباقى المساعدات الاجتماعية الأخرى مثل تلك التى تقدم فى حالات الكوارث .

ومن الأمثلة على الدعم المدرج فى الموازنة العامة ، ما تتحمله الموازنة من تكاليف العمالة الزائدة ، والإعفاءات الجمركية على السلع الضرورية تهدف خفض نفقات المعيشة، وتكاليف الفرق بين أسعار صرف العملات الأجنبية التى تقوم بها الواردات والأسعار الحقيقية للعملة الوطنية .. وعلى أية حال فنجاح ترشيد الدعم يتوقف على تحديد ما هو (ضرورى) ومن هو (محدود الدخل) .

وفيما يتعلق بالخدمات التعليمية ، تشير دراسة مجلس الشورى (٩٤، ص ٢٢) إلى أن الاعتمادات المخصصة لها فى الموازنة العامة للدولة ما زالت غير كافية للنهوض الكافى بتلك الخدمات خاصة وأن الأجور والإنفاق الجارى يستوعب نحو ٧٢٪ من الاعتمادات المخصصة للتعليم فى الموازنة .

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية فمن الواضح أن المخصص لها فى الموازنة بالغ الانخفاض خاصة إذا ما قورن بارتفاع تكلفة العلاج والدواء (انظر على سبيل المثال ما جاء بدراسة مجلس الشورى ، ٩٤ ، ص ٢٤ -٢٥ . وإلى جانب تردى مستوى جودة وصيانة الأجهزة الطبية المستخدمة خاصة فى المستشفيات والوحدات الصحية العامة ، فهناك أيضا مشكلة التدنى الخطير فى مرتبات العاملين بالقطاع الصحى خاصة الأطباء الذين لا

يتعدى متوسط المرتب الشهرى للطبيب الحديث أو خبرة خمس سنوات منهم مائة جنيه فقط (لمزيد من التفاصيل عن هذه الأوضاع المتدهورة ، انظر د. زينب صالح الأشوح ، ٩٥) .

ولقد زاد اهتمام الدولة برفع المعاناة عن أصحاب المعاشات والمستحقين حيث أن أغلبهم من محدودى الدخل نسبيا ومن ثم فقد رفعت قيم المعاشات الممنوحة لهم إلى جانب زيادة عدد المستحقين لها والتوسع فى مناقذ توزيع تلك المعاشات على مستحقيها فى سائر أنحاء الجمهورية (مجلس الشورى ، ٩٤ ، ص ٢٧- ٢٨) ، وما من شك أن ذلك يتطلب مبالغا باهظة لا تتناسب والمخصصات المتواضعة التى خصصت فى الموازنة العامة للدولة والتي تقل عن ٤ مليار جنيه كما سبق توضيحه (ص٢٤) .

وعلى أية حال ، فإن المشكلة ليست فقط فى لزوم أو حتمية زيادة المخصصات للخدمات المختلفة وإنما أيضا فى كيفية تدبير المصادر التمويلية التى يمكن أن تغطى تلك الزيادة ، بل والتي يمكن أن تغطى ما تعانيه الموازنه لعامة من عجز نتيجة انخفاض الإيرادات عن النفقات ، وحتى يتضح حجم ما تعانيه الموازنة العامة للدولة من عجز وتطور ذلك الوضع فى العقد الماضى ، يمكن تأمل ما يتضمنه الجدول التالى من أرقام .

جدول (١)

تطور وضع الميزانية العامة للدولة فى الفترة ٨٥/٨٤ - ٩٧/٩٦ (بالمليون جنيه)

(١) (٢)

٩٧/٩٦	٩٦/٩٥	٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	البيان
٤٧٥٦٣	٤٢١٦٨	٣٤٢٣٠	٣٣٤٠٠	٣٣٤٦٠	الإتفاق العام
٤١٤٠٦	٣٢١٣٠	٢٣٤٨٨	٢١٢٦٧	١٩٠٢٠	الإيراد العام
٦١٥٧ -	١٠٠٢٨ -	١٠٧٤٢ -	١٢١٢٣ -	١٤٤٤٠ -	عجز الموازنة

(٣)

٩٧/٩٦	٩٦/٩٥	٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢
٦٨١٠٠	٦٣٥٠٠	٥٨٥٢٦	٥٦٢٦٤	٥٢٢٣
٦٥٣٠٠	٦٠٦٠٠	٥٥٧١٩	٥٢٥٦٧	٤٦٧٠٣
٢٨٠٠	٢٩٠٠	٢٥٢٧ -	٣٦٩٧ -	٥٥٢٠ -

(١) ، (٢) : المصدر: البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٩٦ ، العدد الثالث ، المجلد ٤٩ .

القاهرة ، ص ٨١ .

(٣) يوليو - ديسمبر ٩٦ : المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٩٧ ، العدد الثالث .

المجلد ٥٠ ، القاهرة ، ص ٧٥ .

ويتضح من الجدول السابق أن عجز الموازنة الذى نجم عن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام كان فى عام ٨٥/٨٤ يقدر بنحو ٥٤٠٠ مليون جنيه واقترب من

الضعف في العام المالي التالي وعلى الرغم من استقراره على ذات الوضع مع انخفاض طفيف في حجم العجز في عام ٨٧/٨٦ إلا أنه عاد وقفز إلى أعلى قيمة له التي بلغت نحو ١٤٤٤٠ مليون جنيه على الرغم من الإنخفاض النسبي للمنفق على الخدمات الاجتماعية في تلك الفترة . وعلى الرغم من زيادة مخصصات الخدمات المذكورة في خطة التنمية ٩٣/٩٢ -٩٧/٩٦ - كما أوضحنا سابقا - إلا أننا نشاهد هبوطا واضحا في حجم العجز الحادث حتى أنه تحول في العامين الماليين الأخيرين إلى فائض قدر بنحو ٢٩٠٠ مليون جنيه في عام ٩٦/٩٥ وأقل قليلا (٢٨٠٠ مليون جنيه) في عام ٩٧/٩٦ .

وغالبا ما يفسر ذلك الفائض في الموازنة العامة والانخفاضات السابقة لحدوثه في عبوزاتها كنتيجة لتطبيق سياسات مالية إنكماشية تفرض حتمية تخفيض الإنفاق الحكومي إلى جانب محاولة زيادة إيراداتها من خلال توسيع وتدعيم النشاط الاستثماري الذي يمكن أن يدر عائدا في جميع المجالات متضمنا مجالات الخدمات التعليمية والصحية وغيرها التي تم زيادة مخصصات الإنفاق عليها - أي أن تلك الزيادة في الإنفاق لم تكن فقط بغرض إمداد المساعدة المادية - وإنما أيضا لكي تتمكن المشروعات الاستثمارية المعنية من تحسين مستوى أدائها ومن الحصول على عوائد تغطي ما تحصل عليه من موارد مالية . كما قد يكون في تطوير مشروعات القطاع العام وبيع بعضها مكسبا أضيف إلى جانب الإيرادات العامة إما من دخل البيع لبعض وحدات القطاع العام، أو من العوائد المتزايدة من ممارسة الأنشطة الأكثر تطورا في البعض الآخر نتيجة الاهتمام بإصلاح نواحي الحلل فيه كخطوة تمهيدية لبيعه بربح أو بأقل خسارة ممكنة وفقا للخطوة الموضوعية

فى إطار سياسة التخصيصية المتبعة حديثا فى مصر والتي ما زال يجرى تطبيقها بشكل تدريجى على مراحل مخططة ومدروسة .

ويؤكد على صحة بعض ما ذكر عاليه ما جاء بدراسة (د . كريمة كريم ٩٥ ، ص ٢٢ - ٢٣) من أن برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر يستهدف تخفيض الإنفاق الحكومى ومن الأوجه المستهدفة لتحقيق ذلك أن يتم تخفيض معدلات نمو الأجور الحقيقية . وعلى الرغم من تحقق ذلك الهدف بنجاح فى الفترة الأخيرة ، تحذر الدراسة من أن ذلك قد يأتى بمشكلة تضخمية يصعب التغلب عليها .

ويغير الدخول فى مزيد من التفاصيل التى تخرج بنا عن نطاق الدراسة الحالية - فإن الموازنة العامة للدولة المصاحبة لفترة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى وسياسة التخصيصية تقوم على عدة محاور رئيسية تستهدف بوجه عام حسن استخدام الموارد المتاحة وتغطية العجز فى الموازنة بالكامل من المصادر المحلية وعدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجى إلا فى الضرورات القصوى التى لا يتواجد معها بديل تمويلى محلى .. وذلك تجنباً للوقوع فى مصيدة العجز التمويلي للموازنة مرة أخرى .

وتتلخص أهم المحاور التى تقوم عليها الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٩٨/٩٧ فيما يلى :-

١ - ضبط وترشيد الإنفاق العام الحكومى بالتخلص من الإنفاق المظهرى والاهتمام ببرامج الصيانة واستغلال المخزون .

٢ - زيادة الناتج المحلى الإجمالى للتمكن من زيادة الدخل القومى ورفع مستويات معيشة أفراد المجتمع .

- ٣ - الالتزام بسداد كافة متطلبات خدمة الدين العام المحلى والخارجى .
- ٤ - العمل على تحسين النظام الضريبي وتخفيف الأعباء الضريبية على المواطنين
- ٥ - الاستمرار فى تنفيذ السياسات المالية التى تساهم فى خفض عجز الموازنة العامة للدولة بما لا يتجاوز ٢ , ١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى .
- ٦ - توفير الاعتمادات اللازمة لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن أهم مصادر تمويل الموازنة الجارية الضرائب العامة على المبيعات والخدمات إلى جانب الأشكال الأخرى من الضرائب والجمارك ، والإيرادات من مبيعات بترولية وفائض قناة السويس وفائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام وفائض البنك المركزى ولقد قدر أن تحقق الموازنة العامة للدولة ٩٨/٩٧ فائضا يقدر بنحو ٥ مليار جنيه بزيادة ٢٣,٨ ٪ مما حدث من فائض فى العام الماضى .

والسؤال الذى يطرح نفسه بعد هذا العرض الموجز للموازنة العامة للدولة فى الماضى والحاضر والمستقبل القريب ، وكذلك بعد استعراض بعض المشاكل والأوضاع الاقتصادية التى تعتبر تحديات على الاقتصاد المصرى أن يواجهها ويتغلب عليها .. أين دور الصدقات التطوعية بين كل ما سردناه ؟ ولزيد من التحديد والدقة .. ما هو الدور الذى يمكن أن تلعبه الصدقات التطوعية كمصدر تمويلى يمكن أن يساهم فى تجنب حدوث عجز والاحتفاظ بوجود فائض دائم فى الموازنة العامة للدولة ؟ وكيف وبأى شكل يمكن أن يقوم عليه هذا الدور ؟ ذلك ما سوف نحاول التعرف على إجابات تقريبية أو تصويرية له من خلال الفصل التالى والأخير من الدراسة الجارية .

الفصل الثالث

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للصدقات لتطوعية

ودورها فى تدعيم الموازنة العامة للدولة كمثال

تم فى الصفحات السابقة من الدراسة عرض عام وموجز للشقين الأساسيين اللذين تقوم عليهما وهما الصدقات التطوعية ، والموازنة العامة للدولة وملحق بهما بعض التغيرات الاقتصادية المعاصرة فى مصر وخاصة فى الآونة الأخيرة . ويتبقى لكى يكتمل الهدف من الدراسة ، تقديم صورة تحليلية مقارنة بين هذين الشقين فى محاولة لاستنباط الأهمية الاقتصادية للصدقات التطوعية ومدى وجود دور تبادلى - أو منفرد - بين آلية عمل الصدقات التطوعية - كما تم تعريفها سابقا - وبين آلية عمل الموازنة العامة للدولة كما تم التوضيح فى الفصل السابق . غير أن الصورة لا يمكن أن تستقيم قبل تقديم صورة تمهيدية لما تنطوى عليه الصدقات التطوعية - كما وصفها الشرع وحددها - من أبعاد اقتصادية واجتماعية ويمكن أن يكون لها دور إيجابى فى مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة لمصر - ولأية دولة إسلامية أخرى .

٣ - ١ نظرة تحليلية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للصدقات التطوعية الشرعية

من التعريف اللغوى والشرعى للصدقة (ص ٤ من الدراسة) يتضح أن تحققها يرتبط بشرط ضرورى وهو الملكية الخاصة لما يتم التصديق منه ولكن مع ذلك فإن هذا الشرط الضرورى ليس كافيا لمنح الصدقة طالما لم تتوافر الرغبة والإرادة الصادقة والحررة فى منحها ، خاصة إذا لم يكن الوازع

الدينى كافيا لدى الشخص بالقدر الذى يبصره بالفوائد الدنيوية والدينية الجملة التى يمكن أن تعود إليه من منح هذه الصدقة ، حتى وإن كانت لن تكلفه شيئا ماديا أو معنوية كما أوضحنا فى أصنافها من قبل .

وعلى افتراض توافر الشرطين الضرورى والكافى لمنح الصدقة (وهما الملكية الخاصة لما يتم التصديق به والرغبة والإرادة الصادقة والحررة فى منحها) ، فإن الفوائد التى يمكن أن تعم المتصدق والمصدق عليه بلغة الاقتصاد يمكن أن تتمثل فى العديد من الأشكال نذكر منها ما يلى : -

- إن الصدقات التطوعية تنطوى حتما على منفعة مشتركة تبادلية بين الأطراف المتعاملة بها - فإن كانت فى شكل منحة مالية خالصة لمحتاج فهى تشكل مصدرا إضافيا للدخل لدى هذا المحتاج ، وتمكنه من زيادة استهلاكه ، الذى يؤدى - على المستوى الكلى - إلى زيادة الطلب الكلى الفعال ووفقا لنظرية كينز ، فإن ذلك سوف يؤدى بدوره إلى تنشيط الاستثمار والتوسع فى استغلال الموارد المتاحة (ومنها ستكون الممتلكات الخاصة للمتصدقين إما بشكل مباشر فى صورة إنتاج يخصهم أو بشكل غير مباشر فى حالة استثمار مدخراتهم المودعة بالبنوك أو التوسع فى الاستثمار بالشركات التى لهم أسهما فيها .. الخ) ، وذلك الذى سوف يؤدى بدوره إلى خلق فرص جديدة للعمالة والتوظيف والإنتاج الذى يمكن أن يعود بالنفع المزدوج على المتصدق - كمنتج أو كعامل - والمتصدق عليه الذى قد يساعده ما يحصل عليه من صدقات مادية أيضا على تنفيذ مشروع تجارى أو إنتاجى أو حرفى صغير فى حدود ما قد يتجمع لديه من موارد مالية محدودة (ويقصد بمالية هنا معناها الواسع الذى يشمل النقود والسلع وما شابههما كما أوضحنا فى الفصل الأول) ، وذلك الذى قد يساهم فى رفع

المستوى المعيشي للفرد المتصدق عليه - على المستوى الجزئي - ثم يعم أسرته النووية ، ثم أسرته الممتدة أو أقاربه أو غيره من أفراد المجتمع إذا ما أحسن استخدام ما حصل عليه من صدقات متجمعة متضمنة (حقه) الشرعى فى الزكاة المفروضة على القادرين . ومن ذلك النموذج البسيط يمكن تصور كيف أن الله سبحانه وتعالى يضاعف الصدقة وينميها كحبة القمح ، وكيف أن المال لا ينقص من صدقة تدفع منه . ولو أن الشرط الضروري لتحقيق النماء الدنيوى للصدقة - بلغة الاقتصاد - هو ترشيد استغلال الصدقات الممنوحة وتوجيهها إلى مستحقيها الفعليين .

والمستحق للصدقة الذى يتوقع منه تحقيق الآثار الاقتصادية الإيجابية من منحها له ليس بشرط أن يكون معدوما بحيث يعطى ما يكفيه قوت يومه ، إنما يمكن أن يمثل شخصية اقتصادية تتمتع بالحدود الدنيا من المعيشة التى تكفل له ظروفًا مواتية ليكون فردًا منتجًا ومستهلكًا رشيدًا فى المجتمع بشكل يسهم فى بنائه وفى دفعه قدما . وعلى اعتبار أن القرض صدقة - كما أوضحنا سابقا - ، فإن المعنى المعروض توا يتأكد بكتاب عمر بن عبد العزيز الذى أرسله إلى ولاته بالأقاليم : أن اقضوا عن الغارمين ، أى أدوا عنهم ديونهم من بيت المال ، فكتب بعضهم إليه : إنا نجد الرجل له المسكن والخدام ، وله الفرس ، وله الأثاث فى بيته !! يعنى : أيجوز أن نقضى عنه ؟ فكتب عمر : لا بد للرجل من المسلمين من مسكن يأوى إليه رأسه ، وخدام يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، وأثاث فى بيته ، ومع ذلك قهو غارم ، فاقضوا عنه ما عليه من الدين . (د. يوسف القرضاوى ، ٩٥ ، ص ٣٨٣ - ٣٨٤) .

هذا ، ولقد ظهر اتجاه فكرى اقتصادى جديد (فى منتصف

السبعينات) ، يركز على " الهجوم على الفقر " و " الحاجات الأساسية " Basic Needs ، ومحاولة تحديد الحاجات (الأساسية) التي لا تكفل فقط للإنسان أن يعيش ، ولكن أيضا أن يحيا حياة بشرية طبيعية - ولقد اقترح استخدام استراتيجيتي " الهجوم على الفقر "

و "الحاجات الأساسية " كأساليب بديلة لعمليات التنمية بعد أن ثبت فشل عمليات التنمية التقليدية التي اتبعتها الدول النامية سابقا وكان ممن تبينوا هذه الأساليب الجديدة منظمة العمل الدولي (ILO) (لمزيد من التفاصيل ، ارجع إلى د. زينب صالح الأشوح ، ٩٧، ص ١٠٥ - ١٠٦) . لقد اعتبرت تلك اتجاهات حديثة للتنمية مع أن الإسلام جاء بها حين شجع بنصوصه المختلفة على الصدقات المفروضة والتطوعية وما شابههما كما سبق وأوضحنا في الفصل الأول . وبكلمات أكثر دقة ، فإن الصدقات التطوعية - بكل أنواعها و ضوابطها ووفقا للفئات المستهدفة التي عرضناها سابقا - تعتبر أداة اقتصادية اجتماعية فعالة في تطبيق استراتيجية القضاء على الفقر وتوفير الحاجات الأساسية لكل مواطن التي لا تتمثل فقط في حد الكفاف " إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى " (طه ١١٨ ، ١١٩) ولكن أيضا في حد الكفاية كما سبق توضيحه عليه .

والأولويات المرتبطة بمن يمنح الصدقة تقوم علي النظرة الجزئية Micro أولا حيث يجب أن توجه الصدقة إلى صاحب المال نفسه ثم والديه اللذين يمثلان أصل وجوده ثم من يعمل ثم خادمه إن وجد .. (ارجع ص ١٠) ثم تنتهي إلي تعميمها على المستوى الكلي Macro حيث يجب أن تعمم على كل مخلوق نافع علي وجه الأرض كما ورد في قصة سقيا الكلب كمثال (ص ١١) . ولذلك بعد اقتصادي اجتماعي لا يخفى على فطن - فإن تحسين

الوضع المادى للفرد يساعد على خلق شخصية اقتصادية قوية وإيجابية وقادرة على العطاء " المؤمن القوى خير وأحب عند الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير .." (مسند أحمد بن حنبل ، صحيح الإمام مسلم ، سنن ابن ماجه ، عن أبى هريرة ، صحيح الجامع الصغير وزيدته ، ٦٦٥٠ - ٢٢٧٦ ، ص ١١٢٩) .

ويزيد من أهمية ذلك أن يكون الفرد راعيا لأسرة ومن ثم فيجب أن تتوافر فيه سمات القوة والقيادة التى تمكنه من توجيهها بسلاسة إلى جانب مسئوليته على رعايتها المادية والأدبية " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته .. " ، وطالما أن المصير داخل الأسرة الواحدة مشترك من الناحية الاقتصادية ، فإن التصديق على أفراد الأسرة ، ومن يعول لا شك سيعود على الجميع بارتفاع المستوى المعيشى للأسرة .. وإن تحقق ذلك على المستوى الفردى ، ثم العائلى ، ثم على مستوى البيئة المحيطة .. فإن ذلك سوف يؤدى تلقائيا إلى الارتفاع الكلى لمستويات معيشة جميع أفراد المجتمع - ليس بيد (خفية) كما ذكر آدم سميث من قبل ، وإنما كنتيجة منطقية لتنظيم الجهود المربئة والملموسة فى القضاء على الفقر والمساءلة داخل كل دائرة صغيرة بواسطة القادرين ماديا الذين يقعون فى ذات الدائرة . ولأن المجتمع يتكون من دوائر متعددة ومتداخلة ، فسوف يسرى الانتعاش الكلى تلقائيا من خلال تسرب النتائج الإيجابية لمنح الصدقات على المستويات الجزئية أولا . ولا تقل الصدقات المعنوية والتعبدية أهمية حتى من الناحية الاقتصادية عما أوضحنا مثالا لها فى الصدقات المادية . فإذا كان الاقتصاد الوضعى قد اهتم بتقديم نظرية عن (المشاعر) و (الإشباع) انظر مزيد من التفاصيل عن ذلك فى د. زينب صالح الأشوح ، ٩٧ ، فإن

الإسلام (منيع كل العلوم الدنيوية والدينية حتى قبل ظهور الإسلام كرسالة محمدية) ، عني بالمشاعر الإنسانية واعتبر الصحيح منها بمثابة عناصر إيجابية دافعة للاقتصاديات وللأفراد قدما : تنطوي المشاعر المنحرفة على اتجاهات مدمرة تساهم في هدم كل تقدم من خلال صور متعددة نراها الآن واضحة في شكل الجرائم الاقتصادية وأدوات التخفي من العقاب الديوى منها مثلما نجد في ظاهرة غسيل الأموال القذرة كمثال صارخ على هذه وتلك .

وحتى يصح كل فرد في البشرية إيجابيا وعضوا نافعا في المجتمع ، فقد منح فرصته لكي يصبح متصدقا في حدود ما يمتلك من موارد أو قدرات ، فقد تكون في شكل إمالة الأذى عن الطريق (والتي تتضمن أبعادا اقتصادية خطيرة تتعلق بالمساهمة في علاج التلوث البيئى الذى أصبح يمثل ظاهرة عالمية خطيرة) ، وقد تتم في شكل كلمة طيبة (والتي ثبت أثرها الاقتصادى الإيجابى بدليل أن كثير من رجال الأعمال والعلماء وغيرهم يقومون بأعمال بناءة ليس بهدف مادى وإنما بهدف الشهرة أو التمتع بكلمات المديح والثناء . غير أن المديح في حالة الصدقة لا ينطوى على الجانب الهدام فى النوع الدارج لأنه يشترط - لقبوله شرعا - أن يخلو من النفاق والرياء والمصلحة الشخصية ، وأن يكون مديحا فى محله ، وأن يكون مؤديا حتما إلى منفعة دنيوية أو أخروية فعلية ، ولا يؤدي إلى الإضرار بقائله أو بمستمعه ﴿ ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾ (ق، ١٨) . والتبسم فى وجه الآخرين مثله مثل الكلمة الطيبة يمكن أن يقلل من إقرار هرمون الادرينالين فى جسم متلقى مثل هذه الصدقات المعنوية بما يساعد على التخلص من أية مشاعر احباط أو اكتئاب ، فيساعده ذلك

بدوره على الإنتعاش والعطاء الإنتاجى البناء فى دائرة نشاطه . وذلك بدوره
ينعكس على المتصدق خاصة حين يرى أثر الطيب لما فعله، فيجتاحه شعور
بالسلام وبالرضا مما يساعده هو الآخر على الإقبال على عمله بحيوية
ونشاط.

والعدالة بين الاثنين التى أشير فى الحديث الشريف أنها صدقة (ارجع
إلى ص ٦) إذا ما طبقت فى مجال الإنتاج والنشاط الاقتصادى لحفزت
الهمم وأدت حتما إلى رفع معدلات الإنتاجية ، حيث يضمن الجاد فى عمله
أن هناك من يقدر ذلك - ولو بالكلمة الطيبة - فيعطى المزيد والمزيد حتى
يستغل كل طاقاته ، بينما يدرك المقصر فى عمله أن تكاسله أو تواكله أو
عدم جديته فى أداء عمله ستنتهى به إلى الصفوف الخلفية بين قرنائه ،
فيعود - إن أجلا أو عاجلا - إلى الجدية والإتقان مدفوعا بلسعات المضار
التي تلحقه من جراء سوء سلوكياته العملية - ويلاحظ إذن - أن العدالة
البناءة المقصودة فى الإسلام لا تقوم على المساواة المطلقة ، وإنما تقوم على
الاختلاف والتفاوت فى العطاء والمعاملة بين الناس كل على قدر عمله
وإخلاصه واتقانه فى أدائه ، وصدق الله تعالى حين أوضح لنا ذلك المبدأ
الشرعى العام ونتائجه الإيجابية فى كلمات مختصرة شاملة وذلك فى قوله
تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو
فضل على العالمين ﴾ (البقرة : من آية ٢٥١) وبطبيعة الحال ، لن يحدث
ذلك الدفع والتنافس بين البشر بشكله الصحى الإيجابى إلا بالعدل فى
التعامل مع الغير وفقا لما ذكرناه توا .

ومن الأشكال المعنوية الأخرى للصدقة - على سبيل المثال مساعدة
الشخص على ركوب راحلته أو مركبته - باللغة المستحدثة وفقا للتغيرات

الراهنه ومساعدته فى حمل متاعه ، وذلك أيضا يمكن أن يمثل عاملا من عوامل رفع أداء الإنتاج والنشاط الاقتصادى حيث أن مثل تلك المساعدات وغيرها ، تخفض من (الوقت) المستغرق والطاقة المبذولة فى أدائها ، وبالتالي يمكن أن تتيح للشخص العامل دورات استثمارية أكثر عددا وكفاءة عما إذا كان سيقوم بكل أعماله وحده بدون مساعدة الآخرين لأنه فى الحالة الأخيرة سيستخدم أعضاء وحده بينما فى الحالة الأولى ستكون هناك أعداد أكثر من ذات الأعضاء البشرية التى تقوم بالعمل الإنتاجى مما يمكن أن تغنى أيضا عن الآلات والأجهزة (الرافعة مثلا) التى قد لا يستطيع العامل محدود الدخل على الاستعانة بها عند الحاجة .

وقبول الإسلام لذات الصدقات الممنوحة لغير المسلم لا ينطوى على سماحة ونقاء فقط ، إنما أيضا على حكمة وبصيرة ثاقبة ، فحتى لو تحدثنا عن المجتمع المسلم ، فإنه حتما سيضم غير مسلمين ، وإن قدمت لهم ذات الصدقات ساد جو ودى يساهم فى القضاء على (تكلفة الفرصة البديلة) التى يمكن أن تتمثل فى الضغائن والعدوات والإنقسامات نتيجة للتنعصب الدينى من جميع الأطراف .

* تلك التى إن حدثت يمكن - بدورها - أن تؤثر على آلية النشاط الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع وأن تؤدى إلى حدوث اختلالات فى صفوف القائمين عليه وإلى اختلالات فى الآلية الكلية للإنتاج ، مما يعرقل - بالتالى - عملية تقدم المجتمع ككل وتنميته .

وحتى الصدقات التعبدية التى قد يظن البعض خلوها من الأبعاد الاقتصادية فجده غير ذلك ، فإن كان (ذكر الله) صدقة تعبدية - على سبيل المثال - فإن قيام الشخص بذلك حتى أثناء العمل أو ممارسة النشاط

الاقتصادي يذكره دائما بربه وشوابه ويعقابه فيحرص على اتقان عمله " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه " وهو في تلك الحالة لا يتطلب الرقابة والإشراف الإداريين لأنه يفترض أن ذكره لله بلسانه أو في قلبه يذكره بالرقابة الإلهية فيجعله دائما في الموضع السلوكي والأدائي الصحيح للعمل والإنتاج ، وكذلك فإن الإمساك عن الشر الذي يعتبر نوعا آخر من الصدقات المعنوية ينطوى على بعد اقتصادي ، حيث أن الأجر الذي يمنح للممسك عن الشر يكون مقابل (تكلفة) الضرر الذي كان يمكنه أن يحدث في حالة القيام بذلك الشر والذي كان يمكن أن يناله وحده أو ينال الآخرين وحدهم أو غالبا أنه كان سينال الجميع بالأذى الذي يمكن أن يؤثر سلبيا على مستوى الأداء والإنتاج لولا أن المتصدق أمسك عنه . كما أن الإمساك عن الشر يتوافق وهدف (إعمار الأرض) الذي بعث الإنسان إلى الأرض ليقوم بتحقيقه ، بينما القيام بالشر يعتبر عائقا لإعمار الأرض لأن ذلك يتم بإيعاز من الشيطان الذي توعده الإنسان بحثه على فعله حتى يدمر نفوذه ومكانته الأثيرة التي من أجلها اختاره الله سبحانه وتعالى - دون المخلوقات الأخيرة كخليفة لله في الأرض وفي إعمارها .

واعتبار غلبة النوم عند قيام الليل صدقة يمكن أن يشتق منه معيارا اقتصاديا يساعد على تقييم الأداء والإنتاجية والأجر على ذلك ، فإذا كان الشخص يستغل كل إمكانياته ومواهبه ويوظفها في عمله ، فإن توقفه عن العمل لبرهة (بأجازة مؤقتة مثلا) ، لا يعنى توقف الأجر الذي يحصل عليه في حالة أدائه لعمله لأنه ما زال في حالة عمل ، فتوقفه المؤقت هذا يحدث لأسباب خارجة عن إرادته وليست نتيجة لإهمال متعمد من ناحيته .

ونظرا للمحدودية المطلوبة في حجم الدراسة لطبيعتها كببحث منفرد ،

فسوف يتم التوقف عند هذا الحد عن استعراض الأبعاد والإيجابيات الاقتصادية للصدقات التطوعية وننتقل للجزء الأخير من الدراسة الذي يتناول دور هذه الصدقات في الموازنة العامة للدولة .

٣-٢ دور الصدقات التطوعية في تدعيم الموازنة العامة للدولة

من الاستعراض السابق للموازنة العامة يلاحظ أنها تشبه (بيت المال) ولكن في شكل يختلف نوعا عما كان عليه وقت الدولة الإسلامية القديمة - فالموازنة العامة بإيجاز شديد تمثل دليل مبدئي لمخصصات مختلفة ، وللمصادر التمويلية التي يمكن الاستعانة بها لتغطية هذه المخصصات على المستوى الكلى . أما بيت المال ، فهو وعاء (فعلى) لموارد تمويلية من مصادر مختلفة ، ويستهدف إنفاقها على مصارف تتحدد وفقا لضوابط شرعية معينة منها كفالة وإعالة من لا عائل له كما جاء في الحديث الشريف: " من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك كلا فإلى الله ورسوله وأنا وارث من لا وارث له ، أعقل عنه وأرثه ، والحال وارث من لا وارث له ، يعقل عنه ويرثه " (مسند أحمد بن حنبل ، وسنن ابن ماجه ، صحيح الجامع الصغير وزيادته) ، كما قال تعالى في مسئولية أغنياء المجتمع تجاه فقرائهم ﴿ وفي أموالهم حق للسائل والمحروم ﴾ (الذاريات ١٩) .

وإذا كانت الضرائب والقروض والفوائض المتحققة في القطاع العام تمثل الدعامات الرئيسية لجانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة في العصر الحديث ، فإن الموارد التمويلية للدولة الإسلامية الأولى كانت تصنف في فئتين رئيسيتين : موارد دورية تمثل الدعامات الرئيسية للموارد التمويلية في بيت مال المسلمين وتتكون من الزكاة والحراج والجزية والعشور ، وموارد غير دورية وليست سنوية ومن أهم أنواعها خمس الغنائم والفىء والتركة

التي لا يوجد ورثة لها ، وكل مال لا يعرف له مستحق ، وما قد يحصل عليه بيت المال من قروض لا ربوية (لمزيد من التفاصيل ، انظر : د . عوف محمد الكفراوي ، ٩٧ ، ص ٣٦ - ٨٤) .

والى جانب الموارد السابقة يوجد مورد إضافي هاما يتمثل فى الصدقات التطوعية والتي يؤكد الدكتور عوف الكفراوي (٩٧ ، ص ٨٥) ما ذكرناه من قبل من أنها إلزامية الأداء ولكنها اختيارية فى حصتها المقتطعة من مال المتصدق بها . ويوضح الدكتور عوف أن القادرين إذا قدموا صدقات (أو حصصا تطوعية) لا تفى بمطالب المجتمع ، كان لولى الأمر أن يحدد المبلغ الواجب تحصيله على ضوء ما تلبه الحاجات الضرورية للمجتمع ثم يتولى تحصيله من الأفراد القادرين كل حسب مقدرته المالية ، ويضيف المؤلف أن لولى الأمر حق فرض الضرائب لتغطية الاحتياجات التي لم تف بها الموارد التمويلية الفرضية وأهمها الزكاة ، وهو على حق فيما قال بدليل أنه قد روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : " إن فى المال حقا سوى الزكاة " ثم تلا قوله تعالى : " ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة " (البقرة: ١٧٧) . وكما أشير فى ذات الدراسة للدكتور عوف الكفراوي (٩٧ ، ص ٨٧) إلى ما قاله له الشاطبى فى الموافقات : (إذا خلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى مال يكفيهم ، فلإمام إذا كان عادلا أن يوظف على الأغنياء بما يراه كافيا لهم فى الحال إلى أن يظهر مال فى بيت المال) .

وبالإضافة إلى الضوابط الشرعية للصدقات السابق عرضها فى

الفصل الأول ، فإن هناك قيودا هاما يجب أن يراعى فى حالة الاستعانة بالصدقات فى بيت المال وهو عدم الإسراف فى أجور العاملين عليها مع الحرص على تدنية تكاليف تحصيلها وتوزيعها إلى أقل قدر ممكن . وفى ذلك يقول أبو يوسف الخراج للخليفة هارون الرشيد : " فإن وليتها (الصدقة) رجلا ووجه من يوثق بدينه وأمانته ، أجريت عليهم من الرزق بقدر ما ترى ، ولا تجر عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة " (د . عوف الكفراوى ، ٩٧ ، ص ٨٩ - ٩٠) ويجب أن يكون جانب الإنفاق من مورد الصدقات التطوعية قائما على الحق والعدل فى توزيعه على الأوجه المستحقة حيث أكد على ذلك المعنى قول رسول الله ﷺ : " العامل على الصدقة بالحق كالغازى فى سبيل الله حتى يرجع " (أبو عبيد - الأموال - فى : د . عوف محمود الكفراوى ، ٩٧ ، ص ١٠٤) . ويمكن أن تتجلى أهمية هذين القيدين فى الحرص على تعظيم الجزء الممنوح بالفعل إلى الفئات والجهات المستهدفة أصلا من تقديم الصدقات المعنية .

والواقع أن الصدقات التطوعية بتلك الضوابط الموضحة عالياً يمكن أن تدرج كمورد من موارد تمويل الموازنة العامة وكأحد بنود إنفاقها ومخصصاتها أيضا . وإلى جانب تدنى تكاليف التعامل بها والإخلاص والعمل فى توزيعها مع أخذ رغبات المتصدقين فى كيفية تخصيص ما يقدمونه فى الاعتبار كتوجيهها إلى تمويل الخدمات الصحية أو الثقافية الدينية مثلا - فإنه يجدر أيضا أن تستكمل الصورة المثالية فى التعامل بأنواع أخرى من الصدقات المعنوية والتعبدية كأن يتم اختيار العاملين على تحصيلها وتوزيعها من أصحاب الوجوه البشوشة والهمم المخلصة فى العمل ، وبحيث ينوى العامل عليها أن يكون ذلك لوجه الله تعالى ويسعى إلى

تخصيصها في أوجه استثمارية تنفق وفقاً للأحكام الشرعية الغراء ،
ويفضل أن توجه - بدرجة أولى - إلى التنمية البشرية وخدماتها (مثل
الخدمات الاجتماعية من صحية وتعليمية ودينية .. الخ) ، حيث يعتبر ذلك
هو الشق الأساسي من التنمية الشاملة للمجتمع . ولو أن ذلك لا يقلل من
أهمية المخصصات التنموية غير البشرية - خاصة إذا ما كانت توجه للإنفاق
على المرافق والمصالح تخدم جماعات المسلمين مثل إعداد جيش إسلامي قوى
﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله
وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في
سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون ﴾ (الأنفال ، ٦٠) .

وتحقيقاً للضوابط الشرعية المذكورة ، يجب أن تكون القروض التي
يتم الحصول عليها كمورد تمويل في الموازنة العامة قروضا بدون فوائد حتى
يمكن اعتبارها (صدقات) كما جاء في الحديث الوارد (صفحة ٥) وذلك ما
يساهم في التخلص من تكاليف خدمة الدين العام أو التخفيف عنه .

ولقد ذكر د. عوف محمود الكفراوي (٩٧ ، ص ١٢٩ - ١٣٦) أن
نققات خدمة الدين العام لم تكن موجودة في الدولة الإسلامية الأولى حيث
كانت هناك مصادر تمويلية كافية وتستخدم بشكل كفء يتيح تكوين فوائض
في بيت المال . وفي بعض الحالات التي يحدث فيها عجز تمويل استخدام
أسلوب (تعجيل) دفع الزكاة (أي تحصيل فريضة الزكاة من بعض القارين
قبل ميعاد استحقاقها) . وإذا نظرنا إلى الصدقات التطوعية (وشبهه
التطوعية كالكفارات) على المستوى الكلي ، فإنه يمكن اعتبارها مصدراً
آخرًا رئيسياً لتدعيم الزكاة أو ما عجل منها في تغطية القصور التمويلي في
الموازنة العامة المقدرة وفيما يتم إنجازه بالفعل مما خطط بالموازنة المعنية

كبديل أولى للقروض خاصة الأجنبية منها .

غير أن ضمان وجود حجم فعال من حصيلة الصدقات التطوعية يمكن أن يتأثر سلباً أو إيجاباً - ببعض بنود الميزانية - مثل الضرائب (حيث أنه كلما ارتفعت الضرائب المفروضة على المواطنين كلما أدى ذلك إلى انخفاض فرص حدوث فوائض كافية لتقديم صدقات بأحجام تكفى لأداء أدور فعلية وإيجابية فى المساهمة فى تمويل الموازنة العامة وتدعيمها) . وبكلمات أخرى ، يمكن تصور وجود علاقة تبادلية Trade Off بين الضرائب من ناحية وبين الصدقات التطوعية من ناحية أخرى غير أن الفارق الجوهرى بين هذين المصدرين أن الأولى تدفع بشكل منظم وبمعدلات يتم تحدها من قبل الدولة ويشرف على دفعها متخصصون معينون مما يجعلها مصدراً أكثر ضماناً وأكبر حجماً وقيمة من الصدقات - حيث أن الصدقات لا يوجد رقيب على دافعها ولا حافز إلا الحافز الدينى والأخلاقى الذى يجب أن يكون متغفلاً داخل الإنسان لحثه على دفعها .

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض متوسط الدخول الحقيقية يقلل من فرصة وجود فوائض نقدية يمكن التصديق بها للغير ، خاصة إذا لم تكن هذه الدخول غير كافية لتحقيق حد (الكفاية) الذى يكفل مستوى معيشى لائق بمركزه الاجتماعى .

وإن كان ارتفاع الضرائب وانخفاض الأجور يمكن أن يؤثر سلباً على حجم الصدقات التطوعية التى يمكن أن تتضمنها الموازنة العامة للدولة . فإن هناك عاملاً آخر أكثر أهمية يمكن أن يصل تأثيره السلبى على حجم الصدقات فى الموازنة العامة إلى أن يصل بها إلى الصفر وهو عدم وجود بند (أصلاً) فى الموازنة العامة التقديرية أو الفعلية يخص الصدقات التطوعية

سواء كان ذلك فى جانب الاستخدامات أو فى جانب الإيرادات . (أنظر على سبيل المثال : البنك الأهلى المصرى ، ٩٧ ، ص ٤٣ - ٥٢ ، والبنك المركزى المصرى ، ٩٧/٩٦ ، ص ٣٥٠٢٩ و د. عوف محمود الكفراوى ، ٩٧ ، ص ١٣٢ - ١٣٦) .

والواقع أن الصدقات التطوعية يمكن أن يكون لها وضع مزدوج فى الموازنة العامة للدولة - أحد شقيها يكون مسجلا فى جانب الاستخدامات فى بند يتعلق بالخدمات الخيرية وبالأعمال التطوعية شاملة لدورات تدريبية للعاملين عليها وأجور ومهايا المحترفين منهم وكذلك التكاليف الأخرى المرتبطة بتقديم مثل هذه الخدمات والأعمال ، ويدرج الآخر فى جانب الإيرادات فى بند يتعلق بالصدقات التطوعية المالية أو القيمة المالية للخدمات التطوعية التى يمكن أن تقوم - أو قدمت - مجانا مقومة بمتوسط أسعارها وأجورها فى أسواقها المخصصة (مثل العلاج المجانى فى التخصصات المختلفة، وتخصيص جزء من وقت بعض الأفراد للاستماع إلى الشكاوى والمساهمة فى إيجاد حلول لأصحابها ، وأعمال المحاماة والتدريس المجانية .. الخ) . ويمكن تسجيل ذلك بشكل منفصل إجمالى لكل الإيرادات التطوعية بمختلف أنواعها ، أو بترحيل كل نوع منها إلى البند الرئيسى المتعلق به ولكن فى جزء منفصل متفرع منه ، كالحاق القيمة المالية للتدريس المجانى لبند فرعى للضرائب المتحصلة من قطاع التعليم ، والحاق القيمة المالية للعلاج المجانى ببند فرعى للضرائب المتحصلة من قطاع الصحة وخاصة العيادات الخاصة والمستشفيات الاستثمارية .. وهكذا

والواقع أننا إذا نظرنا - بتأمل - إلى مصادر تمويل الاستثمارات المختلفة التى تشمل القطاع المختلفة (زراعة ، صناعة ، بترول ، كهرباء ،

تشبيد ، إنتاج سلعي ، نقل واتصالات ، قناة السويس ، تجارة ، مال ، تأمين ، مطاعم وفنادق ، خدمات إنتاجية ، ملكية عقارية ، مرافق عامة ، تأمينات اجتماعية ، خدمات حكومية ، خدمات شخصية واجتماعية (نجد أنها تتركز في أربعة مصادر أساسية : -

التمويل الذاتي ، وبنك الاستثمار القومي ، وقروض أجنبية ، ومنح ومعونات أجنبية . (لمزيد من التفاصيل ، أنظر إلى د. السيد عبد المولى ، يوليو ٩٦ ، ص ٣٠٢ - ٣٠٤) .

ويوحى العرض السابق إجمالاً بتساؤل يبحث عن إجابة من الدراسات المتخصصة : لماذا يوجد بند (منح ومعونات أجنبية) ولا يوجد بند (منح ومعونات تطوعية) ، فإذا قال قائل لأن الموارد التمويلية المحلية لا تكفي بدليل اللجوء إلى الاستعانة بالبند السابق تعتبر الإجابة قاصرة لأن هناك العديد من المواطنين العاملين في الخارج (عمالة دائمة أو مؤقتة) يتمتعون بدخول في نطاق المستويات العالمية المرتفعة للدخول ، كما ينطبق ذات الحكم على طبقة رجال الأعمال الأثرياء التي ظهرت في الآونة الأخيرة بشكل متنام.

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد تبين مما سبق أن الصدقة التطوعية تنطوي على صدقات (شبه مفروضة مثل الكفارات ومن ثم فإن (إجمالي) الصدقات في ظل تلك الأمور يمكن أن تكون بندا مستقلا تحت المسمى المقترح . ويزيد من قابلية جدية تنفيذ ذلك أن تخصص جهة رسمية متخصصة في قبول الصدقات التطوعية بأشكالها المختلفة وحصر الاستخدامات وأوجه الإنفاق التنموية الاجتماعية التي يمكن أن توجه إليها وكيفية توزيعها داخل الموازنة العامة للدولة ، ويزيد من أهمية الاقتراح

المذكور أن تحصل الصدقات على مراحل : أولها داخل مؤسسات دينية منفردة مساجد وكنائس مثلا ، ثم ترحل الصدقات الممنوحة من أصحاب الديانات المختلفة لتصب في مؤسسة موحدة توجه استخداماتها للفئات وللجهات المستحقة بأولويات تتفق ورغبات مستحقيها ولكن بشرط أن يظل تنفيذها في إطار الخطة التنموية والاجتماعية للدولة .

خاتمة وتوصيات

تبين مما سبق ، أن الصدقات التطوعية هي صدقات (اختيارية مقيدة) فإن كان يبدو أن المسلم مخير في منحها ، فإنه موجه في الواقع توجيهها إلهيا بأن يتصدق بأشكال مختلفة مدفوعا بأسباب متنوعة . كما أن الصدقات التطوعية لها ضوابط وحدود شرعية لا بد من تحققها لكي تؤتي ثمارها المرجوة دنيويا وأخرويا كأن تكون من وجهة حلال ولوجه الله .

وتعتبر الصدقات التطوعية ثلاثية الأبعاد ، قد يتحقق جميعها في بعض أصنافها أو يتحقق أحدها أو اثنين منهما في بعضها الآخر . والبعد الأول المألوف للجميع وهو البعد المادي الذي يقاس عادة بالمال ، ويتمثل الثاني في البعد المعنوي الذي ينطوي على عنصر المشاعر والسلوكيات غير المادية ، أما البعد الثالث فيمكن أن يطلق عليه البعد التعبدى الذي يتمثل في عبادات مباشرة لله سبحانه وتعالى مثل الصلاة والتسبيح .

ولقد أوضحت الدراسة وجود أبعاد اقتصادية متعددة للصدقات التطوعية - بأصنافها الثلاثة المذكورة عاليه - فالصدقات المالية يمكن أن تلعب دورا مثيلا لما يلعبه أى مورد مالى مثل زيادة دخل المتصدق عليه وزيادة الاستهلاك الفردى الذى يسهم فى إجماله إلى زيادة الطلب الكلى الفعال فيؤدى بدوره إلى تنشيط الاستثمار وزيادة الإنتاج مما يخلق مزيد من الطلب على العمالة إلى آخره مما يتضح من آثار مضاعف الدخل أو الاستثمار . ومن أوضح الأمثلة على خطورة عنصر (المعنوية) الحروب المعنوية أو الباردة التى تحدث بين الدول الكبرى ذات القوى العسكرية والاقتصادية المتكافئة والتى يمكن أن تقلب موازين القوى بينها مثلما حدث مع الاتحاد السوفيتى الذى انهيار مؤخرا ، نتيجة لإنهزامه فى الحرب المعنوية

بينه وبين الغرب .

وإن كان هناك ما يسمى بعلم النفس الإداري الذي يتضمن في بعض أهدافه كيفية إعداد القائد أو الإداري أو رجل الأعمال الناجح من خلال معالجة علمية معينة لسيكولوجية إدارية مستهدفة ، فإن الصدقات المعنوية والتعبدية يمكن أن تقوم بدور أقوى في توجيه السلوك الإنتاجي والإداري توجيهها رشيدا بشكل يضمن استمرارية صلة العبد بربه بما يضمن تجديد حيوته ونشاطه بحيث يستطيع الاستمرار في عمله بإتقان وبدون كلل والتغلب دائما على صراعات العمل وعقباته المختلفة .

ولقد اتضح أن الصدقات التطوعية ليس لها بندا خاصا في الموازنة العامة للدولة مع أن الأخيرة تتشابه كثيرا في شكله الإجمالي العام مع بيت المال في الدولة الإسلامية الأولى . وفي ذلك الوقت ، كان الإسلام يجيز استعمال حصيلة الزكاة مقدما في بعض حالات الحاجات التمويلية لبيت المال إذا لم تكفى موارده الفعلية التغطية التمويلية لها - لذا ، فإنه يقترح إعطاء مزيد من الاهتمام بتحصيل الصدقات التطوعية وإدراجها في الموازنة العامة . ومن أهم التوصيات المقترحة لتعميق الدور الإيجابي للصدقات التطوعية في الموازنة :-

١ - إدراج بند مزدوج للصدقات التطوعية في جانب (الاستخدامات) كمخصصات موجهة للإتفاق على العلاج وغيره وجانب (الإيرادات) كمصادر تمويلية في شكل نقدي، أو في شكل خدمات أو سلع مجانية تقوم نقدا وفقا لمتوسطات الأسعار الجارية للخدمات أو السلع المثيلة في السوق وذلك مثل تقديم خدمات صحية مجانية لعدد معين من الحالات في العيادات الخاصة .

٢ - إنشاء جهة رسمية لاستقطاب الصدقات التطوعية من أصحاب الديانات المختلفة وحث المصريين العاملين بالخارج أو أصحاب ذوى الدخل المرتفعة على دفع صدقات دورية فى مقابل منح امتيازات دينية مشجعة مثل التحفيظ المجانى للقرآن أو إشراك المتصدق فى تخصيص الصدقات بين الاستخدامات الدينية المختلفة على المستوى القومى .

٣ - اقتداء بالإعفاءات الضريبية المرتبطة بإنشاء مسجد بالمبنى السكنى ، يقترح أيضا منح بعض الإعفاءات الضريبية لمن يقدم صدقات فى حدود معينة للجهة الرسمية المقترحة.

٤ - تخصيص أوجه إنفاقية واستثمارية مدروسة ومحددة للصدقات التطوعية يتوافر فيها الشرعية ، وتميز بالنماء ، مثل إنشاء وحدات علاجية زهيدة العائد تكفل للعاملين فيها أجورا تيسر لهم حياة معيشية كريمة إلى جانب تيسير العلاج الكفء لمحدودى الدخل . وتقديم نشرة دورية بأوجه التمويل الفعلية من تلك الصدقات بحيث يتاح لدافعيها التعرف على مدى جدية استغلال ما قدموا من صدقات الذى يؤثر على عنصر (الثقة) إيجابا فيشجعهم على تقديم مزيد من الصدقات - أو قد يكون سلبا فيقل حجم الصدقات مما ينبه المسؤولين على تعديل خططهم وأنشطتهم أملا فى استعادة تلك الثقة .

٥ - وأولا وقبل كل شئ يجب بث الوعى الدينى فى نفوس وعقول أفراد المجتمع من خلال التعليم الرسمى وغير الرسمى وأيضا من خلال الجهاز الإعلامى ، والاهتمام بالترغيب فى عمل الخير والتبصير بأبعاده الاقتصادية والعلمية التى تتماشى مع المناخ المدى السائد .

٦ - الاهتمام برفع دخول العاملين فى المواقع الحيوية مثل الوحدات الصحية والتعليمية الخاصة حتى يتمكنوا بدورهم من تقديم جزء مجانى من خدماتهم بما يساهم فى تخفيض الإنفاق العام على مثل هذه الخدمات .

٧ - تدريس العمل التطوعى وأبعاده وآثاره وكيفية القيام به فى جميع المراحل التعليمية، بل إدخاله مع مقررات محو الأمية بحيث يساهم ذلك فى خلق شخصية (كرامة) تعرف كيف تعطى الآخرين وليس فقط كيف تأخذ منهم .

٨ - إعداد ونشر كتيب دورى قومى بأهم الأعمال الخيرية القومية التى تمت والتى يستهدف القيام بها والموارد التمويلية اللازمة لتغطيتها والفئات المستفيدة منها ، ويعناوين الجهات الرسمية التى يمكن إبداء الصدقات التطوعية فيها كدليل إرشادى للراغبين فى التصديق .

٩ - مراعاة (جغرافية) تخصيص إنفاق الصدقات وفقا لمواقع تحصيلها ، فذلك يزيد من حافز المتصدقين لخدمة الأماكن التى يقيمون فيها على أمل أن يرتد إليهم ذلك فى صورة خدمات أو فوائد قومية مثل ازدياد فرص التعليم الدينى والعلاج منخفض التكاليف .

قائمة المراجع

- ١ - د . ابراهيم أنيس ، د. عبد الحليم منتصر ، عطية الصوالحي ، محمد خلف الله أحمد ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢ م ، المعجم الوسيط ، الطبعة الثانية ، القاهرة
- ٢ - الإمام أبى الحسن نور الدين على بن سلطان القارى ، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م . معجم الأحاديث القدسية الصحيحة ، المكتب العلمى للنشر والتوزيع ، الأهرام ، القاهرة.
- ٣ - د. إيهاب الدسوقي . ١٩٩٥ ، التخصيصية والاصلاح الاقتصادى فى الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٥ ، القاهرة .
- ٤ - البنك الأهلى المصرى ، ٩٦ ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، المجلد التاسع والأربعون ، القاهرة .
- ٥ - البنك الأهلى المصرى ، ٩٧ ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثانى ، المجلد الخمسون ، القاهرة .
- ٦ - البنك المركزى المصرى ، ٩٧/٩٦ ، المجلة الاقتصادية ، العدد الثالث ، المجلد السابع والثلاثون .
- ٧ - د. زينب صالح الأشوح ، ٩٤ ، الاقتصاد التطبيقى بين المجالات العلمية المختلفة ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- ٨ - د. زينب صالح الأشوح ، ١٩٩٥ م ، " تقييم اقتصادى لوحداث تنظيم الأسرة فى مصر " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة .
- ٩ - د. زينب صالح الأشوح ، ١٩٩٧ ، الاقتصاد الوضعى والاقتصاد

الإسلامي : نظرة تاريخية - مقارنة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة . ١٠ - د. السيد عبد المولى ، يوليو ١٩٩٦م ، " الأهداف الأساسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة ٩٧/٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ " ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٤٣ ، السنة السابعة والثمانون ، القاهرة .

١١ - د. عوف محمد الكفراوي ، ١٩٩٧ ، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي** ، الطبعة الأولى ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية.

١٢ - د. كريمة كريم ٩٢/٩١ ، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي (٩٢/٩١) في مصر " مؤخر التحديات المعاصرة للاقتصاد المصري من المنظور الإسلامي ، في الفترة من ٢ - ٣ يونيو ١٩٩٥ ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، القاهرة

١٣ - محمد ناصر الدين الألباني . ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، الفتح الكبير ، الطبعة المجددة والمزينة والمنقحة ، إشراف زهير الشاويش ، المجلدين الأول والثاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت - دمشق .

١٤ - الإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين** ، المكتبة القيمة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .

١٥ - مجلس الشورى ، ١٩٩٤ ، **التقرير المبدئي للجنة الشئون المالية والاقتصادية عن موضوع : البعد الاجتماعي في فلسفة الحكم وسياسات الدولة** ، دور الانعقاد العاوي الرابع عشر ، القاهرة .

١٦ - د. يوسف القرضاوي ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م ، **دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي** ، مكتبة وهبة ، القاهرة .

الملاحات

التأجير التمويلي من منظور إسلامي

دكتور/ محمد عبد الحليم عمر (*)

تقديم:

يعقد المركز دورياً كل أسبوعين حلقة نقاشية في صورة مجلس علم يشارك فيه مجموعة من العلماء والباحثين لمناقشة إحدى القضايا الاقتصادية من منظور إسلامي وذلك بغرض تبادل الآراء حولها والتقيف الذاتي للمشاركين ثم إلقاء الضوء على القضية في جميع جوانبها ومحاولة الخروج بنتائج تساعد في توضيح موقف الإسلام منها، وعادة ما يتم إختيار قضايا المناقشة من القضايا الخلاقية والمستحدثة.

وقضية اليوم تدور حول أسلوب جديد من أساليب التمويل والمعاملات وهو (التأجير التمويلي)، وهي قضية جديرة بالمناقشة للآتي:

- أن التأجير التمويلي من الأنشطة التي دخلت إلى كثير من البلاد الإسلامية ومنها مصر التي صدر بها القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ في شأن التأجير التمويلي، ولائحته التنفيذية.

- أن بعض البنوك الإسلامية تستخدم التأجير التمويلي كأحدى صيغ التمويل والاستثمار.

(*) أستاذ المحاسبة مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر

- أنه رغم العمل بصيغة التأجير التمويلي في البلاد والبنوك الإسلامية إلا أنه يوجد خلاف فقهي كبير حول مدى جواز هذه الصيغة شرعاً.
- أن هناك خلطاً في المفاهيم الأساسية لصيغة التأجير التمويلي وجوانبها التطبيقية مما يؤدي إلى عدم وضوح حقيقة المقصود منها وبالتالي يصدر الحكم عليها سواء من الناحية الشرعية أو التطبيقية من حيث المزايا والعيوب بشكل غير سليم.

وحسب المتبع في الحلقات النقاشية فإنه تعد ورقة عمل أولية حول القضية المطروحة نتناول تجلية جميع الجوانب الخاصة بها لتسهيل إجراء النقاش حولها والخروج بنتائج تفيد المهتمين بها.

وفي ضوء ما سبق نعد هذه الورقة التي نتناول فيها أمرين رئيسيين هما:

الأمر الأول: التعرف على صيغة التأجير التمويلي بتناول المصطلحات والمفاهيم الأساسية لها وخصائصها ثم حقيقتها.
الأمر الثاني: الجوانب الفقهية بتناول مدى توافق القواعد والأحكام الشرعية فيها ثم ذكر أهم الفتاوى والتوصيات الفقهية التي سبق صدورها عن هذه الصيغة.

والله ولي التوفيق

١- التعرف على صيغة التأجير التمويلي

بناء على نص القاعدة الفقهية التي تقول «الحكم على الشيء فرع عن تصوره» سوف نتناول في هذا القسم من الورقة التعرف على صيغة التأجير التمويلي بشكل يمكن من ادراك حقيقتها وحتى يمكن بيان موقف الشريعة الإسلامية منها وذلك في الفقرات التالية:

١/١: خلفية تاريخية مقارنة.

٢/١: المصطلحات والمفاهيم المتصلة بالتأجير التمويلي.

٣/١: خصائص التأجير التمويلي وحقيقته.

١/١: خلفية تاريخية مقارنة:

تصنف صيغة التأجير التمويلي ضمن صيغ التمويل بالائتمان^(١) والتي أصبحت من مظاهر الاقتصاد المعاصر، والتمويل بالائتمان قد يرتبط بعمليات حقيقية كما في البيع بالأجل والايجار، وقد ينفصل عنها كما في القروض، وصيغة التأجير التمويلي من الصور التي يرتبط فيها التمويل بعمليات حقيقية هي الايجار والبيع معاً، ولذا فإنها تاريخياً تمثل إمتداداً وتطويراً لهذه الصور، ونبين ذلك في تحليل مبسط، بأن البيع بالأجل يتضمن ائتماناً يمنحه البائع للعميل في صورة تأجيل الثمن وسداده بعد مدة إما دفعة واحدة أو على أقساط

(١) التمويل هو نقل القدرة التمويلية من جهات الفائض إلى جهات العجز، وهو قد يكون بالمشاركة في ناتج الاستخدام أو يكون ديناً في ذمة جهات العجز ديناً تجارياً بتقديم سلعة أو عين، أو ديناً تقليدياً بتقديم مبلغ من المال.

دورية بحسب قدرة العميل المالية، وبما أن أى عملية ائتمان تتطوى على مخاطر تتمثل جملة في احتمال عدم إمكانية البائع تحصيل الثمن المؤجل أو الباقي منه، ونظراً لأن ملكية السلعة تكون قد انتقلت للمشتري فإنه يصعب على البائع اللجوء إلى استرداد السلعة المباعة لاستيفاء حقه، وعلاجاً لذلك وجد في القانون ما يعرف «بالشرط الواقف أو المانع» والذي يعنى به الاشتراط في عقد البيع على عدم تصرف المشتري في السلعة حتى سداد كامل الثمن للبائع أو تعليق انتقال ملكية السلعة حتى تمام سداد الثمن وفي إجراء آخر قريب من ذلك أجازت بعض القوانين بقاء السلعة المباعة مملوكة للبائع حتى يسدد المشتري كامل الثمن فيما يعرف «بالبيع بالتقسيط مع حفظ حق الملكية».

ورغم اتساع نطاق العمل بهذا الأسلوب، إلا أنه لم يمكن من مواجهة مخاطر عدم السداد من ناحية فضلاً على منافاته لحقيقة البيع الذى يعرف بأنه نقل ملكية المبيع للمشتري والثمن للبائع، وبالتالي لم تأخذ به كثير من قوانين دول العالم.

هذا ولما كان الإيجار يمثل إحدى صيغ التمويل عن طريق تقديم المؤجر عيناً أو أصلاً للمستأجر لينتفع به مع بقاء ملكية العين للمؤجر حقيقة وقانوناً وشرعاً، لذلك جمع بين صيغة التأجير والبيع بأن يتم التعاقد على تأجير العين لمدة معينة بأجرة تريد على أجرة المثل لتغطية ثمن السلع وفي نهاية المدة تنتقل ملكيتها للمستأجر، وظهر بذلك عقد التأجير البيعى والذي يتم بين بائع السلعة (وبصفته مؤجراً) وبين مشتريها (وبصفته مستأجراً)، ثم تطور الأمر بوجود طرف ثالث دخل العملية بصفته ممولاً يتولى شراء السلعة من البائع

ويدفع ثمنها له بناء على طلب المستأجر، ويقوم هذا الممول بالتعاقد مع المستأجر بتأجير السلعة له وهو ما يعرف بالتأجير التمويلي الذي ظهر منذ الخمسينات من هذا القرن.

وانتشر التعامل بهذه الصيغة على نطاق واسع عالمياً خاصة بالنسبة لمجالات الطائرات والحاسبات الإلكترونية والآلات والمعدات والمباني وغيرها، ثم بدأ التعامل بهذه الصيغة يتناقص في السنوات الأخيرة وظهر ما يسمى بالتأجير شبه التمويلي^(١).

أما في مصر فرغم صدور قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ٩٥ منذ ثلاث سنوات فإنه لم يلاحظ وجود عمليات تأجير تمويلي في السوق المصرية، وبالنسبة للبنوك الإسلامي فإن قليلاً منها يطبق هذه الصيغة ولكن بأسلوب آخر اسمه «التأجير المنتهي بالتمليك» وهو في حقيقته يختلف قليلاً عن التأجير التمويلي كما سيرد في الفقرة التالية.

٢/١: المفاهيم المتعلقة بالتأجير التمويلي:

من الناحية القانونية والشرعية فإن هذه الصيغة مركبة من عدة عمليات (تأجير - بيع - تمويل) ومن أجل ذلك وجدت عدة مصطلحات عند تناولها

(١) د. محمد السيد أبو العز "المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار" هيئة المحاسبة

للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين ١٩٩٦.

المستشار محمود فهمي د. منير سالم، د. عبد الله سالم - التأجير التمويلي -

١٩٩٧ ص ١٣٧ - ١٤٠.

ورغم أن كلا واحد منها له مفهوم مختلف وإجراءات تطبيقية والتزامات قانونية مختلفة، فإن كثيراً من الكتاب يخلطون بينها مما يتطلب معه الأمر توضيح هذه المصطلحات والمفاهيم لنتمكن من الوصول إلى حقيقة صيغة التأجير التمويلي من بينها، ونبدأ أولاً ببيان المفاهيم المبنية عليها، أو المفاهيم الأساسية.

١/٢/١: المفاهيم الأساسية: (الإيجار - البيع - التمويل)

أ - الإيجار: وهو عقد: «تمليك منفعة مدة معلومة بعوض معلوم»^(١).
ب - البيع: ومن تعريفه: «عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين أو منفعة على التأييد لا على وجه القربة»^(٢).
وبذلك يتضح أن الفرق بين البيع والإيجار، أن البيع يقع على العين ومنافعها تبعاً والإيجار يقتضى ملكية المنافع دون العين التى تظل ملكاً لصاحبها.
كما أن الإيجار يفيد ملكية المنفعة مدة معلومة، أما البيع فينتقل الملكية على وجه التأييد أى ليس مؤقتاً.

ج - أما التمويل بمعناه العام فهو تدبير الأموال أو الموارد اللازمة للنشاط الاقتصادى سواء كان من الموارد الذاتية للشخص أو من غيره، والتمويل من الغير يسمى أئتمناً ويقوم على نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض إلى الفئات التى تحتاجه لاستخدامه في النشاط، وكل من هذه العقود

(١) المبسوط للرخسى ٧٤/١٥، الأم للشافعى: ٣٥٠/٣، المعنى لابن قدامة ومعه الشرح الكبير: ٣/٦

(٢) الموسوعة الفقهية - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ٦/٩.

الثلاثة يمكن أن تتم منفصلة، كما يمكن أن تتم مجتمعة، وصيغة التأجير التمويلي تمثل صورة لإجتمع العقود الثلاثة معاً.

ونظراً لأن الشكل القانوني لهذه الصورة يركز على التأجير لذلك بدأ مسامها بلفظ التأجير غير أنه لإجتمع العقود الثلاثة فيها أوجد مسميات ومصطلحات أخرى كثيراً ما يتم الخلط بينها رغم أن لكل منها مفهوماً مغايراً للآخر وإجراءات مالية وقانونية مختلفة.

وسوف نحاول في الفقرة التالية تحرير هذه المصطلحات والمفاهيم.

٢/٢/١: المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالتأجير:

وفي هذا المجال يمكن التفرقة بين نوعين رئيسيين من التأجير هما:

١/٢/٢/١: التأجير التشغيلي: وهو عقد الإيجار العادي والمتعارف عليه، إذ لا يتضمن سوى انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة مقابل أجره يتفق عليها ولمدة معينة ونظراً لأن هذا النوع يطبق بشكل متسع وفي جميع المجالات ومنذ أزمان بعيدة لذلك فإن كثيراً من التعريفات التي ترد له تأتي على مفهوم المخالفة للأنواع الأخرى التي تتضمن (التأجير - التمويل - البيع).

ومن تعريفاته^(١)، «التأجير التشغيلي هو ما يكون عادة لمدة تقل عن العمر الإنتاجي للعين المؤجرة ولا يتضمن حقاً للمستأجر بشراء العين عند نهاية العقد، كما أن المؤجر لا يلقى فيه عبء التأمين والصيانة والمسئوليات

(١) د. منذر قحف "سندات الإجارة والاعيان المؤجرة" المعهد الإسلامي للبحوث

والتدريب بجدة - ١٩٩٥ - ص ١٥.

الأخرى المتعلقة بالعين المملوكة على المستأجر» وهناك قيد آخر يجب ذكره وهو أن أقساط الأجرة تكون لمقابلة الانتفاع بالعين فقط دون استرداد جزء من تكلفة العين المؤجرة.

٢/٢/٢: التأجير المقترن بعقود أخرى (بيع - تمويل) وتوجد تحته عدة أنواع ومصطلحات هي:

أ - التأجير البيعي، وهو تأجير عين معينة لمدة من الزمن على أن تنتقل ملكية العين للمستأجر في نهاية مدة الإيجار وهذا النوع يماثل تماماً في طريقة احتساب القسط والإجراءات المالية والمحاسبية عقد البيع بالتقسيط مع حفظ حق الملكية مع اختلاف التسمية إلى تأجير بدلاً من بيع، وهو ما أكدته المشرع المصري في المادة ٤٣٠ من القانون المدني المصري الصادر عام ١٩٤٨ حيث جاء ما نصه: «إذا كان البيع مؤجل الثمن جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية إلى المشتري موقوفاً على استيفاء الثمن كله، ولو تم تسليم المبيع. فإذا ما وفيت الأقساط جميعاً، فإن انتقال الملكية إلى المشتري يعتبر مستنداً إلى وقت البيع، ويسرى ذلك ولو سمي المتعاقدان البيع إيجاراً. ويطلق شراح القانون على هذا النوع «الإيجار الساتر للبيع لذا فإنهم يرون أنه رغم تسميته بالتأجير فإن حقيقة بيعاً محضاً»^(١).

ويلاحظ أن من أهم خصائص هذا العقد أنه يراعى في تحديد أقساط الإيجار استرداد المؤجر تكلفة العين المؤجرة إضافة إلى هامش ربح وعائد أو

(١) د. عبد الرازق السنهوري "الوسيط في شرح القانون المدني" دار الجامعات المصرية: ١٧٧/٤ - ١٨٢.

فائدة على الرصيد المتبقى بعد سداد كل قسط، وبالتالي فقسط الإيجار هنا يزيد عن قسط الإيجار التشغيلي لنفس العين المستأجرة، هذا مع مراعاة أن هذا العقد يطلق عليه من وجهة نظر المستأجر «بالتأجير الشرائي، أو الشراء التأجيري» وهو عادة يتم بين منتج أو مالك السلعة والمستأجر دون وجود طرف ثالث ممول.

ويعرف التأجير البيعي، بأنه «عقد يملك فيه المستأجر العين المؤجرة عند نهاية مدة الإجارة حكماً بنص العقد دون ثمن»^(١) لأن المستأجر سده ممثلاً في أقساط الإيجار التي دفعها خلال مدة عقد الإجارة مع ملاحظة أن تملك المستأجر للعين في نهاية المدة يتم بموجب عقد التأجير البيعي دون حاجة إلى إبرام عقد جديد.

ب - الإيجار المنتهي بالتمليك، أو الإجارة مع الاقتناء، وهي اصطلاحات ظهرت مع دخول البنوك الإسلامية هذا المجال، ومحاولة العلماء إيجاد تخريج شرعي للتأجير التمويلي رغم أن هذه الصورة (الإيجار المنتهي بالتمليك) أقرب إلى التأجير البيعي من التأجير التمويلي كما سيتضح بعد، حيث تقوم هذه الصورة على عقد تأجير العين مدة معينة ثم يقرن بها كشرط في العقد، أو في صورة عقد مستقل أو مواعدة ببيع أو هبة العين في نهاية مدة الإيجار للمستأجر.

وبالجملة فإن الإيجار المنتهي بالتمليك يستهدف تملك العين للمستأجر في نهاية مدة الإيجار أو خلالها تدريجياً سواء بثمن رمزي أو حقيقي أو هبة

(١) د. منذر مقحف مرجع سابق ص ١٥..

مجاناً^(١) وبالتالي فهو يفترق بذلك عن الإيجار التشغيلي، كما أن نقل الملكية يتم بعقد جديد، وهو ما يفترق به عن التأجير البيعي.

ج- التأجير التمويلي: إن هذه الصيغة رغم أنها تدخل ضمن نوع الإيجار المقترن بالبيع مثل الصورتين السابقتين، إلا أنها تزيد عنها في أنه في العادة يوجد فيها ثلاث أطراف فمنتج أو بائع للعين، ومستأجر يرغب في تأجيرها ولكن المنتج أو البائع يريد الثمن الآن وليس معه، وممول يشتري العين التي يرغبها المستأجر من منتجها ويؤجرها للمستأجر. وهنا نرى أن دور المؤجر هو دور تمويلي بالدرجة الأولى، وبالتالي نسب العقد إليه وسمى تأجيراً تمويلياً، ولذا فإن ما يتخذ من إجراءات وشروط أخرى لتنفيذ العقد تركز على الجانب التمويلي، كما سنرى فيما بعد.

ويعرف بأن التأجير التمويلي^(٢): بأنه ما يكون لمدة تشمل كل العمر الانتفاعي - الإنتاجي - للعين المؤجرة ولا يعطى المستأجر الحق بفسخه قبل نهايته ولا بعذر، كما يتضمن في العادة حقاً للمستأجر بشراء العين المؤجرة في نهاية العقد بسعر محدد في العقد نفسه، ويتضمن في العادة ثلاثة أطراف ممول يشتري العين التي يرغبها المستأجر من منتجها، ومستأجر أمر بالشراء، وبائع وإن كان هذا التعريف قد ركز على خصائص التأجير التمويلي، فإنه يوجد تعريف آخر يركز على حقيقة هذه الصيغة وهو: «عقد

(١) مجلد معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن هيئة المعايير لها بالبحرين ١٩٩٧ ص ٣١١-٣١٩.

(٢) د. منذر مقحف - مرجع سابق ص ١٥، د. منير سالم وآخرين مرجع سابق ص

إيجار تمويلي وهو عقد إيجار ينقل تقريباً جميع أخطار ملكية موجود ما (العين المستأجرة) ومنافعها سواء انتقلت ملكية الموجود في النهاية أم لا^(١). وهكذا يتضح أن التأجير التمويلي وإن كان من مجموعة عقود التأجير المقترن بالبيع والتمويل في مقابل عقد الإيجار التشغيلي، إلا أنه يختلف عن صور مجموعة هذه العقود، كما يتضح في الفقرة التالية.

٣/١: خصائص وحقيقة التأجير التمويلي

١/٣/١: خصائص التأجير التمويلي: إن هذه الخصائص تميز التأجير التمويلي بصورة رئيسية عن التأجير التشغيلي، كما أن بعضها يميزه عن التأجير البيعي والمنتهي بالتمليك، وهذه الخصائص يشار إليها غير مصنفة في القانون كما ترد مصنفة لدى شراح القانون ومعايير المحاسبة التي تنظم تحديد حقوق وواجبات كل طرف وفيما يلي أهم هذه الخصائص:

١/٣/١: أن تنتقل ملكية العين المؤجرة في نهاية مدة الإجارة إلى المشتري إما الزاماً بنص عقد الإيجار^(٢) وإما باعطاء المشتري حق الخيار بالشراء^(٣)، ويراعى في تحديد ثمن الشراء ما سبق أن أداه المستأجر من

(١) معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين المعيار رقم ١٧

بند ٢.

(٢) معايير المحاسبة الدولية - المعيار رقم ١٧ - ملحق المعيار بند (١)، التوصية رقم (١٣) الصادرة مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB بند رقم (١).

(٣) المراجع السابقة، المادة (٥) من قانون التأجير التمويلي المصري رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥، المستشار محمود فهمي وآخرين، مرجع سابق ص ١١.

أقساط الأجرة عن المدة السابقة^(١)، على أنه إذا لم يتم الشراء فإنه يعاد النظر في الأجرة برجوع المستأجر على المؤجر والمطالبة بفرق الأجرة على أساس أنه قسط الاجارة في التأجير التمويلي يكون أكبر من قسط الاجارة التشغيلية^(٢).

٢/١/٣/١: تغطي مدة العقد القسم الأعظم من العمر الإنتاجي أو الانتفاعي للعين المؤجرة^(٣)، وبعضهم حددها بما يعادل ٧٥٪ فأكثر من هذا العمر^(٤) ويرتبط بذلك خاصية أخرى وهى أن لا يكون العقد قابلاً للإلغاء^(٥) حتى يضمن المؤجر استرداد قيمة العين المؤجرة، وأنه إذا فسخ العقد قبل إنتهاء مدة الاجارة بواسطة المستأجر كان عليه أن يدفع باقى الأقساط وعادة ما يتم التأمين ضد إلغاء العقد بما يكفل له الحصول على القيمة الإيجارية عن باقى مدة العقد والتمن المحدد به^(٦).

- (١) المادة (٥) من قانون التأجير التمويلي
- (٢) معيار الاجارة والاجارة المنتهية بالتملك رقم (٨) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- (٣) معايير المحاسبة الدولية - المعيار رقم ١٧ - ملحق المعيار بند (٣). د. منذر قحف مرجع سابق ص ١٥.
- (٤) التوصية رقم (١٣) بند (٣).
- (٥) معايير المحاسبة الدولية - معيار (١٧) بند (٥)، المستشار محمود فهمي وآخرين مرجع سابق ص ١١.
- (٦) معيار المحاسبة الدولية معيار رقم (١٧). قانون التأجير التمويلي المصرى المادة (١٠).

٣/١/٣: أن تحدد قيمة أقساط الإيجار خلال فترة التعاقد بما يغطي ويضمن للمستأجر استرداد رأسماله - الأموال المدفوعة للحصول على العين - وعائد على الأموال المستثمرة فيه يتمثل في هامش ربح وفوائد على الرصيد المتناقص المتبقى في ذمة المستأجر^(١).

ويعبر عن هذه الخاصية بتعبير مالي: بأن تكون القيمة الحالية لأقساط الإيجار عند بدء عقد الإيجار أكبر من أو مساوية لقيمة الموجود المؤجر العادلة^(٢)، وبعض الجهات حددتها بـ ٩٠٪ أو أكثر من القيمة السوقية^(٣).

٤/١/٣: نقل منافع ومخاطر ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر^(٤)، والمنافع معروفة وهي التشغيل أو الاستخدام المربح طوال مدة الإيجار بدون توقف، وبالربح المتوقع من التحسن في القيمة المتبقية التي يشتريها المستأجر في نهاية المدة، أما المخاطر فتشمل إمكانيات الخسائر من طاقة غير مشغلة أو من التقادم التكنولوجي أو من تغيرات في المردود ناتجة عن أوضاع اقتصادية متغيرة، إضافة إلى ما يصيب العين المؤجرة من تلف أو خسائر تحتاج معه إلى صيانة وإصلاح حيث أن مصروفات الصيانة والتأمين تكون على عاتق المستأجر^(٥)، وأنه ملتزم في جميع الأحوال بسداد أقساط الأجرة حتى نهاية العقد دون نظر إلى أية ظروف.

(١) معايير المحاسبة الدولية - معيار رقم (١٧) بند (٥)، المستشار محمود فهمي وآخرين - مرجع سابق ص ١١.

(٢) هامش بند (٥) من معيار المحاسبة الدولية رقم ١٧.

(٣) التوصية رقم (١٣) بند ٤.

(٤) المعيار رقم (١٧) من معايير المحاسبة الدولية بند (٣)، (١٤).

(٥) المادة (٩) من قانون التأجير التمويلي المصري.

وإذا كانت هذه الخصائص هي ما تميز عقد التأجير التمويلي عن عقد التأجير التشغيلي، وأنها توجد في عقود التأجير البيعي والمنتهي بالتملك، فإنه يلاحظ أن التأجير التمويلي يفترق عن الأخيرة في أن ملكية العين تنتقل في التأجير البيعي بموجب العقد الأول وبعد سداد كامل الأقساط دون حاجة إلى تعاقد جديد، كما أن التأجير المنتهي بالتمليك وإن كان نقل الملكية فيها لا بد فيه من عقد جديد بعد انتهاء مدة الإيجارة إلا أنه كوعد في عقد الإيجار يجب الالتزام به وبحيث إذا لم تنتهي العملية بالتمليك يعاد النظر في أقساط الأجرة ويرد للمستأجر ما كان قد دفعة فيها على ذمة التملك، أما التأجير التمويلي فقد ينص فيه على بيع الأصل للمستأجر في نهاية المدة، كما قد يترك ذلك كحق للمشتري بنفذه أو لا ينفذه، هذا فضلاً على أنه كما سبق القول عادة وغالباً ما يكون أطراف عقد التأجير التمويلي ثلاثة (بائع - ممول وموثر - مستأجر) كما جاء في المواد ١، ٧، ٨، ١٣، ٢٢ من قانون التأجير التمويلي المصري، والبند ٢١ في المعيار (١٧) من معايير المحاسبة الدولية.

وبذلك يتضح أن عقد الإيجار التمويلي له خصائص مميزة عما ينتشبه معه من عقود الإيجار الأخرى، حيث أنه عقد يجمع بين (التأجير - التمويل - البيع) ورغم أن القانون وكثير من الكتاب يصنفونه ضمن عقود الإيجار، فهل هو في الحقيقة إيجاراً أم غير ذلك؟ هذا ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية.

٢/٣/١: حقيقة التأجير التمويلي: وهذه الحقيقة نستجليها من طبيعة

الالتزامات والقوق المترتبة على العقد لكل طرف من الأطراف (الموثر والمستأجر) كما يتضح مما يلي:

١/٢/٣/١: إن قيمة الأجرة وأقساط الإجارة تبعاً تحدد في عقد التأجير التمويلي كما سبق القول بحيث تغطي تكلفة الأصل وهامش ربح وعائد على الأموال المستثمرة فيه، بمعنى أنه لو كانت تكلفة الأصل ١٠٠٠٠٠ وقيمتها السوقية عند بدء الإيجار ١٢٠٠٠٠، وأن معدل الفائدة ١١٪ سنوياً ومدة الإيجار ٣ سنوات وهى العمر الإنتاجي للأصل، فإن قسط الإيجار يحدد كالاتى:

القيمة السوقية

القيمة الحالية لدفعة مقدمة لمدة ثلاث سنوات بفائدة ١١٪ (تستخرج من جدول الفائدة المركبة)

$$= \frac{120000}{3,31252} = 44239$$

وبالتالى تكون جملة أقساط الإيجار = $44239 \times 3 = 132717$

تكلفة الأصل ربح فائدة

وتكون قيمة الإيجار موزعة كالتالى = $100000 + 20000 + 12717 = 132717$

١٣٢٧١٧

وبالتالى فإن العملية عملية بيع وليست إيجاراً، لأنه في الإيجار التشغيلي (العادى) لا ينظر إلى تكلفة الأصل وعائد استثماره.

٢/٢/٣/١: إن كون العقد ينقل مخاطر العين المؤجرة إلى المستأجر، والمخاطر من تبعات الملكية ليدل على أن العملية بيع حيث أنه إذا كان تعريف التأجير التمويلي - كما سبق ذكره - أنه عقد ينقل تقريباً جميع أخطار

ملكية موجود ما ومنافعها إلى المستأجر^(١)، فإن هذا هو حقيقة البيع الذي كما يقول الفقهاء بأنه ينقل غلة (منافع) وضمأن (أى مخاطر) المبيع للمشتري^(٢).
٣/٢/٣/١: مما يؤكد حقيقة العقد على أنها بيع وليس إيجاراً، أن المعالجة المحاسبية لهذه المعاملة تؤكد ذلك كما يظهر في معايير المحاسبة الدولية^(٣) التي تنص على أن يظهر الأصل المؤجر في الميزانية العمومية للمستأجر كأحد ممتلكاته مقابل إظهار باقى أقساط الإيجار كالتزامات في جانب المطلوبات، أما المؤجر فلا يظهر العين المؤجرة في جانب الأصول كأحد ممتلكاته، ولكنه بمجرد عقد الإيجار يظهر بدلاً منها أقساط الإيجار كدين على المستأجر، بل وأكثر من ذلك فإن المستأجر يحسب الاستهلاك الدورى في دفاتره باعتبار أن الأصل مملوك له، بالإضافة إلى أن المؤجر يعالج أقساط الإيجار باعتبار جزء منها إيراداً أو دخلاً يظهره في قائمة الدخل وهو الفوائد وهامش الربح، وجزءاً منها يخفض به ديون المستأجر في الميزانية، بينما في التأجير العادى أو التشغيلى يظهر كامل قسط الإيجار كإيراد في قائمة الدخل.

٤/٢/٣/١: رغم أن قانون التأجير التمويلى المصرى رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ سمى العقد تأجيراً، إلا أنه يفهم من العديد من النصوص أنه عملية بيع لا تأجير ومن هذه النصوص ما يلى:

- (١) المعيار المحاسبى الدولى رقم (١٧) بند ٢.
- (٢) المغنى لابن قدامة ٥٧١/٣، ٥٧٣.
- (٣) المعيار رقم (١٧) بند رقم (٦) ، وبند (١٤).

أ - المادة (٥) وهي تتناول حق المستأجر في شراء المال المؤجر في نهاية المدة، أشارت إلى أنه يراعى في تحديد ثمن الشراء مبالغ الأجرة التي أداها المستأجر، مما يعنى أن ما دفعه المستأجر من أجرة سابقة ليست مقابل الانتفاع بالعين وإنما جزءاً منها كان لمقابلة ثمن العين المؤجرة.

ب - المادة (٩) أشارت إلى التزام المستأجر باستعمال وصيانة وإصلاح الأموال المؤجرة وفي ذلك ملحظ للملكية لأن قوانين الإيجار العادى تجعل هذه الصيانة على المالك.

ج- المادة (٢٧) في تقريرها للإعفاءات الضرائب والرسوم الجمركية نظرت إلى المستأجر وليس إلى المؤجر فإذا كانت المعاملة المقررة قانوناً إعفاء المستأجر من هذه الضرائب، فإن المؤجر يعفى منها حتى ولو كانت المعاملة المقررة قانوناً له عدم الإعفاء، كما أنه في حالة فسخ العقد أو إبطاله أو إنتهاء مدته دون أن يشتري المستأجر العين فيسقط هذا الإعفاء وتستحق الضرائب والرسوم.

د - بما أن المؤجر ويصفته ممولاً يقوم بشراء العين من الغير، فإنه في تحديد قسط الأجرة يراعى كما سبق استرداد ثمن الشراء والعائد على المال المستثمر بما يعنى أن العملية بيع، وهذا ما يفهم من المادة (٢٢) التى نصت على أنه إذا صدر حكم بانقاص ثمن البيع - أى الثمن باع المورد العين به للمؤجر الممول - لأى سبب من الأسباب تعين تخفيض أقساط الأجرة والثمن المتفق عليه في هذا العقد بذات النسبة التى خفض بها الثمن.

وهكذا نخلص إلى أن حقيقة التأجير التمويلي هو أنه عملية بيع وإن كان الشكل القانوني له أنه إيجار^(١).

(1) Glenn A. Welsch & Charles T. Zlatkovich, *Intermediate Accounting*, Richard D. Irwin Inc. 1989, p. 1046.

د. محمد علي القرى - العقود المجمعة والمركبة - بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامية بجدة ١٩٩٧م.

٢- الجوانب الفقهية للتأجير التمويلي

إذا كنا توسعنا في عرض الجزء الأول من الورقة فإنما كان ذلك من أجل توفير المعلومات الكافية لمناقشة القضية من منظور إسلامي، أما في هذا الجزء من الورقة فإن الأمر سيقصر على عرض الجوانب الفقهية للتأجير التمويلي عن طريق بيان القواعد والأحكام الفقهية المنظمة للمعاملات بشكل عام وتلك التي ينطوى عليها التأجير التمويلي بأسلوب مقارن حتى يمكن للسادة المشاركين ببيان مدى توافق التأجير التمويلي مع هذه القواعد والأحكام، كما سنتناول في عرض موجز لأهم الفتاوى والتوصيات التي صدرت سابقاً بخصوص هذه الصيغة، وسوف يكون تناولنا للمعلومات في هذا الجزء بصورة حيادية دون أن نتطرق إلى ترجيح بعض الآراء على البعض الآخر فذلك متروك للسادة أعضاء الحلقة النقاشية.

١/٢: مدى موافقة عقد التأجير التمويلي للقواعد والأحكام الشرعية:

وسوف نتناول ذلك في ثلاث نقاط فرعية هي:

١/١/٢: عقد التأجير التمويلي والقواعد الشرعية العامة المنظمة

للمعاملات المالية: لقد نظمت الشريعة الإسلامية المعاملات المالية إنطلاقاً من مقصود الشريعة وهو تحقيق مصالح الناس الذي يعنى به تحصيل المنافع ودرء المفساد، ولذلك بينت العقود في الشريعة الإسلامية على قواعد عامة مستقاة من ذلك نستعرضها فيما يلي بالتطبيق على عقد التأجير التمويلي:

١/١/١/٢: تحقيق المنافع لطرفي المعاملة. كما سبق القول إن عقد

التأجير التمويلي يمثل تطوراً لأساليب وصور الائتمان المقترن بعمليات

حقيقية، وبالنظر في الحاجة التي أدت إلى هذا التطور والتي يليها هذا العقد وتمثل منافع له نجدها تتمثل فيما يلي:

أ - الحد من مخاطر الائتمان بعدم إمكانية تحصيل الأقساط، ذلك أنه في البيع بالأجل والذي تنتقل فيه الملكية للمشتري يصعب على البائع استرداد السلعة أو وجود حق له عليها عند الإفلاس، أما اقتران البيع بصيغة التأجير، فإنه قانوناً وشرعاً تظل ملكية العين المستأجرة في يد المؤجر، وبالتالي إذا توقف العميل عن السداد أو أفلس يسترد المؤجر العين، ومن جانب آخر فإن شرط عدم إلغاء العقد والتأمين ضد الإلغاء يضمن للمؤجر تحصيل جميع أقساط الأجرة حتى نهاية العقد.

ب - المزايا الضريبية التي يحققها هذا النوع من التعامل للمؤجر ففي الولايات المتحدة الأمريكية يسمح للمؤجر بخصم ١٠٪ من قيمة الأصول المؤجرة من الضريبة المستحقة عليه، وفي مصر بموجب قانون التأجير التمويلي تعفى أرباح المؤجر من عمليات التأجير من الضرائب لمدة خمس سنوات فضلاً على الإعفاء الجمركي على الأعيان المستوردة بغرض التأجير. ج- بالنسبة للمستأجر، فإن هذه الصيغة توفر له الحصول على الأصول اللازمة لنشاطه بطريقة سهلة وبدون دفع مقدم كما في البيع بالتقسيط وبالتالي تمنحه ائتماناً بنسبة ١٠٠٪ من قيمة الأصل ويسدده من إيرادات استخدام الأصل.

ومع ذلك فإنه ليس تحقيق المنافع فقط هو العامل الحاكم في قبول هذا العقد شرعاً، إذ قد تكون له مضار ومفاسد تفوق المنافع، وبذلك يشترط أن لا يحقق العقد مفاسد والتي منها الغرر والربا.

٢/١/٢: عدم وجود غرر أو جهالة أو ريا: إن عقد التأجير التمويلي تتحقق فيه المعلوماتية لكل من عناصره فأقساط الأجرة معلومة، والمدة معلومة، والعين المؤجرة معلومة وإلى هذا الحد لا يوجد فيه غرر، ولكن نظراً إلى أن جزءاً من قسط الإيجار يحسب بصفته فائدة على باقى الأقساط في ذمة المستأجر، وأن سعر الفائدة يختلف من وقت إلى آخر، فإنه توجد صورة للتأجير التمويلي منتشرة ينص فيها على تحديد القسط طبقاً لسعر الفائدة السارى وقت احتسابه، ومن هنا يكون قسط الإيجار غير معلوم إذ أنه ينظر في تحديده دورياً في ضوء سعر الفائدة السارى مما يدخل فيه الغرر، وهذا فضلاً على احتساب فائدة ربوية كجزء من قسط الإيجار.

٣/١/٢: تحقق التراضي الكامل بين طرفي المعاملة وما يقتضيه ذلك من عدم تضمين العقد شروطاً تنقص من الإرادة الحرة للمتعاقدين، ومن المعروف أن عقد التأجير التمويلي يتمضن شروطاً عدة، سوف نتعرف عليها في الفقرة التالية.

٢/١/٢: خصائص التأجير التمويلي وحقيقته ومدى توافقها مع القواعد الشرعية:

لقد سبق القول إن عقد التأجير التمويلي يصنف قانوناً على أنه عقد إيجار رغم وجود البيع والتمويل فيه وأنه يتميز عن كل من الإيجار والبيع العادى بعده خصائص، فهل تتوافق هذه الخصائص - كشروط في العقد - مع أحكام وشروط عقد الإيجار؟
هذا ما سنتعرف عليه فيما يلى:

١/٢/١/٢: خاصية أو شرط أن تغطي مدة العقد القسم الأكبر من العمر الإنتاجي للبعين المؤجرة، وهذا شرط جائز شرعاً لأن من شروط الإيجار تحديد مدة الإيجار وليس هناك حدود لطول المدة طالما أن المعقود عليه وهو المنفعة ممكنة التحصيل.

٢/٢/١/٢: خاصية أو شرط عدم إلغاء العقد طوال مدة الإيجار، وإذا إلغاء المستأجر يجب أن يتحمل باقى أقساط الأجرة من مدة العقد، وبعض النظم ترى أن يطبق هذا الشرط سواء ألغى العقد بعذر أو بدون عذر، وبالنظر في هذا الشرط فقهاً نجد أن عقد الإيجار عقد لازم بمعنى أنه لا يحق لطرف واحد منهما منفرداً فسخ العقد^(١)، أما إذا وجد موجب للفسخ فينظر فإن كان الموجب للفسخ يتعلق بذهاب محل استيفاء المنفعة، فإن الإجارة تفسخ دون أية التزامات على المستأجر بإجماع الفقهاء^(٢) أما إذا وجود عذر يتمثل في مخاطر عدم انتفاع المستأجر بالعين لظروف ما مثل "من أستأجر دكاناً في السوق ليتجر فيه فذهب ماله" فإن جمهور الفقهاء على أن ذلك ليس من موجبات الفسخ والإلغاء وخالفهم الحنفية في هذه المسألة وقالوا بجواز فسخها لعذر^(٣) وبناء على ذلك فإنه طبقاً لرأى جمهور الفقهاء يجوز اشتراط عدم الإلغاء وطبقاً لرأى الحنفية لا يجوز ذلك لعذر في غير المعقود عليه^(٤).

(١) المغنى لابن قدامة ٢٠/٦.

(٢) ابن رشد "بداية المجتهد ونهاية المقتصد": ٢٢٧/٢٠.

(٣) نتائج الأفكار لقاضى زاده: ١٤٧/٩.

(٤) د. عبد الوهاب أبو سليمان: عقد الإجارة - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

بجدة - بحث رقم ١٩ - ط١ - ١٩٩٢.

٣/٢/١/٢: خاصية أو شرط أن تغطي القيمة الإيجارية عن المدة القيمة الحالية للعين المؤجرة إضافة إلى عائد على استثمار المبلغ الذي يمثل قيمة العين، وتحديد القيمة الإيجارية فقهاً يدخل في باب التراضي بين العاقلين، وبالتالي طالما تم تحديد قيمة الإيجار بالتراضي فلا شيء فيه شرعاً.

٤/٢/١/٢: النص في صلب عقد الإيجار على انتقال ملكية العين إلى المستأجر في نهاية الإجارة للزماً، أو إعطاء المستأجر حق الشراء، وفقهاً فإن ذلك يدخل في باب "صفقتين في صفقة واحدة" المنهى عنها بنص الحديث الشريف، وأما إذا كان ذلك على سبيل المواعدة ثم يتم إجراء عقد جديد للبيع بعد انتهاء مدة الإجارة، فهو جائز لدى بعض الفقهاء إذا كان الوعد غير ملزم فقط والبعض الآخر يرى جوازه سواء كان الوعد ملزماً أو غير ملزم، هذا مع مراعاة أنه من الناحية العملية فإن رضا المستأجر بدفع قسط إيجار أعلى بكثير من قسط الإيجار العادي، فإنه دخل العقد على أنه يدفع مع كل قسط إيجار مقابل الانتفاع بالعين جزءاً من ثمن العين، وبالتالي فإن الخيار الوحيد أمامه في نهاية المدة سوف يكون الشراء، بما يعنى أن قصد الشراء وليس الإجارة إلزاماً.

٥/٢/١/٢: خاصية أو شرط تحمل المستأجر مخاطر العين منها التأمين عليها والصيانة، فإن التأمين يمثل تكلفة تبعة الهلاك، ولو هلك الأصل بدون تقصير من المستأجر فإنه لا يتحمل به، مما يعنى أن تحميل المستأجر في عقد التأجير التمويلي مخالف شرعاً لأنه يدخل في باب تضمين المستأجر العين،

وذلك يفسد العقد^(١) كما أن مصاريف الصيانة يفرق فيها بين الصيانة الدورية (كالترتيب - والنظافة ..) فهذه على المستأجر أما الصيانة غير العادية (الإصلاح) فهي على المؤجر، وشرطها على المستأجر غير جائز شرعاً^(٢).
هذا ما يتعلق بمدى موافقة خصائص العقد للقواعد والأحكام الشرعية والتي ظهر ميدانياً أن بعضها يتفق مع هذه القواعد وبعضها لا يتفق، الأمر الذي جعل البعض يرى في هذا العقد محاذير شرعية نوجزها في الفقرة التالية.

٣/١/٢: المحاذير الشرعية في عقد التأجير التمويلي : ومن أهمها ما يلي:
١/٣/١/٢: أن القاعدة الفقهية تقول "العبرة في العقود بالمقصود والمعاني، لا بالألفاظ والمباني" أي أنه ينظر إلى مقصود العقد ومبناه وليس إلى تسميته ولفظه عند الحكم عليه شرعاً، وبالنظر في عقد التأجير التمويلي سواء من حيث نشأته أو المقصود منه وإجراءاته نجد أن المقصود منه البيع والتأجير ستاراً أو حيلة كما سبق القول.

٢/٣/١/٢: إن هذا العقد بشكله المتضمن تأجير وبيعاً من العقود المنهى عنها شرعاً لأنه من باب بيعتين في بيعة أو صفقتين في صفقة أو تأجير وشرط غير ملائم لمقتضى العقد، حيث أنه إذا كان الشرط في العقد أن يتملك المستأجر العين في نهاية مدة الإيجار مقابل الأقساط فهو عقدين على نفس

(١) شرح منتهى الإرادات للبهوتي: ٣٨٣/٢.

(٢) شرح الدر المختار للحصفي: ٣٠٠/٢، مواهب الجليل للحطاب: ٤٤٤/٥،

نهاية المحتاج للرملی: ٢٩٨/٥، شرح منتهى الإرادات للبهوتي: ٣٧٠/٢.

العين أحدهما اجارة والثانى بيع خاصة إذا علمنا أن المستأجر يملك عملاً العين تترجياً كلما سدد قسطاً، خاصة إذا تم نقل الملكية بموجب العقد دون تحرير عقد جديد في نهاية المدة.

وأنه إذا كان يؤجل البيع إلى نهاية المدة ويعقد جديد فهو بيع معلق، وهذا أمر يكاد يكون مجمعاً على منعه لدى الفقهاء^(١) وإن كان الأمر وعداء، فهو اما ملزم ويأخذ حكم الشرط الملزم وإن كان غير ملزم فإن الواقع يؤكد أن المستأجر لا يكون أمامه سوى خيار الشراء كما سبق القول، بما يعنى أن الوعد يؤول إلى الالتزام، هذا بالإضافة إلى أن هذا العقد ينطوى على عدة وعود وعقود، فيبدأ بطلب المستأجر من الممول شراء العين من صانعها أو تاجرها مع وعده باستئجارها، ثم يبرم معه عقد ايجار ووعد بالشراء ثم عقد شراء في نهاية المدة.

٣/٣/١/٢: لو تذر على المستأجر الاستفادة من العين المؤجرة لأسباب تتعلق بكساد السوق مثلاً فإنه تحميل الإيجار حتى نهاية المدة وإذا أراد الفسخ فإنه يدفع للمؤجر باقى الأقساط، وفي ذلك ظلم بين إذا أنه من باب أكل أموال الناس بالباطل.

٤/٣/١/٢: ينطوى التعامل بهذا العقد على الفوائد الربوية التى تحسب عن باقى الأقساط ويصرح بها في دفاتر المؤجر والمستأجر، والفائدة محرمة شرعاً.

(١) د. أحمد ريان "فقه البيوع المنهى عنها" - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

وبذلك نأتى على أهمية الجوانب الفقهية لعقد التأجير التمويلي وما أوردها يحتاج إلى المناقشة وهو ما نطرحه على السادة أعضاء الحلقة الكرام، ولزيادة المعلوماتية نورد في الفقرة التالية بعض الفتاوى التي صدرت حول هذا العقد.

٢/٢: بعض الفتاوى التي صدرت بخصوص هذا النوع من التأجير:

قبل ذكر هذه الفتاوى تجر الإشارة إلى أن التركيز فيها كان على التأجير المنتهى بالتمليك وهو وإن كان يتفق كثيراً مع التأجير التمويلي إلا أنه يختلف عنه في بعض الخصائص كما سبق ذكره، ولذا استخدم الفقهاء بدلاً من التأجير البيعي أو التأجير التمويلي التأجير المنتهى بالتمليك أو الاجارة ثم الاقتناء، ليتم الخروج من محذور صفتين في صفقة غير أن ذلك لا يمنع أن حقيقة العقد هي بيع لأن قسط الأجرة يراعى فيه ذلك وعلى كل فسوف نورد بعض الفتاوى في الآتي دون التعليق عليها وترك ذلك لأعضاء الحلقة.

١/٢/٢: فتوى صادرة عن المستشار الشرعي للبنك الإسلامي الأردني^(١):

الحالة الأولى: قيام البنك بشراء معدات بمبلغ مليون دينار وتأجيرها لمدة أربع سنوات بأجرة إجمالية ١,٢ مليون دينار وقسط سنوي ٣٠٠ ألف دينار على أن تؤول ملكية هذه المعدات إلى المستأجر في نهاية مدة الإيجار.

(١) الفتاوى الشرعية ١٤٠٤ هـ الجزء الأول ص ٥٨-٦٣.

الفتوى: هذه الحالة بصورتها الموضحة لا سيجوز شرعاً، لأن عقد الإجارة تملك المنافع ولا يجوز أن ينتج عنه تملك العين لاختلاف طبيعة العقدين ونتائجهما.

- غير أن هذا لا يمنع البنك من أن يتفق مع الفريق الآخر على بيعه تلك الاعيان في نهاية مدة الإجارة بمبلغ معين يتفقان عليه.

- أو أن يعد البنك الفريق الآخر بأن يبيعه تلك المعدات في نهاية المدة بمبلغ معين وهذا يكون من باب الوعد الملزم قضاء حسبما سار عليه القانون الاردنى.

الحالة الثانية: هل يجوز الاتفاق من البداية على قيام المستأجر بشراء هذه المعدات من البنك في نهاية أية سنة من سنوات عقد الإيجار.

الفتوى: هذه الحالة بصورتها المذكورة لا تجوز شرعاً لأنها تتضمن غرراً في العقد لعدم تعيين مدة العقد (الإجارة) بالتحديد وعدم تحديد بدء عقد البيع.

ولكن هذا لا يمنع من أن يتفق الطرفان على أن يكون للطرف الثانى حق الخيار في نهاية أى سنة (تحدد) ثم يفسخ العقد ويشتري العين.

٢/٢: توصية فقهية صادرة عن الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م):

ومفادها: البند سادساً بشأن التأجير المنتهى بالتمليك.

كلما وقع التعاقد بين مالك وبين مستأجر على أن ينتفع المستأجر بمحل العقد بأجرة محددة بأقساها موزعة على مدد معلومة، على أن ينتهى هذا العقد بملك المستأجر للمحل فهذا العقد يصح إذا روعى فيه ما يأتى:

- أ - ضبط مدة الاجارة وتطبيق أحكامها طيلة تلك المدة.
ب - تحديد مبلغ كل قسط من أقساط الأجرة.
ج - نقل الملكية إلى المستأجر في نهاية المدة بواسطة هبتها إليه تنفيذاً
لوعد سابق بذلك بين المالك والمستأجر.
٣/٢/٢: قرار صادر من مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر
الإسلامي في دورته الخامسة (١٤٠٩هـ) حول التأجير المنتهى بالتملك هذا
نصه:

أولاً: الاكتفاء عن صور الإيجار المنتهى بالتملك بيدائل أخرى منها
البديلان التاليان:

الأول: البيع بالتقسيط مع الحصول على الضمانات الكافية.
الثاني: عقد اجارة مع اعطاء المالك الخيار للمستأجر بعد الانتهاء من
وفاء جميع الاقساط الاجارية المستحقة خلال المدة في واحد من الأمور
التالية:

- إنهاء عقد الاجارة ورد العين المأجورة إلى صاحبها.
- شراء العين المأجورة بسعر السوق عند إنتهاء مدة الاجارة.
ثانياً: هناك صور مختلفة للإيجار المنتهى بالتملك تقرر تأجيل النظر
فيها إلى دوره قادمة.

وبجانب هذه الفتاوى توجد بعض الدراسات الفقهية اختلف مدوها حول
مدى شرعية التأجير التمويلي.
ندعو الله عز وجل التوفيق والسداد والحمد لله أولاً وأخيراً.

عوض الوصائل

عرض رسالة دكتوراه: المنهج الإسلامي لتحليل الجوانب السلوكية للرقابة بالموازانات
للباحث/ سالم سعيد باعجاجة

عرض رسالة دكتوراه بعنوان
المنهج الإسلامي لتحليل الجوانب السلوكية
للرقابة بالموازانات التخطيطية مع دراسة ميدانية

للباحث/ سالم سعيد باعجاجة

عرض/ على شيخون^(*)

نال بها الباحث درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة من كلية التجارة
جامعة الأزهر

وقد قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة أبواب

الباب الأول: البعد السلوكي للرقابة بالموازانات التخطيطية في الفكر
المعاصر

الباب الثاني: البعد السلوكي للرقابة بالموازانات التخطيطية في ضوء
المنهج الإسلامي

الباب الثالث: دراسة ميدانية

وقد عرض الباحث الباب الأول من خلال ثلاثة فصول

الفصل الأول: الاتجاهات السلوكية في الفكر المحاسبي المعاصر

ويختص هذا الفصل بإلقاء الضوء على العلوم السلوكية وأهمية البعد
السلوكي للرقابة بالموازانات التخطيطية والحركة السلوكية في الفكر المحاسبي
المعاصر وذلك من خلال ثلاثة مباحث.

(**) معيد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر

- المبحث الأول: العلوم السلوكية

وقد تعرض الباحث فيه لفروع العلوم السلوكية والتي تتكون من علم النفس وعلم الاجتماع وعلم دراسة الأجناس (الانثروبولوجيا) وعلم التربية وتعريف كل منها.

- المبحث الثاني: البعد السلوكي للرقابة بالموازنات التخطيطية

وقد ناقش فيه الباحث الجوانب التالية:

- أهمية البعد السلوكي في التخطيط والرقابة
 - أهمية البعد السلوكي في تطابق الأهداف
 - أهمية البعد السلوكي من المنظور الأكاديمي
 - أهمية البعد السلوكي من المنظور المهني
- وذلك من خلال أقوال بعض الباحثين وخلص الباحث إلى أن المحاسنين أدخلوا بعدا سلوكيا في بحثهم للمشاكل المحاسبية.

- المبحث الثالث: حركة البحث السلوكي في الفكر المحاسبي المعاصر

حيث عرض الباحث أهم الدراسات السلوكية في المحاسبة وخلص إلى أن هذه الدراسات تختلف فيما بينها من عدة محاور كما أنها توضح معنى موحد لماهية الحركة السلوكية في البحث المحاسبي إلا أنها تبرز أهمية دراسة الجوانب السلوكية في العملية المحاسبية.

الفصل الثاني: العلاقة بين الجوانب السلوكية والرقابة بالموازنات التخطيطية

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة العلاقة بين السلوك الانساني والموازنات التخطيطية لبيان أثر كل منهما على الآخر وقد تناوله الباحث من خلال ثلاثة مباحث.

- المبحث الأول: وتناول فيه مفهوم الموازنة من وجهة نظر السلوك
الإنسانى

ثم تطرق إلى مفهوم الحاجات الإنسانية واختتم المبحث بقوله إنه يجب
أن تكون الموازنات التخطيطية معبرة تماماً عن حاجات الأفراد الذين يتأثرون
بها.

- المبحث الثانى: أثر الموازنات التخطيطية على العنصر البشرى

وقد قسم فيه الباحث الموازنات من حيث تأثيرها على الأفراد إلى:

١- أسلوب الموازنة المفروضة وأثره على السلوك وقد أوضح الباحث
أن له آثار سلبية تؤدي إلى نتائج سيئة نظراً لاتباع الإدارة العليا الأسلوب
الاستبدادى فى القيادة إلا أنها قد تكون مفيدة وتؤدي إلى نتائج إيجابية فى
بعض البلدان النامية.

٢- الأسلوب السلوكى فى إعداد الموازنة للتخطيطية وقد أوضح الباحث
أن أسلوب الموازنات المشارك فى إعدادها يكون لها آثاراً إيجابية تؤدي إلى
نتائج حميدة نظراً لاشتراك كافة المستويات الادارية فى إعدادها إلا أن من
سلباتها التأثير على الموازنة من قبل المشاركين لصالحهم.

- المبحث الثالث: أثر العنصر البشرى على الموازنات التخطيطية

وقد تعرض فيه الباحث لأثر أسلوب المشاركة فى إعداد الموازنات
التخطيطية والذي أدى إلى ظهور مشكلة التحيز فى تقديرات الموازنة وأوضح
أن هناك نوعان من العوامل التى تساعد فى خلق هذا التحيز. نوع يتكون
نتيجة لطروف المنشأة الاقتصادية أما النوع الآخر فيعزى لأسباب مرتبطة
بنظام الموازنات التخطيطية.

وقد خلص الباحث إلى أنه بالإمكان التغلب على ظاهرة التحيز أو التخفيف من حداثها وذلك بتغيير موقف الأفراد من نظام الموازنة واستخدام تقديرات متعددة القيم وإحياء المناقشات وتحديد الحدود الدنيا والعليا للرقابة ومراجعة تقديرات الموازنة بواسطة متخصصين وتطوير نظام الثواب والعقاب وتقريب المستوى الثقافي بين العاملين وتحفيزهم في هذا المجال.

الفصل الثالث: تقييم النماذج السلوكية للرقابة بالموازنات التخطيطية

وقد عرض فيه الباحث أن الفكر المحاسبي المعاصر يتضمن نموذجين من السلوك متناقضين للرقابة على العنصر البشري أحدهما يناصر رب العمل (التقليدي) والآخر يناصر العامل (الحديث) وقد ناقش الباحث هذين الأسلوبين من خلال ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الرقابة من منظور سلوكي

وتناول فيه الباحث الجانب الانساني في الرقابة بالموازنات التخطيطية والاعتبارات غير الملموسة في الرقابة بالموازنات التخطيطية وأوضح أن مراعاة الاعتبارات غير الملموسة يجعل الوظيفة الرقابية للموازنات التخطيطية أكثر فاعلية ويوفر المناخ الملائم للرقابة مما يدفع المنفذين إلى تحقيق الأهداف المحددة.

- المبحث الثاني: المفاهيم السلوكية المستخدمة في الرقابة

وقد ناقش فيه الباحث أربعة مفاهيم سلوكية تؤثر في الموازنات التخطيطية كأداة رقابية:

- ١- الدوافع ونظريات التعلم: وقد اعتبرها الباحث مصدر الفاعلية والقوة في العملية الرقابية نظراً لتأثيرها على المنفذين لتحرك نحو تحقيق الخطط والبرامج بأقصى كفاية ممكنة.
- ٢- الاتجاهات: وقد عرض الباحث العناصر التي تتكون منها الاتجاهات وهي العنصر الفكري والعنصر العاطفي والميل للتصرف والسلوك بشكل معين ووسائل تكوين الاتجاهات.
- ٣- المشاركة في إعداد التقارير الرقابية وأوضح أنه يجب إتباع أسلوب المشاركة في جميع مراحل الموازنة لتتلاقى الآثار السلبية لها.
- ٤- سرعة التعرف على النتائج والذي يعتبر من المبادئ الأساسية التي تركز عليها الموازنات التخطيطية.

- المبحث الثالث: تقييم النماذج السلوكية المعاصرة

- وفيه تعرض الباحث في دراسة انتقادية لمدارس تحليل طبيعة سلوك العنصر البشري
- ١- المدرسة التقليدية: وتقوم على عدة فروض رأى الباحث أن هذه الفروض مبنية على أسس خاطئة مما رتب على تطبيقها في مجال الرقابة بالموازنات التخطيطية آثاراً سيئة من أهمها:
- عدم اشتراك العاملين في إعداد الموازنات التخطيطية يسبب لهم ضغطاً غير مرغوب فيه ويحاولون التخلص منه بالأساليب الشرعية وغير الشرعية.
 - يؤدي إلى خلق جو من الاحتكاك بين العمال والمشرفين.

- عدم قدرة المنشأة على خلق التوافق والانسجام بين أهدافها وأهداف العاملين.

٢- المدرسة الحديثة: وتقوم على عدة فروض رأى الباحث أن أساليب الإدارة في العصر الحديث تتمشى مع ما يسمى بالعلاقات العامة ويصبح الأساس الديمقراطي هو الأساس الذي يعمل على إدماج الفروض الجماعية وتوفيق علاقات الجماعة وزيادة درجة التفاعل وإلغاء التناقض بينها.

إلا أن هناك بعض العوامل التي تحد من استخدامه وقد رأى الباحث أن النماذج الوضعية تقوم بوضع حلول جزئية وبالتالي لم تقدم حلولاً شاملة الأمر الذي يستدعي البحث عن نموذج أعم وأشمل.

الباب الثاني: البعد السلوكي للرقابة بالموازانات التخطيطية في ضوء

المنهج الإسلامي

وقد قسمه الباحث إلى ثلاثة فصول

الفصل الأول: الاتجاهات السلوكية للرقابة في المنهج الإسلامي

وقد تناوله الباحث في ثلاثة مباحث

- المبحث الأول: العلوم السلوكية في المنهج الإسلامي

وقد رأى الباحث تحديد العلوم السلوكية في الفكر الإسلامي في أربعة

فروع من فروع المعرفة الإنسانية وهي:

- علم النفس الإسلامي

- علم الاجتماع الإسلامي.

عرض رسالة دكتوراه: المنهج الإسلامي لتحليل الجوانب السلوكية للرقابة بالموازانات
للباحث/ سالم سعيد باعجاجة

وقد عرض فيهما الباحث نبذة مختصرة عن بعض ما قدمه علماء
المسلمين الأوائل من أبحاث ودراسات في مجال علم النفس وعلم الاجتماع
مثل الفارابي - ابن خلدون - الغزالي - ابن سينا - ابن مسكويه.

- علم الانثروبولوجيا الإسلامي وقد قسمه الباحث إلى قسمين

- الانثروبولوجيا الطبيعية - الانثروبولوجيا الحضارية

- علم التربية الإسلامية.

- المبحث الثاني: البعد السلوكي للرقابة في المنهج الإسلامي

وقد خلص فيه الباحث إلى أن الرقابة في المنهج الإسلامي تقوم على
عدة اعتبارات أهمها:

- أن الرقابة دعامة أساسية في مباشرة الأعمال لأنها رقابة شاملة فهي
رقابة دنيوية وأخروية ورقابة على العبادات كما هي رقابة على المعاملات.

- أن أساس الرقابة هي الرقابة الذاتية.

- أن الرقابة الإدارية هي حلقة من حلقات الرقابة الشاملة.

- أن المدخل الانساني هو الأساس الحقيقي في عملية الرقابة في ضوء

المنهج الإسلامي.

- المبحث الثالث: الرقابة ومركز البحث السلوكي في المنهج الإسلامي

وقد خلص فيه الباحث أن الفكر الإداري الإسلامي قد سبق الفكر
الإداري الحديث في حركة البحث السلوكي والاهتمام بالعنصر البشري
وتحفيزه على العمل وقد حث رواد الفكر الإداري الإسلامي على الشورى
باعتباره أهم دعائم الكفاءة في الأداء وفي إنجاز الأعمال وقد عرض الباحث

أهم دراسات رواد الفكر الإداري الإسلامي مثل الماوردي - الغزالي - ابن تيمية - ابن خلدون - القلقشندي.

الفصل الثاني: العلاقة بين الجوانب السلوكية والرقابية بالموازنات

التخطيطية في المنهج الإسلامي

وقد تناوله الباحث في ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الموازنات التخطيطية والحاجات الانسانية في المنهج الإسلامي

وقد تعرض فيه الباحث لمفهوم الموازنة في القرآن الكريم والسنة النبوية ومفهوم التخطيط في القرآن الكريم والسنة النبوية والتأصيل التاريخي للموازنة التخطيطية في المنهج الإسلامي ثم تعرض لمفهوم الحاجة في القرآن الكريم والسنة وعند كتاب الفكر الإسلامي ثم أنواع الحاجات الانسانية في المنهج الإسلامي وقد انتهى الباحث إلى أن الإيمان هو العنصر المحرك والمسيطر الموجه للحاجات الانسانية كدوافع لسلوك الأفراد.

- المبحث الثاني: أثر الموازنات التخطيطية على العنصر البشري في المنهج الإسلامي

وقد خالص فيه الباحث إلى أن للموازنات التخطيطية في الإسلام تأثيراً على العنصر البشري يؤدي إلى آثار ايجابية روحية متمثلة في:

- الإيمان بقيمة العمل
- ظهور مبدأ النقد الذاتي وتعظيم دور النفس اللوامة
- التحلي بالقيم والأخلاق السلوكية في الإسلام.

عرض رسالة دكتوراه: المنهج الإسلامي لتحليل الجوانب السلوكية للرقابة بالموازانات
للباحث/ سالم سعيد باعجاجة

وآثاراً نفسية متمثلة في:

- تهيئة المناخ الصحي للإدارة والانتاج وتحقيق جماعية الفكر .
- اشباع الرغبات السيكلوجية والمشاركة الوجدانية بين العاملين.
- جعل العاملين في حالة نفسية أفضل لشعورهم بأهمية أعمالهم.
- الشعور بالاستقرار في العمل والاطمئنان للمستقبل.

وآثاراً مادية متمثلة في:

- تحفيز العاملين على تحسين أدائهم وزيادة كفاءتهم في العمل.
- القدرة على تحقيق المعايير انطلاقاً من مفهوم محاسبة المسئولين.
- استغلال الموارد والامكانيات المتاحة أفضل استخدام.
- طاعة المرؤسين لرؤسائهم
- تنمية روح الابداع والابتكار لدى العاملين.

- المبحث الثالث: أثر العنصر البشري على الموازنات التخطيطية في
المنهج الإسلامي.

وقد وضحها الباحث فيما يلي:

آثاراً اقتصادية متمثلة في:

- تجنب الاسراف والتبديد

- تجنب النفقات الترفية

آثاراً اجتماعية متمثلة في:

- تجنب الغش

آثاراً اقتصادية واجتماعية متمثلة في:

- تجنب الرشوة

- تجنب الربا

وأوضح الباحث أن تجنب هذه الأمور وعدم ادراجها ضمن بنود الموازنة التخطيطية سيحقق وفورات في صالح المنشأة تنعكس آثارها على الفرد والمنشأة والمجتمع.

الفصل الثالث: نموذج سلوكي مقترح للرقابة بالموازانات التخطيطية في ضوء المنهج الإسلامي

وقد تناوله الباحث في أربعة مباحث

- المبحث الأول: أصول المنهج الإسلامي.

والذي يعتمد على دعائم ثلاث أساسية وهي العقيدة والشريعة والأخلاق.

- المبحث الثاني: المفاهيم السلوكية المستخدمة في الرقابة في ضوء المنهج الإسلامي

وقد تناول الباحث هذه المفاهيم طبقاً لما يلي:

١- الدوافع والنظريات والتعليم في ضوء المنهج الإسلامي وهي الإيمان- طبيعة العمل- الظروف المحيطة بالعمل- الرضا- الانتاجية- العائد.

٢- الاتجاهات في ضوء المنهج الإسلامي

٣- الشورى (المشاركة) في ضوء المنهج الإسلامي

٤- سرعة التعرف على النتائج في ضوء المنهج الإسلامي

وقد خلاص الباحث إلى أن المفاهيم السلوكية في المنهج الإسلامي للرقابة بالموازانات التخطيطية تختلف عن غيرها من المفاهيم السلوكية في الفكر الوضعي مما يؤكد استقلالية وفعالية النموذج السلوكي في المنهج الإسلامي.

عرض رسالة دكتوراه: المنهج الإسلامي لتحليل الجوانب السلوكية للرقابة بالموازانات
للباحث / سالم سعيد باعجاجة

- المبحث الثالث: معايير السلوك الانساني في ضوء المنهج الإسلامي

وقد قسمها الباحث إلى قسمين

أ- معايير شخصية متمثلة في: الأمانة- الصدق- الاستقامة- الاحسان-
العدل- الأخوة- الأخلاص في العمل- السماحة في المعاملة- التعاون-
التواضع وغيرها.

ب- معايير مهنية متمثلة في: الكفاءة- القوة- الإلمام الكافي بالعمل-
طاعة ولي الأمر

وتعتبر هذه المعايير هي المرجع في تقويم عمل العاملين ومن خلالها يتم
الحكم على سلوك العامل رئيساً ومروّساً.

- المبحث الرابع: عناصر الموازنة التخطيطية في ضوء المنهج الإسلامي

وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

١- سمات معايير الموازنة التخطيطية في ضوء المنهج الإسلامي
متمثلة في:

تحديد الأهداف- القدرة على تحقيق المعايير- مراعاة المسموحات
الاحتمالية- المرونة في المعايير- الوسطية- الشمول لكل أنواع المعايير .

٢- أسس معايير وتخطيط عناصر التكاليف في ضوء المنهج الإسلامي
وقد تعرض فيه الباحث لمدلول التكلفة في المنهج الإسلامي ووضح
عناصر التكاليف ومعاييرها في المنهج الإسلامي وهي عنصر تكلفة المواد-
تكلفة العمل (الأجور)- تكلفة الخدمات.

- ٣- أسس معايرة وتخطيط الإيرادات بالموازنة في المنهج الإسلامي وقد تناولها الباحث من خلال العوامل المؤثرة في تكوين الإيرادات وهي (كمية السلع والخدمات المتوقع بيعها بالسعر العادل لبيع السلع والخدمات)
- ٤- عرض نماذج تطبيقية في مجال معايرة وتخطيط التكاليف والإيرادات في التراث الإسلامي

أما الباب الثالث فكان موضوعه الدراسة الميدانية وقد اختار لها الباحث قطاع البترول.

وقد اعتمد الباحث في هذا البحث على مراجع عديدة ومتنوعة من مراجع عربية شملت كتب علوم القرآن وعلوم الحديث وعلوم التربية والفلسفة الإسلامية وكتب المحاسبة والمراجعة والإدارة. وكذلك المراجع الأجنبية. وتعتبر هذه الرسالة إضافة إلى المكتبة العربية والإسلامية في هذا المجال لما بذل فيها من جهد وافر وما تحتويه من فكر عميق في عرض وتحليل الجوانب السلوكية للرقابة بالموازنات التخطيطية في ضوء المنهج الإسلامي.

أبواب الجنة

ملخص البحث عن: القضايا البيئية في دول العالم العربي وأوضاعها المستقبلية
للدكتور محمد رمضان اختر

ملخص البحث المقدم من أ.د/ محمد رمضان اختر بعنوان
“Nature of the Environmental Issues in Arab
Countries and their Long term Implications”

عرض دكتور/ أمين عبد العزيز منتصر

قدم الباحث دراسة باللغة الانجليزية عن القضايا البيئية في دول العالم العربي وأوضاعها المستقبلية. وفيه قارن الباحث بين وجهتي النظر العلمانية والإسلامية في هذا المجال موضحا موقف الإسلام من الحفاظ على البيئة وأثر ذلك على زيادة الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه في الدول الإسلامية ودور الدولة والفرد في هذا المجال.

كذلك تضمن البحث توصيفا ومقارنة للأوضاع الاقتصادية ذات المردود الاجتماعي بين الدول العربية والعالم. وفيه اوضح اتجاه التنمية البشرية في الدول العربية وأوضاع الأراضي والمياه في هذه الدول وكيفية صيانة الأراضي والحفاظ على مصادر المياه من التلوث والحفاظ على الهواء من التلوث كذلك.

أيضا تناول البحث دراسة أوضاع البيئة البحرية والشاطئية لهذه الدول وكذا دراسة البيئة الحضرية والصناعية بها.

وفي النهاية تناول البحث في قسمه الأخير الأوضاع المستقبلية لقضايا البيئة في العالم العربي وكيفية مواجهة ندرة المياه وقلة عرض الأراضي الممكن استثمارها اقتصاديا خاصة في ظل الازدياد المستمر في عدد السكان بهذه الدول، وأثر كل ذلك على قضايا الأمن الغذائي والسياسات الواجب اتباعها للتغلب على هذه المشاكل.

القضايا البيئية في دول العالم العربي وأوضاعها المستقبلية

للدكتور/ محمد رمضان أختار

Appendix Table 5: Expected Food Gap in Arab States

S. No	HDI rand Countries	Total Million\$ 1993	Imports					
			Food					
			(% of total)		(million \$)			
			1990	1993	1993	4% 2023	5% 2023	605% 2023
Africa								
1	82 Algeria	7770	21	29	2253	7307.38	9737.34	12940.09
2	109 Egypt	8175	32	24	1962	6363.65	8479.65	11268.73
3	64 Libya ^a	3976		19	755	2448.77	3263.07	4336.34
4	119 Morocco	6760	20	17	1150	3729.91	4570.23	6605.01
5	158 Sudan ^a	600	0	0	0	0.00	0.00	0.00
6	81 Tunisia	6214	14	8	497	1611.97	2148.01	2854.52
West Asia								
7	43 Bahrain	0	0	7	0	0	0	0
8	126 Iraq ^a	4314	15	32	1381	4479.13196	5968.60242	7931.76131
9	84 Jordan	3539	18	20	708	2296.32544	3059.9352	4066.39175
10	53 Kuwait	7036	15	13	915	2967.70872	3954.57727	5255.29442
11	65 Lebanon ^b	982	16	0	0	0	0	0
12	73 Oman	4114	15	19	782	2536.33685	3379.75894	4491.4101
13	55 Qatar	0	0	12	0	0	0	0
14	73 Saudi Arabia	28198	9	14 ^c	3947	12801.69	17058.7066	22669.5597
15	78 Syrian Arab Rep. ^b	3970	14	19	754	2445.52172	3258.74455	4330.5923
16	44 U.A.E.	19529	11	11	2147	6963.57445	9279.21028	12331.2755
17	148 Yemen	2400	28	0	0	0	0	0
18	Arab Countries	0	0	0	17251	55951.8504	7457.82790	99080.9662

Sources: World Development Report 1995 p. 186-188

a: Data on total imports of these countries relate to 1990

b: Data on total imports of these countries relate to 1995

c: Input show relate to 1990

Appendix Table 4: Expected Water Shortages in Arab States

Appendix Table 4. Expected Water Shortage in 1995				
S. No.	Countries	Current Per Capita Shortage/ Supplies 1995	Exoceted Per Capita Shortage/ Supplies	
			(Year)	Cubic meters
Africa				
1	82 Algeria	348	2023	168
2	109 Egypt	-33	2031	989
3	64 Libya	-769	2014	-1649
4	119 Morocco	683	2032	256
5	158 Sudan	101	2025	-988
6	81 Tunisia	62	2032	-319
West Asia				
7	43 Bahrain	-241	2026	-646
8	126 Iraq	1518	2019	-1069
9	84 Jordan	13	2014	-204
10	53 Kuwait	-124	2030	-360
11	65 Lebanon	3845	2028	3524
12	73 Oman	4967	2010	4365
13	55 Qatar	4353	2032	3987
14	73 Saudi Arabia	3847	2014	2951
15	78 Syrian Arab Rep.	1307	2021	744
16	44 U.A.E.	8667	2027	7974
17	148 Yemen	935	2011	720

Sources: Derived from Table 3.

القضايا البيئية في دول العالم العربي وأوضاعها المستقبلية

للدكتور / محمد رمضان أختر

Appendix Table 3: Water Demand By Sectors In Arab States

S. No.	Countries	(Percent of Total Demand)		
		Domestic	Industry	Agriculture
Africa				
1	82 Algeria	25	15	60
2	109 Egypt	6	9	85
3	64 Libya	11	2	87
4	119 Morocco	5	3	92
5	158 Sudan	1	0	99
6	81 Tunisia	9	3	89
West Asia				
7	43 Bahrain	39	7	53
8	126 Iraq	8	11	81
9	84 Jordan	21	5	73
10	53 Kuwait	77	2	20
11	65 Lebanon	28	5	67
12	73 Oman	7	0	93
13	55 Qatar	39	5	56
14	73 Saudi Arabia	9	1	90
15	78 Syrian Arab Rep.	8	2	90
16	44 U.A.E.	34	2	64
17	148 Yemen	6	1	93
18	Arab Countries	35	4	62

Sources: Derived from Appendix Table2.

Appendix Table 2: Water Shortages in Arab States (1995)

S. No.	Countries	Per Capita Supply (cubic meters)	Per capita Demand (cubic meters)	Amountof Suppressed Per Capita Water Demand (cubic meters)
		(1)	(2)	(3)
Africa				
1	82 Algeria	528	180	-820
2	109 Egypt	923	956	-44
3	64 Libya	111	880	-120
4	119 Morocco	1110	427	-573
5	158 Sudan	1190	1089	89
6	81 Tunisia	443	381	-619
West Asia				
7	43 Bahrain	164	405	-595
8	126 Iraq	4105	2587	1587
9	84 Jordan	230	217	-783
10	53 Kuwait	112	236	-764
11	65 Lebanon	4166	321	-679
12	73 Oman	5569	602	-398
13	55 Qatar	4719	366	-634
14	73 Saudi Arabia	4743	896	-104
15	78 Syrian	1870	563	-437
16	44 U.A.E.	9360	693	-307
17	148 Yemen	1150	215	-785
18	Arab Countries	80	100	-900

Sources: UNEP Global Environment outlook, "for life on Erith" PP.32 and PP. 109- 110.

Notes: Supply of water represents endowment of water available to a country through conventional water- resources: surface water and ground- water.

Demand for water shows seem of sectoral demand for water: Domestic, agricultural and industrial.

Appendix Table 1: Classification of Arab States

S. NO.	GNP Per Capita			HDI Level		
	Low Income	Middle Income	High Income	Low Income	Middle Income	High Income
Africa						
1	Egypt	Libya		Sudan	Algeria	Libya
2	Sudan	Algeria			Egypt	
3		Tunisia			Morocco	
4		Morocco			Tunisia	
West Asia						
5	Yemen	Oman	Qater	Yemen	Iraq	Bahrain
6		Lebanaon	Kuwait		Jordan	Kuwait
7		Jordan	U.S.E.		Oman	Qatar
8		Iraq			Saudi Arabia	U.S.E.
9		Bahrain			Syria	
10		Syria			Labnon	
11		Saudi Arabia				

Sources: Derived from Table 2

25. Ibid. P 106
26. ROPME and IMO. 1996. The effect of oil on the marine environment - An overview. Regional Organization for the Protection of the Marine Environment (ROPME) and International Marine Organization (IMO). Symposium on MARPOL 73/78, 28-29 Feb. Kuwait.
27. GESAMP. 1990 The State of the Marine Environment/IMO/FAO/UNESCO/WHO/IAEA/UN/UNEP. Joint group of Experts on the Scientific aspects of marine Pollution, Blackwell London.
28. ESCWA. 1991. Discussion paper on general planning, marine and coastal resources, and urbanisation and human settlements. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, ARAB Ministerial Conference on Environment and Development, 10-12 September Cairo.
29. UNEP (1997) Global Environment Outlook. New York Oxford University Press. P.106
30. UNEP (1997) Global Environment Outlook. New York Oxford University press.
31. FAO/ESCWA. 1994. Analysis of recent development in the Agriculture Sector of ESCWA region

12. "The believers are but a single brotherhood" Quran. 49:10.
13. Al-Quran 2:215, 4:36
14. For instances the smell of rotting cattle flesh in Moroccan town of Marrakash surrounding tanneries for miles could be addressed with the operation of this.value.
15. Khaleefa, M.U. (1993) "Islamic banking in Sudan's rural Sector", Islamic Economic Studies, Vol.1 No.1, P.37
16. World Bank, 1992, World Development Report P.56
17. World Resource Institute, 1992, World Resources, New York Oxford University Press, P.180
18. UNEP (1997) Global Environment Outlook. New York Oxford University Press. P.109.
19. UNEP (1997) Global Environment Outlook, New York Oxford University Press, P.109.
20. The Economists, Survey Development and the Environment March 21, 1998, P.6
21. UNEP (1997) Global Environment Outlook. New York Oxford University Press. P.109
22. The Economists, Survey Development and the Environment March 21, 1998. P.5
23. The Economist, Survey Development and the Environment P.7. March 21.
24. Ibid. P.7

Notes and References

1. Haq. M. 1963. The Strategy of Economic Planning, Karachi, Oxford University Press. P.28
2. FAO 1994. Rural Household, And Resource Allocation, Rome, Food And Agriculture Organization, P.8
3. UNDP 1992. Human Development Report 1992, New York: Oxford University Press.
4. UNEP. 19 . Poverty and the Environments: Reconciling short-term needs with long-term sustainability goals, Nairobi, Kenya, UNEP, P.12
5. World Bank 1992. World Development Report, New York. P.27.
6. World Bank 1992. World Development Report. New York. P.8
7. Johnson, D. Gale. (1997). Agriculture and the Wealth of nations, AEA. Papers And Proceedings, Vol. 87 No.2 P 10.
8. It has been oftenly reported that educated couples voluntarily discipline the size of their families.
9. Musnad Ahmad, Vol. 5 P.342
10. Khan, Fahim. "Macro consumption Function in an Islamic Framework" Journal of Research in Islamic Economics, Vol. 1 No.2 Winter 1404/1984, PP. 1-24.
11. Each consumer in the advanced countries consumes hundred times more raw material and electricity. A substantial part of it could be saved by adopting simple life.

human resources. Therefore, the task of the planners in the Arab States is to bring about qualitative change in population from the state where it is considered a burden to one where it is a valuable asset by making the individuals productive and morally disciplined. The paper hence suggests that the heavy expenses being incurred on population welfare programs can be better re-allocated to education and training programs. Growth process driven by such individuals simultaneously improves GNP per capita and HDI indices and other cultural-specific indices like number of zakat payers in the population and greater participation of the communities in the task of environmental protection and promotion.

environmental technology by the Council of Arab Ministers Responsible for Environment (CAMRE). Additionally, general awareness and technical knowledge on the environment being imparted in 35 universities, research and training institutions in Arab States should be widely circulated. Information on environment should also be included in the teaching programs of schools. Finally and most importantly there is a need to coordinate efforts to give importance to institutions and organizations working for the environment in the Arab world.

8. Concluding Remarks

The research in the paper has covered the nature of environmental issues and their long-term implications in Arab States with the help of theoretical and empirical analyses. The overall findings of the paper are that environmental issues are presently caused more by resource degradation rather than poverty. Similarly, it finds that these issues mostly relate to ground pollution rather than atmospheric pollution. The paper opines that their nature in the long run is expected to change with the growing recessions and declining income levels in medium to scenarios.

In addition to the above mentioned findings, the paper also presents the viewpoint of the author regarding environmental-friendly pattern of development. It evolves such a pattern in the light of Islamic teachings which shift the focus of development to the development of

on groundwater. To facilitate farmers to adopt this technique, soft loan scheme that is presently operative in Bahrain, Oman, UAE and Kuwait can serve a useful purpose and should therefore be extended to other countries also. Other countries with relatively abundant supply of water should also withdraw water subsidies and use of chemicals. For combating water-logging and salinity, policies regulating water suppliers, drainage system, and cultivation of particular crops are needed.

Air pollution can be controlled by various public policy measures. Firstly, by enforcing at least minimum emission standards. Secondly, government should plan cities so that people have less need to move around on cars or motorcycles. Thirdly, a clean, efficient and cheap public transport system should be introduced in the cities. Fourthly, the pollution caused by the 2-stroke motorcycles could be tackled by introducing 4-stroke motorcycles which are a cheaper alternative in the long run because of less fuel consumption and maintenance cost. Finally, phasing out lead in petrol or encouraging use of unleaded petrol by taxing it less heavily needs to be undertaken. Phasing-out lead is also not too costly as it costs 1 or 2 cent per liter of petrol to modify refineries to produce unleaded petrol.

Environmental Technology Transfer should be encouraged in Arab States. Successful efforts made in some places for instance introduce new plants through application of genetic techniques may be replicated in other States. One initiative is to disseminate examples of

tenancy laws which provide access to land and secure tilling rights to the rural poor should be implemented.

Human Development Policies

Larger allocations for public expenditure on health, education and safe drinking water are called for in Arab States to invigorate their human resources. Military expenditure as a percentage of health and education has continuously been increasing, thus limiting funds for the social sector. To counteract the effects of population growth, it will be essential to reduce military expenditure by 5 percent and allocate these funds to the social sector every year at least for a decade. Improvement in the social sector will be helpful in stabilising population and improving quality of human resources. Besides reduction in military expenditure, good governance and privatization of failing public enterprises can also generate resources for investing in human resources.

Environmental Policies

The primary concern of these policies would be to protect the environment in the face of growing pressure on the natural resources. A wide range of policy measures are needed to protect soil, woodland, marine and coastal environment. For sustainable agricultural development, the countries facing shortage of water need to adopt the water saving irrigation technique (drip 'ffn'gation) to relieve pressure

above parameters, suggestive role of public policies in 4 areas are highlighted for the consideration of planners.

Economic Policies

The pricing and incentive system in Arab States should be reviewed so as to reflect true opportunity cost of natural resources. The present irrational water pricing policy which requires farmers and consumers to pay 10 percent and 30 percent of the cost of water should be discontinued and full price of water supply should be charged. This approach will save a lot of land degradation caused by excessive use of irrigation water and will also improve the budgetary position of public utilities. Subsidies should be abolished as they have done more harm than any benefit. Moreover, 'Polluter Pay Principle' should be enacted because it seeks internalizing external costs (resource depletion and pollution costs) so that consumers, producers and transporters pay the full cost of their activities. Such a legislation will generate revenues which can be recycled for the promotion of the environment.

The relationship between the State and rural communities about land ownership should be clearly defined and specified. In some places land belongs to traditional chiefs and in others to the State. Similarly, in some places small farmers have access to land while in others they do not. These uncertainties need to be removed. As a matter of fact land reforms covering all aspects including ownership rights and

States should be complemented with market-based economic instruments to achieve a cleaner and more resource efficient production system as well as involving communities to change consumer and farmer attitudes. Additionally, the time frame of public policies should be modified and the existing myopic approaches should be substituted with an approach with benefits and implications.

For minimizing as well as preventing environmental costs, the existing approach of Environment Impact Assessment (EIA) already in practice in many Arab States should be strengthened. To enhance the success of EIA, it is essential to involve the community and NGOs to help increase inter-sectoral coordination and coordination of the alternatives. A serious and rigorous EIA program in due course of time will generate pressure for adoption of cleaner and more resource efficient production processes in all sectors of the economy.

Environmental legislation should be a part of the overall framework of National Environmental Action Plans (NEAPs). Egypt, Tunisia and Morocco each have completed a NEAP. Other countries should follow suit by enacting action plans. Two major imperatives of NEAPS, improving organizational structure and capacity building, have not been properly addressed so far. Achievement of these imperatives requires skilled staff, training facilities and greater integration among major institutions. For capacity building the involvement of NGOs, other institutions and the private sector in designing of environmental policy should be increased. Within the

recent year this gap has been growing at the rate of 4 percent per year. Projecting on the basis of this constant rate for all countries the gap would jump to \$56 billion in the next 30 years. However, it is possible that it may increase at rates more than 4 percent⁽³¹⁾. To gain insight to those situations, the table computer food gap increasing at the rate of 5 percent and 6 percent per annum which amounts to \$74 billions and \$99 billion respectively in years 2030. Such drastically high magnitude of food gap is unlikely to be sustainable atleast for some countries where the daily calorie supply and nutritional level would obviously fall.

7. Policy implications

The simultaneous achievement of the goals of economic development and environmental protection crucially relies on political commitment and suitably oriented public policies. The fundamental need is of strong political commitment to the cause of environmental protection which is not available. For instance, in no Arab State is there an environmental department at the Cabinet level. Representation of this department at an appropriate level will go a long way in revitalizing this crucial sector.

Complexities involved in the environmental problems demand that a combination of policy instruments be used in the realisation of socioeconomic and environmental goals. This implies that the existing approach of command and control generally adopted by the Arab

adjustment. In this context, recent drastic downturn in oil prices (i.e. from \$18 to \$20 per barrel between December 1997 to March 1998) has eroded a substantial part of revenues of these States. For instance, Saudi Arabia produces 8.5 million barrel everyday and for every \$1 drop in oil price, it loses \$2.5 billion. Similarly, other countries will be losing sizable amount of oil revenues. The downturn of oil revenue which is likely to continue in the medium term scenario is therefore, a potent factor that will initiate contractionary process in these States with-multiplier effect in the longrun.

The ensuing recession of the macroeconomics in Arab States driven by the downturn in oil prices will adversely affect food security besides hurting the social sector. It will happen through slashing of public investment in the agriculture sector and also reducing food imports.

Food Security

Arab States are entering into the 21st century with a downturn in oil prices, population growth, and growing land degradation. Such a scenario bears adverse implications for food security of these States. Appendix Table 5 indicates that food-Imports accounted for a significant share in total imputes of the Arab States in 1993. For most Arab States this share has either increased or remained constant during the 1980-93 period. On the basis of these shares the foreign exchange cost of the food gap is estimated at US \$ 17 billion in 1993. In the

Oil Factor

Oil revenues play a dominant role in Arab States particularly for West Asian Arab States and Libya and Egypt in Africa. In the Gulf States it is a known fact that major part of the government revenues comes from the oil business. Table 7 shows that more than three quarters of government revenues in Kuwait, Saudi Arabia, and Oman is contributed by this source. Similarly, it contributes between 60-72 percent to the government revenues in U.A.E, Bahrain, Qatar and Yemen.

Table 7: Importance of Oil Revenues in Gulf States

Country	Oil Revenue as % of all Government Revenues latest financial year
Kuwait	80
Saudi Arabia	80
Oman	76
U.A.E.	76
Bahrain	72
Qatar	70
Yemen	60

Source: TFe E-conomists. March 14, 1998, P.51

Heavy reliance on oil revenues exposes these economies to external shocks and increase their vulnerability and uncertainty. Discrete changes in oil prices, especially if these changes involve significant fall in prices necessitates leads to painful adjustments. Frequently, it is the social sector which bears the brunt of downward

- 39 -

According to the table, agriculture sector employs between 26 percent (Algeria) 69 percent (Sudan) of the total labour force in 8 Arab countries. However, its share in GDP is almost half of its share of labour force. In developed countries such as USA these shares are almost matching. From this standpoint the above information indicate lower productivity levels. And these levels are most likely expected to falter in 21st century due to substantial increase in agricultural population. This situation will also weaken the efforts of agricultural modernization as land-labour ratio and profitability of smaller farms will drastically fall.

Population dynamics will aggravate soil-degradation which in turn will adversely affect agricultural productivity. As pointed out earlier, significant productivity losses are reported due to land degradation. For instance, in case of Yemen, it has been reported that 4 percent of the irrigated land is degraded annually. For obtaining a broad idea of the magnitude of productivity loss (on the basis of lowest estimate of 0.5 percent of the GDP which is observed for this part of world). Arab states would be loosing around \$ 2 billions in the 21st century. Furthermore, land scarcity and land degradation bear serious implications for the food security of the Arab States as separately discussed in this section.

centers will be lost to urbanization, roads and industrialization. Apart from the environmental hazards, urbanization-related effects will aggravate the staggering food deficits experienced by these countries. Additionally, growing pressure on land will essentially initiate speed up the process of land degradation by pushing increasing number of people to cultivate marginal lands often by clearing forests. These lands being unsuitable for annual cultivation yield very low production. Hence, falling productivities will be obtained on one hand and forest and natural habitat will be lost on the other hand. For some countries where such a process may not be working population growth will still damage land through the process of agriculture intensification. Table 6 sheds light on these concerns

Table 6: Role of Agriculture

country	percent of	
	Total Labour Force in agriculture 1990	GDP 1994
Algeria	26	12
Egypt	40	20
Sudan	69	34
Morocco	35	21
Tunisia	28	15
Syria	33	30
Oman	35	3
Yemen	61	21

Source: Human Development Report 1996, 1997

Water Scarcity

As discussed earlier supply of water is limited in Arab States due to geophysical factors.

More than 55 percent of the people in these State suffer from serious water scarcity - with less 30 than 1000 cubic meters of water available per capita each year. In such circumstances doubling of population during the next 20-30 years period will accentuate water shortages which would create formidable implications both for economic activities and health standards. At given levels of water supply, the doubling of population, *ceteris paribus*, will double per capita demand for water which in turn will worsen existing water shortfalls. To confirm these assertions appendix Table 4 computes these shortfalls and shows that eight Arab States namely, Egypt, Libya, Sudan, Tunisia, Bahrain, Iraq, Jordan and Kuwait are expected to face high water shortfalls in the 21st century. Agriculture will suffer most because it is the major claimant of water. Other countries like Saudi Arabia, Oman, Qatar and Syria would also encounter similar problems

Land

Population dynamics will certainly worsen the problems of land scarcity and land degradation in Arab countries. This land scarcity will be at its worst in the West Asian region. It will be a real problem in urban areas where most of the addition in the total population will take place. Accordingly, a noticeable part of irrigated areas close to urban

Table 5 presents projected data on population and GNP of Arab States. It shows that population will double between years 2010 and 2032 which implies an addition of 271 million people to the current stock. Such a huge increase in population will exert heavy pressure on the land, water, coastal and marine resources, urban settlements, public utilities and basic infrastructure, and will worsen the environmental issues related to these resources. The table projects GNP of each Muslini State for the particular year in which its population will double on the basis of annual growth rate observed during 1980-93 and per capita GNP of each State is thus derived.

Comparing the projected per capita GNP with the current per capita GNP, it clear that the per capita GNP of most of the Arab States will considerably fall in the first 3 decades of the 21st century. The reported evidence thus demonstrates the fundamental point that if the external environment (i.e. the future oil prices and terms of trade of primary produces, etc.) remains the same between the 1990s to the 2030s, the income prospects of Arab States seem quite bleak. And on the basis of the relationship between income and environment mentioned earlier, the indices on safe drinking water, sanitation, housing, social infrastructure and traditional air pollution and smoke will deteriorate in the 21st century. Besides, the pressure on resources the effects of which are broadly explored in this section, the other aspect of the problem such as disposal of used-up material and wastes that pollute the environment and poison wildlife is not discussed here.

Table 5: Longrun Projection of the Per capita Income of the Arab States

S. NO.	countries	(US\$ billions 1994	Annual growth rate % 1980-93	Doubling of Population millions	Time period years	GNP (US\$ billions	per capita GNP (US\$)
Africa							
1	82 Algeria	46.1	2	63.20	29	81.87	1295.36
2	109 Egypt	41.0	4.6	136.20	37	216.50	1589.57
3	64 Libya			12.80	20	0.00	0.00
4	119 Morocco	30.3	2.9	50.00	38	89.79	1795.80
5	158 Sudan			59.60	31	0.00	0.00
6	81 Tunisia	15.9	3.8	19.60	38	65.60	3346.88
West Asia							
7	43 Bahrain	4.1	0.8	1.20	32	2.29	4409.00
8	126 Iraq			46.20	25	0.00	0.00
9	48 Jordan	5.8		12.00	20	5.80	483.33
10	53 Kuwait	35.7	-0.1	4.00	36	34.44	8609.26
11	65 Lebanon			6.60	34	0.00	0.00
12	73 Oman	10.8	9.3	5.40	16	44.81	8297.60
13	55 Qatar	7.8	-1.4	1.20	38	4.56	3803.96
14	73 Saudi Arabia	126.6		43.40	20	126.60	2917.05
15	78 Syrian Arab Rep			32.20	27	0.00	0.00
16	44 U.A.E.		0.2	4.80	33	3.90	0.00
17	148 Yemen	3.9		36.20	17		107.73
18	Arab Countries						

* GNP relates to 1993

some long-term estimates are derived and their implications are discussed in this section.

For Arab States, the most important factor having long-term implications for sustainable development is population. Studying of its implications at aggregate level requires linking up growth of population and GNP for the same period to derive estimates of per capita GNP. The comparison between current and projected per capita GNP will indicate the extent of improvement or deterioration in future levels of income and standard of living. It is on the basis of such comparison that implications of existing environmental issues can be broadly assessed.

also experience other problems like high level of crime and drug trafficking.

The most pressing problems facing big cities relate to waste management. Sewerage and other waste disposal systems are unable to cope pace with the growing demand for these system due to rapid population growth. Industrial growth is another main source of urban pollution because much of the industry is located in urban areas in Arab countries. Uncontrolled discharge of industrial effluent, undetected seepage of toxic substances into aquifers and dumping of hazardous wastes are increasing as industry is growing (UNEP/WHO 1991). The waste water discharged by fertilizer industry is contaminating water such as gypsum contains radioactive elements that affect ground water as well as harmful heavy metals. In Jordan, phosphate residue is reported to cover up to 60 percent of total area⁽³⁰⁾.

6. Long-term Implications of the Environmental Issues

Projecting adverse hnplications of the environmental issues discussed in the earlier section is risky as well as problematic. Basically the data on environmental resources and their utilization in Arab countries is incomplete and incomparable. Additionally, projection made on the basis of such data are risky and results drawn from them can thus be misleading. With these difficulties in mind,

were discharged into the Persian Gulf.²⁸ In short, deliberately growing and accidental oil pollution, sewage, industrial waste water discharges, and commercial shipping, all have seriously affected the invaluable coastal resources with adverse economic and environmental implications particularly for the Gulf countries.

Urban and Industrial Environments

Urbanization has been rapidly growing in Arab countries. The urban growth rate in the West Asian region during 1990-95 was recorded to be 4.2 percent. Almost 70 percent of the population is estimated to be living in urban areas. Much of the population in North Africa lives along the Mediterranean. The main causes of urbanization are rapid population growth, rural poverty and prospect of jobs and higher incomes in urban areas.

The unplanned urban migration has deteriorated urban environment. Landless rural people migrate to cities and finding legal-housing being unaffordable squat on land where they will meet least resistance from landowners. They make houses with flimsy materials and their settlements are least served with clean water and sewerage, rubbish collection facilities and electricity from the municipalities. Squatter housing account for 30 percent of the total housing stock in Tunis⁽²⁹⁾. Squatter communities experience higher mortality rates than legal settlements due to unsanitary conditions and malnutrition. They

coastal areas are vital sources of foreign exchange earnings for several Arab countries. Tourism has become a significant source of income and employment for the North African Arab countries. Fisheries are among the most important resources in the Gulf countries, particularly U.A.E. and Oman with annual fish production of 298,000 tons in 1994 in the region (LAS 1995). The growth of town necessitating reclaiming of coastal areas, increased industrial activities and coastal pollution problems have rendered the coastal environment most fragile as a result of which fish harvest has sharply declined in some countries.

Oil pollution is a significant factor in the deteriorating coastal environment. Oil spills from ship and pipeline accidents, pollution occurring from disposal of oil-contaminated ballast water and dirty bilge at sea, sludge, and slop oil are critical sources of the pollution of the coastal environment. Some 1.2 million barrels of oil are spilled into the Persian Gulf annually⁽²⁶⁾. The Gulf and Red Sea ecosystems are particularly vulnerable to oil pollution: The low rate at which sea water is flushed suggests that natural cleansing processes are slow. These problems are aggravated due to the lack of facilities for handling wastes from oil tanks and for cleaning up oil spills.

It has been noted that the Red Sea and the Kuwait/Oman areas probably receive more oil pollution than anywhere else in the world.¹ The Mediterranean accounts for 17 per cent of global marine oil pollution though it constitutes 0.7 percent of the global water surface. It has been estimated that in 1986 alone, nearly 3 billion tons of waste

industrial timber. Additionally, budget deficits have been forcing governments to raise more revenue from the sale of timber. These factors have led to the substantial loss of forests in Africa. This situation is causing immediate economic losses and also climatic change.

Arresting deforestation and undertaking of reforestation needs official commitment and efficient policies. Poor farmers should be empowered with title of land, financing and technical assistance to undertake intensive cultivation and plantation. Similarly, confusion over land title existing between loggers and squatters should be settled. The land tenurial insecurity which encourages cattle ranching should be removed. Only in secure environment farmers can undertake plantation forestry as it usually takes about 20 years to harvest trees. In general the policies which promote economic growth: upholding the rule of law, securing property rights, weeding out corruption and reducing subsidies also help reducing deforestation and increasing reforestation in all developing countries.

Marine and Coastal Environment

Arab countries in the African and Asian region are endowed with a thickly populated vast coastline. Population density considerably varies between 605 (Oman) to 5700 (Kuwait) persons per sq. km. Marine environment is an important source of development. Fishing, tourism, offshore oil resources and many industries located in the

Forests

Forests play a vital role in promoting healthy socioeconomic and climatic changes. Because of their importance, Economists have suggested that at least 25 percent of total area of a country should be covered by forests. On this criterion, all Arab countries are found grossly deficient. The main issues related to this important resource are: deforestation and reforestation. Appendix Table 5 provides insights about them in terms of sustainability profiles. Looking into these profiles, it is established that Arab States have not augmented to their stock of forest and woodland since 1980-93. As a matter of fact a net deforestation at a rate of 3.6 percent has occurred during this period. The table displays positive deforestation taking place in Yemen, Sudan, Algeria and Lebanon and positive reforestation in case of Morocco, Tunisia, Syria and Saudi Arabia.

Deforestation in West Asian Arab countries has been mostly carried out with the explicit goal of achieving brisk economic transition. Available estimates show that 11 percent of the forest-stock was deforested in 1980s only. The position in African Arab countries is even worse. Here, deforestation is mainly linked to the question of food and fuel of the household. The increasing human and animal population leading to over-cultivation and overgrazing of land has depleted protective vegetation binding the soil and retaining moisture. Commercial logging is another big cause of deforestation. The rising standard of living is putting a heavy pressure on the demand for

brunt of this pollution because they have to move outside in the street more frequently than the rich. Air pollution is intensifying due to burning of leaded petrol by the vehicles, coal burning, and, smoke from factories. Another important source is small dust particles (of less than 10 microns in diameter known as PM10) stirred by moving vehicles which easily get into the lungs of the people. This kind of air pollution causes maximum damage to human health. Studies have shown strong positive correlation between level of PM 10 in the air and the death rate⁽²⁴⁾. Similarly in the 1970s scientists discovered that relatively small quantity of lead in bloodstream can be damaging to humans. Many studies have found positive correlation between levels of lead in the children's blood and lower IQ scores, hearing loss, and hyperactivity⁽²⁵⁾.

In rural areas, indoor pollution is an important cause of immediate concern which is as damaging to health as cigarettes. A big source of energy in rural areas is wood, crop residues and dung which are burnt in ill-ventilated homes. Poor people inhaling such fumes often suffer from respiratory diseases. Ending of this kind of pollution requires raising of income levels so that people could afford cleaner fuels such as electricity. Electricity is often subsidized leading to limiting of its supply particularly to the residents of rural areas. A systematic program of rural electrification is needed which will not only raise agricultural productivity and running of auxiliary farm industries but will also solve the problem of indoor pollution, in rural areas.

estimated 90 percent of sewage is discharged into rivers, lakes and seas without any treatment.

The pollution is getting worse due to declining supplies of freshwater which might have diluted the sewage. Rivers in Arab countries as other rivers in Asia are amongst the most polluted rivers in the world. They contain 10 times more bacteria from human waste and lead from industrial effluent⁽²³⁾. Water pollution can be effectively controlled through legislation of the polluter pay principle.

The most negative effect of water pollution is on human health. This problem is causing diseases to millions of people. Diseases like diarrhoea, typhoid, cholera and dysentery are caused by water pollution. It has been reported that water-borne diseases like dysentery and other infectious diseases are more endemic and harmful than cholera or typhoid especially among children. Water pollution triggers a chain of adverse effects. Much food that is digested is wasted because dysentery and other diseases result in poor utilizations of the food that is consumed. This shows that malnutrition does not necessarily reflect low food intake but that much of the intake is poorly utilized due to dysentery or other afflictions.

Air Pollution

Millions of Arab peoples in urban areas are exposed to air pollution. Fire in the oil fields, industrial and transportation caused smoke are major sources of air pollution. The poor mainly bear the

of the cost of supplying it⁽²⁰⁾. Remaining costs are met by public subsidies. In many cases public subsidies do not fully cover the losses suffered by the public utilities. In such situations public utilities cannot properly maintain their services thereby resulting in breakdown of the infrastructure. Budgetary position of public utilities can substantially improve if full price of water supply is charged. It will enable the utilities/municipalities to improve the existing infrastructure and build new ones to serve new customers. Water subsidies also create inequalities because poor families are refused water connections due to capacity constraint. Raising of the water rates to extend the capacity will enable the poor to get water connection because water is one thing for which everybody including the poor are willing to pay.

Water Pollution

Hydrological cycle is the primary source of polluting water. It gets polluted with airborne dust, nutrients, metals and other chemicals. Moreover, as it flows over or filters through the soil, precipitation may dissolve nutrients and chemical residues, agricultural and industrial residues, and other pollutants. Relatively speaking, access to safe drinking water and sanitation services in cities of West Asia is good. However, there is a lot of scope of further improvement. For instance, only 20 percent of urban waste water is treated⁽²¹⁾. Water pollution is mostly caused by sewage. In developing countries an

per cent (Algeria). Greater share of agriculture sector has drastically reduced the share for the domestic consumption. For instance, water for an average consumer in Sudan and Yemen is as low as 10 & 12 cm per annum. Similar is the case of other countries except U.A.E, Iraq and Kuwait where it is reported to be 235 cm respectively. Thus consumption of water for domestic uses are observed to be very small as the same for instance in U.S.A. is 219 cm per annum.

Water availability is closely related to the issue of distribution of water between riparian countries sharing international river basins and the impact of major dams and diversion projects. In this perspective water has political implications in the region. Turkey, Iraq and Syria have been at odds over the management of the Tigris and Euphrates river basins. Efforts to develop the Jordan and Yarmuk River basins have been stopped because of Arab-Israel tension. Similarly, there are problems with regard to the distribution of water of the river Nile.

Water Pricing

Low water pricing is another issue which has contributed both to the shortage of water as well as to its inefficient management. Low water pricing has induced excessive use of water by the consumers and farmers. It has been noted that farmers pay about 10 percent of the cost of 'Utilization water and lower prices induce farmers to use excessive water which often damages their farms. World Bank estimates indicate that average price charged for water covers only 113

of past experience of the moderately developed countries in and zones, it has been recommended that per capita demand for water should be at least 1000 cubic meter per year for such countries. Otherwise they are most likely to experience economic hnpedhments and health hazards⁽¹⁹⁾. Column 3 of the table reflects this reality, by computing the amount of suppressed per capita water demand by subtracting actual demand from 1000 cubic meter per person per year. By this measure, in all countries excepting Sudan and Iraq, water demand is substantially suppressed. Some countries like Algeria and Tunisia are having only 18 and 38 per cent of the minimum threshold water respectively. The reported evidence thus points out the intensity of the problem which is expected to get worse in the medium to longrun perspective, on account of pressures to be generated by the population growth and economic development.

As regards scctoral distribution of water, Appendix Table 3 indicates that agriculture is the major consumer of freshwater in all Arab countries and for the others it, is at least 50 per cent. Even such a high share is inadequate for sustainable agricultural development. Improved water resource management is, therefore, urgently needed to solve the problem. A variety of water harvesting and water spreading techniques can potentially prove to be very helpful.

It is important to note that though agriculture claims dominant share of water demand, its contribution is quite low in economy. Its share is low and varies substantially between 2 per cent (UAE) to 44

extraction from ground-water resources in Jordan, Lebanon, Syria, and Palestine. The Euphrates and Tigris rivers in Iraq and Syria, the Orontes and Litani rivers in Jordan and Syria and the lower Jordan river in Jordan represents major water sources in these countries. In contrast the Persian Gulf countries and Yemen are located in harsh desert environments, devoid of rivers and lakes. Some of these countries extract water from non-conventional water resources such as desalination and waste water reuse. Ground-water in the shallow aquifers in Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia, U.A.E. and Yemen is the only renewable water source in these countries⁽¹⁸⁾.

Water scarcity contributes to health hazards and impoverishment of countries depending on agriculture. The water shortage could reach crisis proportions both in African and West Asian Arab countries in this decade. This impression gets strong by looking at the data of table which presents a detailed account of this reality. The table shows supply and demand for water on an annual per capita basis. Looking across columns (1) & (2) it appears that 4 Arab States are facing water scarcity. Among them, Egypt and Sudan are consuming approximately all available supply of freshwater and Libya and Bahrain are consuming more than 100 per cent of renewable water supply and fossil water is also being tapped.

It is important to point out that demand for water is considerably constrained in some countries as per capita demand for water is even less than half of what is usually considered to be essential. On the basis

Soil management techniques such as mulching, manuring, low tillage, contour cultivation and agroforestry are now available which can reduce surface run off of water, sediment, loss and erosion by 50 per cent or more.

Water

From the global perspective, water is the most abundant resource on earth, covering percent of the planet's surface. About percent of the total volume of water is in the oceans and inland seas and is too salty for drinking, growing crops or industrial uses. The remaining 3 percent is freshwater but the problem is that 87 percent of it is locked in ice caps or glaciers⁽¹⁷⁾. Therefore, the world's requirement has to be restricted within this tiny global supply of fresh water. Location of Gulf countries has made them vulnerable in terms of water which is inevitable resource for human and non-human life. Varied kinds of issues that are entangled in discussion of water resource are: water shortages, water pollution, and water management.

Water Shortage

All Arab countries commonly face acute shortage of water the solution of which is economically costly, technically difficult, and politically sensitive. Among the West Asian Arab countries, Iraq, Syria, and Lebanon have relatively dependable surface water sources in the forms of rivers and springs. This supply is supplemented through

effects is not available though it is available on continental basis as reproduced in the following table.

Table 4: Causes of Human-Induced Soil Degradation
(% of the Degraded Area)

Causes	Africa	Asia
Vegetable removed (a)	14	40
Over exploitation (b)	13	6
Overgrazing (c)	49	26
Agriculture Activities (d)	24	27

Source: World Resources: 1992-93 P:290

- Notes: (a) entail removal of vegetative cover through logging or development.
 (b) decrease in soil cover through removal of vegetation fuel wood.
 (c) decrease in soil cover by over grazing of livestock.
 (d) include insufficient or excessive use of manure and fertilizers, improper irrigation, overuse of pesticides and fertilizers.

In African countries, overgrazing, agriculture practices and excessive gathering of fuelwood are mainly responsible for land degradation. The global Assessment of Soil Degradation estimated that about half a billion hectares in Africa are moderately to severely degraded. Several country-specific studies that extrapolate from test-plot measurements of gross soil loss to effects on agricultural productivity have reported economic losses, amounting to 0.5-1.5 percent of GDP annually for countries such as Malawi, Mali, Coaster Rica and Mexico⁽¹⁶⁾. Shnilarly, One-tenth of irrigated land is lost annually due to salinity.

Nature of Environmental Issues

Environmental issues and their nature in Arab countries can be determined from their vision on development and geo-economic factors. As argued earlier the task of development is to facilitate man to achieve his status as vicegerent of Allah. Regardless of time and space, the facilities of life: clean water and air, food, health and education have to be catered to by the development process although the level at which they will be provided depends on geo-economic conditions of individual countries. Therefore, the most immediately pressing issues relate to land, water, forest, pollution and indoor smoke. All issue other than air pollution relate to ground-pollution. Unlike Western countries where atmospheric pollution is of major concern the ground-pollution becomes the chief concern for the Arab countries. Additionally, as the foregoing analysis has brought out, income level is in general fairly high and environmental issues are thus centered on degradation of resources rather than destitution of people. The following discussion examines the nature of these issues and also suggests their possible solutions.

Land

Arab countries are facing land-related environmental problems at various levels of intensity. The problem has two major dimensions: land scarcity and land degradation each of which has distinctive issues attached to it. Both of these factors reinforce each other in rural areas.

القضايا البيئية في دول العالم العربي وأوضاعها المستقبلية

للدكتور / محمد رمضان أختر

is enjoying 91 percent of the daily calorie supply available to an individual in developed countries. Similarly, access to safe drinking water is available to 83 percent of population and 57 percent of the adults are literate. The Arab States have, therefore, done well so far in human development except in the education sector. All Arab States have contributed in realizing existing level of human development except Sudan, Morocco and Yemen which have lagged behind in all sectors.

S.No.	Countries	Life expectancy birth (years)		Population with access to				Daily calorie supply per capita		Adult literacy rate %	
		1990	1991	Health	Safe Water%	1990-95	1995-20	1990-96	1990	1991	
				%							
Africa											
1	82 Algeria	47.0	47.8	96	78	91	91	289	25	50.4	
2	109 Egypt	66.1	64.3	99	75	79	32	1336	35	80.7	
3	61 Libya	66.7	63.8	95	87	90	98	3310	30	75.0	
4	100 Morocco	46.7	45.3	70		55	48	2865	22	47.1	
5	159 Sudan	30.2	31.0	70		60	22	2202	17	11.5	
6	31 Tunisia	48.3	48.1		35	96	10	3331	31	65.2	
West Asia											
7	43 Bahrain	55.5	72.0		-	-	-	-	-	84.4	
8	126 Iraq	46.5	57.0	93	66	78	70	2122	31	56.8	
9	84 Jordan	46.9	48.5	97	-	68	77	2031	17	85.5	
10	53 Kuwait	58.5	75.2	100	-	-	-	2335	24	77.6	
11	65 Lebanon	59.6	69.0	95	-	91	63	3319	40	92.0	
12	28 Oman	40.1	50.0	96	-	81	78	-	-	-	
13	55 Qatar	53.0	70.0	-	-	-	-	-	-	78.9	
14	72 Saudi Arabia	44.4	50.0	97	64	95	46	2751	9	61.6	
15	78 Syrian Arab Rep.	49.8	67.8	90	-	85	53	1175	40	69.8	
16	44 U.A.E.	53.0	76.2	99	-	95	77	-	-	-	
17	148 Yemen	35.0	36.2	38	-	41	24	2203	-	27	
18	Arab States	45.5	63.0		71	83		91	30		

Sources: Human Development Report 1997, pp. 164-165.

Next we study income and population data given in Table 2. It is clear that population size in individual States is modest but its growth rates are exceedingly high, substantially higher than the 1.4 per cent growth rate of the World economy. Per capita GNP of Arab States varies between \$765 to \$17400 which places them in low to high income countries. The average annual growth rates of GNP in most cases are observed to be negative during 1985-95. Negative income and positive population growth rates are depression indicators for the macroeconomy and environmental sector for the medium to long run scenarios.

Appendix Table 1 confirms the positive correlation between per capita GNP and HDI indices frequently mentioned in the literature. It also shows an upward movement of 3 Arab States in the scale of HDI. Egypt, a low income country, is shifted to the medium human development category and Libya, Bahrain and Kuwait are moved to the high human development category. Upward movement in the scale of HDI conveys a healthy message about the role of public policies. It shows that developing countries can improve the state of human development by pursuing the right kind of policies.

Table 3 presents a detailed account of human development in Arab countries. It shows that on average an Arab individual is now enjoying longer life relative to the 1960s or the 70s. The observed data indicates that life expectancy has increased from 45.5 years in 1960 to 63 years in 1994 - a significant gain of 17.5 years in 34 years. Also, he

القضايا البيئية في دول العالم العربي وأوضاعها المستقبلية

للدكتور / محمد رمضان أختر

importantly per capita income of Arab States is less than half (i.e.46%) of the World. Catching up to the World's per capita GDP poses a great challenge to the planners and managers of Arab economies.

Table 2: Basic

S.No.	Countries	GNP per capita		Population	
		Dollars 1995	Av. annual Growth rate % 1985-95	Total (million) 1995	Av. annual Growth rate % 1990-95
Africa					
1	82 Algeria	1600	-2.4	2288	2.2
2	109 Egypt	790	-1.1	5588	2
3	64 Libya	25360	1.7	5.4	4.1
4	119 Morocco	1110	0.9	27	2
5	159 Sudan	765	-0.2	26.7	2.5
6	81 Tunisia	1820	1.9	9	1.9
West Asia					
7	43 Bahrain	7644	-1.7	0.57	3.7
8	126 Iraq	781	-4.7	20	3.2
9	84 Jordan	1510	-4.7	4	5.7
10	53 Kuwait	17390	1.1	2	-4.9
11	65 Lebanon	2660	-	4	1.9
12	88 Oman	4820	0.3	2	6
13	55 Qatar	12820	-2.4	0.64	7.6
14	73 Saudi Arabia	7040	-1.9	19	3.7
15	78 Syrian Arab Rep.	1120	0.9	14	3
16	44 U.A.E	17400	-2.8	2	5.8
17	148 Yemen				3
18	Arab States.				2.8

Sources: i. World Development Report 1997, pp. 220-221.

ii. World Development Report 1997, pp. 214-215.

Notes: a) GDP Per capita 1994 (1987) US\$.

b) GDP Per capita 1991.

encourage financing on the basis of risk-sharing modes to enable farmers to undertake short-term and medium-term projects in the areas of land management, animal husbandry, and agroforestry projects. The successful experience of Sudanese Islamic Banks with Musharakah financing of the agricultural sector can be gainfully replicated in other States⁽¹⁵⁾. Implementation of such projects will bring about environmental improvement besides equitably increasing of the national income. Thus, economic growth on the lines suggested above will achieve development and strengthen the environment. Additionally, the State can protect the environment through the channels of monitoring, legislation and public ownership of national resources.

4. Socio-Economic Profiles of Arab Countries

This section briefly reviews socioeconomic profiles of 17 Arab countries. Six of them (i.e. Algeria, Egypt, Sudan, Libya, Morocco and Tunisia) are located in North Africa and 11 (i.e. Bahrain, Iraq, Jordan, Kuwait, Lebanon, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Syria, U.A.E. and Yemen) are in the West Asian region. First of all, we comparatively evaluate their performance by analysing GDP data given in the following table.

an environ

generational and inter-generational interests. To enable them to play such a role, the Muslim State should be vested with adequate resources. The present trend of weakening the role of the State at the behest of the IMF and World Bank through privatization and downsizing does not fit in our thesis. Environment is an area in which the State is required to play a central role in controlling air pollution in the cities, dumping of unsanitary wastes in public waters and overuse of lands of which ownership is not clear.

The Muslim State should incorporate financial, technological and moral imperatives while designing development plans. Distributive justice and national honour in the presence of these constraints demand that the growth process be driven mostly by indigenous forces. In other words, low-profile development plans should be designed to reduce dependence on foreign loans which mostly favour higher classes thus accentuating inequalities besides compromising on vital national interests. Oil-rich Arab states should diversify their economies because abrupt changes in its prices cause substantial adjustments in the macroeconomy.

For the agriculture-based Arab countries, agriculture should be given top priority. In terms of concrete actions it means raising of labour productivity through undertaking of soil conservation and irrigation schemes, supplying of non-farm inputs, enhanced output prices and carrying agriculture research to the farms. The State may

hearted, sensitive and sympathetic to others. The spirit of sacrifice and caring for others is infused in a Muslim by the nature of Islamic Laws within which he is supposed to work and live. These laws establish the rights of others in the earning and wealth of a particular individual and include the rights of family, relatives, neighbors, the needy, community, and the Muslim State⁽¹³⁾.

In an Islamic society, therefore, individuals adopt a socially cooperative behaviour. They willingly adjust their behaviour according to the needs- of the society and accordingly include welfare of the society as an argument in their private welfare function. Thus the pervasive social and ecological externalities of the economic system are internalized by the voluntary free actions of decision makers. Reflecting on so many instances of environmental degradations like loss of biodiversity, resource depletion, smog, suburbanization - resulting from countless free action by firms and individuals and less open to correction from the State can be effectively addressed by the caring and cooperative behaviour of Muslim individuals⁽¹⁴⁾.

It follows from the above discussion that invoking of Islamic culture and value system can directly promote the environmental condition of Muslim countries.

Role of the Muslim State

The Muslim State as the custodian of social welfare of the present and future generations is responsible for designing and implementing

reduced to a great extent by creating general awareness of cleanliness and communal cooperation. Communities can inform the local administration about littered locations and can take part in collecting and disposing off the garbage. The community channel thus provides a cheaper and more effective way of maintaining a clean environment.

Quranic guidance, Prophetic teachings, the Prophet (PBUH)'s personal life and the examples of the four rightly guided Caliphs all emphasize simple living. The Islamic lifestyle is, therefore, simple, and recognizing it, Muslim economists have generalized that a Muslim consumer faces a smaller basket of consumption goods relative to a secular consumer in the same economic environment⁽¹⁰⁾.

The environmental implications of simple living at the macro level are enormous. It affects the environment in two ways. One is that reduced consumption causes relatively lower quantity of waste material and garbage which, in turn, reduces the scope of bacteria exposition. This helps improve communal health conditions and saves the cost of garbage disposal and its recycling. The second effect is even more important. The lower consumption of final goods reduces the demand for intermediate inputs like fibre, water, and electric power. Consequently, the pressure on ecological resources is mitigated. The magnitude of saving of raw material could be enormous⁽¹¹⁾. Thus, a simple lifestyle helps maintain environmental balance

The Quran visualizes a Muslim community consisting of brothers⁽¹²⁾. Each member of this brotherhood is kind, benevolent, open

its rapid growth, our thesis attributes it to the lack of its qualitative aspect. Historically speaking, rapid population growth has not spoiled the per capita economic growth in the world. It has been found that periods of rapid economic growth have also been those of rapid population growth⁽⁷⁾. In Muslim countries, huge sums of money being spent on population planning programs seeking demographic transitions therefore represent wrong priorities of public expenditure. Such amounts can be better off allocated to education and training and particularly female education⁽⁸⁾.

The cultural aspect is an integral part of the development process. Therefore, the growth process in Arab countries should cater for the popularization of the Islamic lifestyle which in turn will generate favorable implications for both development and environment. Our interest here is to stress the three aspects of Islamic life: environmental consciousness, simplicity, and fellow-feeling

Islamic teachings enhance a general awareness, consciousness, and love for clean environment among Muslims. Allah (SWT) loves the Muslims who observe cleanliness which is equated to half of faith⁽⁹⁾. The obligation to offer prayers five times a day also ensures cleanliness and develops a social concern for it. Accordingly, this value can play an important role in maintaining a clean environment. School-boys and girls, house-wives and the common man inspired by this virtue will make use of the garbage bins. Currently, every city and village in Arab countries suffers from garbage pollution which can be

enviromental sectors and holds the State responsible for protection of the environment. It also assigns active roles both to the private and public sectors to achieve the goals of fulfillment of basic needs, equitable distribution of income and wealth, full employment, and enviromnent protection.

3. Environmental-Friendly Pattern of Development

It is our conviction that an environinent-friendly pattern of development can be evolved on the basis of Islamic teachings. The Islamic perspective shifts the focus of development to human resource development. For realizing this goal the social sector receives larger allocation in the budget to provide more facilities for moral and material education and training, health, culture and food to the needy people. Commitment to this policy brings about a qualitative change in population, from a state where it is considered a burden to one where it is a valuable asset by making people productive, enterprising, and morally disciplined. Such a change enables each person to perform his/her role as a vicegerent of Allah on earth. The growth process driven by such individuals removes poverty and reflects hnprovement in indices such as per capita GDP, HDI, and even in terms of particular indices like number of Zakat payers in the population.

The elimination or at least substantial reduction of poverty removes the chief cause of environmental degradation. Contrary to the dominant view that attributes poverty to the size of the population and

importance of land in these countries is continuously decreasing even today. Negative correlation between quantity of labour force and GDP is now widely recognized and the percentage of labour engaged in agriculture is accepted as a good predictor of the per capita income of a country..

It is important to take notice of the globalization phenomenon in the broader context of sustainable development. It is spreading a uniform luxurious life style leading to a widespread unsustainable consumption pattern; thus exerting pressure on the capacity to supply resources and to absorb the resulting pollution generated through consumption besides causing cultural invasion by the biosphere.

Islamic Viewpoint

Chapra (1993) presents an excellent account of the Islamic strategy of development of which the key goal is to produce maximum Falah (well-being) made up of physical and spiritual satisfaction, for all people. While the physical ingredients of Falah is realized through growth in 'output sector to meet physical needs of the people, promotion of ethics, justice, and fair play at all levels of human interaction cater to the other element. The transformation process assigns top priority to educating and training of all people so that they can become more productive through development of their abilities and provision of fruitful opportunities for self-employment or working on wages. The strategy also recognizes the links between output and

like demand for suitable agricultural practices and inputs, demand for fewer children and demand for resource conservation.

The sustainable development approach states that "current generation should meet their needs without compromising the ability of future generations to meet their needs" has gained wide acceptability⁽⁶⁾. It regards inequalities, poverty and environmental degradation as symptoms of poor functioning of the economic system. Inequalities contribute to environmental degradation because they promote some people to reap the market benefit while others pay nonmarket costs. Additionally, the causes of poverty and environmental degradation can be traced to the sustainability of the scale of resource consumption and environmental pressures and efficiency of the allocation of resources. Economic growth speeds up the scale of economic activities and frequently exceeds the environmental space leading to environmental degradation which in turn threatens the future potential for maintaining and enhancing per capita consumption.

The model of sustainable development has many weaknesses. In particular it gives great weightage to natural resources, accumulated capital, rate of saving and exogenous technological change while ignoring the possible relationship that may exist among population, demand growth and productivity improvement. The argument that the quantity of the existing natural resources particularly land essentially acts as a limiting factor distorts the priorities. Past experience indicates that this has not happened in case of industrial countries. The

of trade, liberalization, and currency devaluation. The IMF and World Bank were instrumental in popularizing this strategy⁽⁴⁾. This approach also failed to improve macroeconomic imbalances, inequalities and unemployment conditions because it did not recognize the role of local circumstances, internally generated growth, and the contribution of traditional institutions and knowledge. Additionally, it was not inherently geared towards sustainability as it relied on external circumstances on which developing countries have no control (such as commodity prices) and neglected agro-ecological systems that were adapted to local environments.

The environmental concern into the development literature found explicit expression in the late 80s mainly due to the effective campaigning of the United Nation Commission on Environment and Development, the IMF, and the World Bank. The campaign focused on deleterious effects of environmental constraints on development which affect the quality of life of the current and future generations. The new approach termed as sustainable development holds the imbalance between population and agricultural growth to be responsible for environmental degradation. High population growth in association with low farm investment has led to the fall in the fallow period, thus affecting productivity of land⁽⁵⁾. Recognizing the population-agriculture-environment nexus the modern development approach emphasizes the demand aspects of the development process

looking strategy called importsubstitution was pursued by establishing consumer goods industries under heavy walls of protection which resulted in mushroom growth of inefficient industries. Contrary to the expectations of the strategy the fruits of economic growth could not "trickle down" to the people. Consequently, the growth process made the poor poorer and the rich richer⁽²⁾. Besides leading to inequalities, the strategy increased capital intensity and neglected development of the agriculture sector thus reducing employment opportunities. The strategy also caused environmental degradation through excessive use of natural resources without adequate investment to replenish them.

From the 1970s a new paradigm recognizing the importance of both environment and development emerged. Spearheaded by the World Bank and the UNDP the new paradigms regards economic growth as a means to achieve the goal of human development measured in terms of Human Development Index (HDI)⁽³⁾. The other variant of the same approach called basic need approach which also became popular in this decade focused on the welfare of the poor people by undertaking of anti-poverty programs. This approach could not deliver the goods due to financial constraints, lack of good governance and iniquitous political and economic systems. At the macroeconomic level income inequalities, fiscal and balance of payment deficits continued worsening during this period.

The literature on development took a u-turn in the 1980s by suggesting an outwardlooking export-led strategy driven by the forces

Section 2 briefly reviews theoretical literature both from the secular and Islamic points of view. Section 3 presents an environmental-friendly pattern of development in the light of Islamic teachings. Section 4 reviews socioeconomic profiles of the Arab States and the main factors that have shaped these profiles. Section 5 examines the nature of environmental issues. Section 6 discusses long-term implications of environmental problems. Section 7 presents policy implication and, finally, Section 8 concludes the paper.

2. Review of Literature

Secular Viewpoint

All Arab countries fall under the category of developing countries. Accordingly, they share almost the same vision on development strategies and have encountered almost similar experiences as those of developing countries. After the Second World War (when most of the developing countries gained political freedom) they initiated planned efforts for economic development in the 1950s. In those years the real purpose of development was to increase national income and all it required was an increase in saving and investment. It was widely believed that GNP growth must supersede all other goals⁽¹⁾.

The development literature of the nineteen fifties and sixties regarded industrialization as an engine of growth and developing countries were expected to facilitate this process through macroeconomic policies. For fostering industrialization an inward-

and sanitation in these countries. Hence, the primary function of their ecosystems is to ensure ample provision of these ingredients to the common man on sustainable basis.

In discussing the role of public policy and its various options, the paper argues in favour of an integrated approach of which the key point is that active cooperation of individuals and institutions like informal groups, communities, private, and public agencies can play an effective role in improving the environment. The public sector role is explored in the areas of dissemination of information, infrastructural facilities, legislation, and monitoring of the environment in various sectors.

The paper is developed on the basis of theoretical knowledge and empirical data. The theoretical section studies the linkages between environment and development in the context of the cultural background of Arab countries with a view to locating an environmental-friendly pattern of development. In the empirical section the paper examines the performance of the relevant environmental indices for which data is available in the World Bank and UNO publications. Additionally some of these indices are projected in the long run on the basis of historical and desired growth rates. This exercise thus determines the magnitude of the future task to be performed. It is important to point out that the term 'Arab countries' and 'Arab States' occur interchangeably in the paper. The rest of the paper is structured as follows:

NATURE OF THE ENVIRONMENTAL ISSUES IN ARAB COUNTRIES AND THEIR LONG TERM IMPLICATIONS

Muhammad Ramzan Akhtar^(*)

1. Introduction.

International concern about environmental degradation has continuously been growing since the 80s due to effective campaigning by the World Commission on Environment and Development and scores of other environmental agencies. The current campaign mostly displays the Western viewpoint according to which global warming, depletion of the ozone layer, industrial emission and air pollution are the major problems and efforts are being made to solve them through legal measures.

Arab countries are belatedly recognizing the significance of the environmental issues. At this stage, it is appropriate for these countries to objectively examine the nature of these issues in the light of their socioeconomic and cultural realities. In this context this paper is intended to break new grounds on the subject.

The paper will be developed on the conviction that the nature and solutions of the environmental issues in Arab countries are essentially different from those of Western countries. It is aimed at building on the hypothesis that immediately relevant issues are those which directly affect the quality of life like water, food, energy, education, health,

^(*) Professor/ School of Economics, International Institute of Islamic Economics, International Islamic University, Islamabad.

النشاط العلمي العربي

النشاط العلمي للمركز

إعداد/ على شيخون (*)

فى إطار الخطة العامة للنشاط العلمى للمركز فى الفترة من شهر يناير ١٩٩٩ وحتى شهر يونيو ١٩٩٩ قام المركز بعقد وتنفيذ الأنشطة التالية:

أولاً: المؤتمرات والندوات:

١- ندوة تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" وقد تم عقدها بالمشاركة مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التابعة للبنك الإسلامى للتنمية وذلك أيام ٢٨، ٢٩ من شهر ذى الحجة الموافق ١٤، ١٥ من شهر أبريل.

وقد تناولت الندوة ما يلى:

- التعريف بالهيئة.

- مدى الحاجة إلى إعداد معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية.

- استعراض المعايير التى صدرت عن الهيئة.

- تجارب تطبيق هذه المعايير فى بعض الدول.

- المقارنة بين هذه المعايير والمعايير الدولية.

وتهدف الندوة إلى نشر هذه المعايير فى التطبيق وبيان ما احتوت عليه من أفكار محاسبية مستمدة من الشريعة الإسلامية تؤكد صلاحية هذه الشريعة لتنظيم جميع أمور الحياة فى كل زمان ومكان.

وقد شارك في الندوة مجموعة من العلماء والباحثين المهتمين بقضايا المحاسبة والمصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي.

٢- المؤتمر الدولي حول "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة" وقد تم عقد المؤتمر بالمشاركة مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في الفترة من ١٧-١٩ من المحرم الموافق ٣-٥ مايو.

وقد كانت أهداف المؤتمر :

- ١- بيان الواقع الاقتصادي للدول الإسلامية من حيث:
 - حجم الموارد المتاحة في هذه الدول لتأكيد أنها تملك مجتمعة من الموارد ما يجعلها قادرة على التعامل الإيجابي مع العولمة.
 - تقويم الأداء الاقتصادي لهذه الدول لتأكيد أن الأداء الفردي لكل دولة غير قادر وحده على تمكينها من التعامل الإيجابي مع نظام العولمة.
 - العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وبينها وبين الدول الأخرى لتأكيد أن العلاقات بينها دون المأمول بكثير، وأنها بوضعها الحالي تعتمد إلى حد كبير على الدول الأخرى الأمر الذي لو استمر الحال على ما هو عليه فسوف تظل هذه الدول تابعة لاقتصاديات الدول الأخرى.
- ومن ذلك كله يتأكد ضرورة إحداث تحولات في اقتصاديات الدول الإسلامية حتى يمكنها التعامل الإيجابي مع نظام العولمة.
- ٢- بيان آليات العولمة وموقف الدول الإسلامية منها والآثار المتوقعة عليها في ظل الوضع الحالي لها والترتيبات اللازمة للتعامل معها في المستقبل بشكل سليم.

٣- تأكيد أهمية وضرورة التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية كأحد المرتكزات الأساسية لإحداث التحولات المطلوبة لامكان التعامل الإيجابي مع العولمة، ثم تحديد مراحل التكامل وما تم منها، ومعوقات التكامل وسبل تلافئها.

٤- بيان ما يمكن أن يقدمه الاقتصاد الإسلامي لتنظيم اقتصاديات الدول الإسلامية بشكل يجعلها في موضع تتمكن معه من الاحتفاظ بشخصيتها والتأثير الفعال في الاقتصاد الدولي.

وقد تمت فعاليات المؤتمر من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الواقع الاقتصادي للدول الإسلامية

المحور الثاني: الآليات الاقتصادية لنظام العولمة

- التكتلات والمنظمات الاقتصادية

- الشركات متعددة الجنسية

- الاستثمار الأجنبي

المحور الثالث: التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية في ظل العولمة

- حلقة نقاشية حول تجارب التكامل الاقتصادي ومؤسساته بين الدول

الإسلامية

المحور الرابع: الجوانب الشرعية المنظمة لاقتصاديات الدول الإسلامية

في ظل العولمة

هذا وقد شارك في أعمال المؤتمر بالإضافة إلى الباحثين ومقدمي

الأبحاث ممثلون عن الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ويصل

عددهم إلى ثلاثين مشاركا من الدول الإسلامية منهم وزراء اقتصاد ووزراء مالية وخبراء في مجال الاقتصاد والبنوك.

ثانيا: الحلقات النقاشية

ويعقد المركز الحلقات النقاشية في صورة مجلس علم يضم العديد من علماء الشريعة والاقتصاد وخبراء الاقتصاد الإسلامي وذلك للنقاش حول قضية من قضايا العصر والتي يثار بشأنها الخلاف أو تحتاج إلى تجلية بعض جوانبها وكهدف رئيسي الاسهام فى البناء المعرفى للاقتصاد الإسلامى ولتحقيق أغراض أخرى أهمها:-

- حصر الآراء المختلفة حول القضية محل النقاش.
- بيان الجوانب المعاصرة للقضية.
- محاولة إضافة أدلة عقلية مبنية على التحليل الاقتصادي لترجيح الآراء.

- الخروج بمجموعة من النتائج التى توضح القضية من جذورها
- وصور التطبيق المعاصر لها.
- وقد تم عقد الحلقات التالية:

١- حلقة حول: كتاب نحو فقه جديد للأستاذ جمال البنا

وذلك يوم ٢٣ فبراير وقد حضرها جمع من العلماء والخبراء المهتمين بالقضايا الإسلامية المعاصرة.

- ٢- الحلقة النقاشية حول: "نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية فى مصر" ٢٠ من مارس

وتهدف الحلقة إلى:

- تقييم النظم المحاسبية والمعايير المتبعة في معالجة المحاسبة في المؤسسات المالية في مصر.
- عرض ما تم إصداره من معايير بمعرفة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين حتى الآن وجارى تطبيقها والاعتراف بها في كثير من الدول الإسلامية.
- الاتفاق على إصدار نظام موحد يمكن أن يحقق الايضاح والشفافية وإجراء المقارنات التي يمكن أن يستعين بها رجال الادارة والمتعاملين مع هذه المؤسسات المالية.
- وقد تم عقد الحلقة وحضرها عدد من العلماء والخبراء المهتمين بقضايا الاقتصاد الإسلامي. بالإضافة إلى قيادات المؤسسات المالية الإسلامية سواء من أعضاء مجلس الادارة أو المديرين أو المراجعين.
- وقد تم عقد الحلقة بالمشاركة مع المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين.

ثالثاً: المحاضرات العامة

وفيها يقوم المركز بالاتفاق مع واحد من كبار العلماء لتنظيم محاضرة عامة يحضرها المتخصصون وغيرهم وذلك في موضوع من الموضوعات المعاصرة المثارة على الساحة.

وقد تم تنظيم المحاضرة التالية:

- التعددية الحزبية فى الفكر الإسلامى للأستاذ الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق وذلك يوم ٢٤ من فبراير

رابعاً: الدورات التدريبية

فى إطار تحقيق المركز لأهدافه قام بعقد عدة دورات تدريبية فى مجالات مختلفة يقوم بالتدريب فيها مجموعة من العلماء والخبراء فى المجالات التى يحددها المركز لعقد الدورات التدريبية وقد قام المركز بعقد الدورات التدريبية فى المجالات التالية:

أولاً: دورات تخصصية فى مجال الدعوة والفتوى

١- دورة تدريب وعاظ الدول الإسلامية.

وفىها تم توجيه الدعوة لعدد من وعاظ الدول الإسلامية للحضور للقاهرة لحضور الدورة التدريبية وقد لبى العديد منهم الدعوة وتم عقد ثلاث دورات فى مجال القضايا المعاصرة فى الاقتصاد شارك فى التدريب فيها أساتذة وعلماء جامعة الأزهر المهتمين بالقضايا الاقتصادية المعاصرة.

- الدورة الأولى من ١/١ وحتى ١/٢٧

- الدورة الثانية من ٢/١٤ وحتى ٣/٣١

- الدورة الثالثة من ٦/٢٧

النشاط العلمي للمركز

إعداد/ على شيخون

ثانيا: مجال الحاسب الآلى

تم عقد الدورات التالية:

١- عدد خمس دورات Dos اشترك فيها عدد ١٠٣ طالبا.

٢- عدد أربع دورات Win اشترك فيها ٨٩ طالبا.

٣- دورات كمبيوتر شاملة Dos -Win -Exc

ثم عقد ثلاث دورات اشترك فيها ٧٢ طالبا.

٤- دورة Word لموظفى الجامعة وقد قام بالتدريب مجموعة من

المتخصصين فى مجال الحاسب الآلى من داخل المركز ومن خارجه.

ثالثا: دورات اللغات

١ - تم عقد اربع دورات فى اللغة الانجليزية والترجمة اشترك فيها

عدد ١٠٥ طالبا.

٢ - تم عقد دورة فى اللغة الألمانية واشترك فيها عدد ١٤ طالبا.

رابعا: دورات متخصصة

- تم عقد دورة فى التأمينات الاجتماعية واشترك فيها عدد ٣٧ موظفا.

وقد قام بالتدريس فيها مجموعة من المتخصصين فى كل مجال من

مجالات التدريب.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	المقدمة
	البحوث الرئيسية العربية
	١ - الصرف الأجنبي المعاصر في ميزان الشريعة
١١	د. أحمد تمام محمد سالم
	٢ - النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للأنظمة الوضعية
٧١	د. نجاح عبد العليم
	٣ - صناديق الاستثمار بين المحاسبة الضريبية ومحاسبة الزكاة (دراسة أصولية محاسبية)
٨٥	د. محمد أحمد جادو
	٤ - الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصدقات التطوعية
١٧٣	د. زينب صالح الأشواح
	المقالات
	التأجير التمويلي من منظور إسلامي
٢٣٥	د. محمد عبد الحليم عمر
	عرض الرسائل
	عرض رسالة دكتوراه بعنوان:
	المنهج الإسلامي لتحليل الجوانب السلوكية للرقابة بالموازات
	التخطيط مع دراسة ميدانية
٢٦٥	للباحث/ سالم سعيد باعجاجة

تابع المحتويات

الصفحة	الموضوع
	ملخص بحث القضايا البيئية في دول العالم العربي وأوضاعها المستقبلية
٢٧٩	د. محمد رمضان أختر
	أبحاث أجنبية
	NATURE OF THE ENVIRONMENTAL ISSUES IN ARAB COUNTRIES AND THEIR LONG TERM IMPLICATIONS
١	د. محمد رمضان أختر
	النشاط العلمي للمركز
٣٣٧	إعداد الباحث/ على شيخون



الأنشطة العلمية للمركز

منذ إنشائه

أولاً: سلسلة الندوات والمؤتمرات:

- ١- ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية - أبريل ١٩٨٦م
- ٢- ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر - سبتمبر ١٩٨٨م
- ٣- ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي - أكتوبر ١٩٨٨م
- ٤- ندوة نوادي أعضاء هيئة التدريس
- ٥- ندوة إعداد القوانين الاقتصادية الإسلامية - أغسطس ١٩٩٠
- ٦- ندوة الإدارة في الإسلام - سبتمبر ١٩٩٠
- ٧- ندوة الضرائب والتنمية الاقتصادية في مصر من منظور إسلامي - أكتوبر ١٩٩٠
- ٨- مؤتمر الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الخليج - أبريل ١٩٩١م
- ٩- ندوة نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة - مايو ١٩٩١م
- ١٠- ندوة حق الشعوب في السلم - ديسمبر ١٩٩١م
- ١١- ندوة مكان الاقتصاد الإسلامي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة - يناير ١٩٩٢م
- ١٢- ندوة دور الأمين العام للأمم المتحدة مع التركيز على المتغيرات الاقتصادية - فبراير ١٩٩٢م
- ١٣- ندوة مناخ الاستثمار الدولي في مصر من منظور إسلامي - فبراير ١٩٩٢م

١٤- ندوة الإعلام الإسلامي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل - مايو ١٩٩٢م

١٥- المؤتمر الأول للتوجيه الإسلامي للعلوم - أكتوبر ١٩٩٢م

١٦- ندوة الاحتفاء بمرور خمسمائة عام على وفاة الإمام السيوطي - شوال ١٤١٣هـ

١٧- المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية - أغسطس ١٩٩٣م

١٨- المؤتمر الدولي: المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز - سبتمبر ١٩٩٣م

١٩- ندوة حول مشكلات تطبيق قانون الأعمال العام - ديسمبر ١٩٩٣م

٢٠- مؤتمر العمل الإسلامي الواقع والمستقبل - أبريل ١٩٩٤م

٢١- مؤتمر الإسلام والاقتصاد الدولي - يونيو ١٩٩٤م

٢٢- مؤتمر حقوق وواجبات مراقب الحسابات - أبريل ١٩٩٦م

٢٣- مؤتمر أثر اتفاقية الجات على العالم الإسلامي - مايو ١٩٩٦م

٢٤- مؤتمر تطوير مناهج التربية الدينية الإسلامية - مايو ١٩٩٦م

٢٥- ندوة حقوق المؤلف - يونيو ١٩٩٦م

٢٦- ندوة صناديق الاستثمار في مصر - الواقع والمستقبل - مارس ١٩٩٧م

٢٧- ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية أكتوبر ١٩٩٧م

٢٨- مؤتمر مستحدثات تكنولوجيا التعليم ٢١ أكتوبر ١٩٩٧م

٢٩- المؤتمر الدولي حول التاريخ الاقتصادي للمسلمين مارس ١٩٩٨م

٣٠- المؤتمر الدولي: "العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية" ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٩٨م.

٣١- ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩٨م.

٣٢- ندوة علمية حول مناقشة كتاب: "حوقه جديد، وكتاب السنة ودورها في الفقه الجديد" للكتاب جمال البنا - ٢٣ فبراير ١٩٩٩م.

٣٣- المؤتمر : "تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" ١٤، ١٥ ابريل ١٩٩٩م

ثانياً: سلسلة المنتدى الاقتصادي:

١- الأمن والتنمية الاقتصادية - مايو ١٩٩٧م.

٢- الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية - يوليو ١٩٩٧م.

٣- أزمة البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٩٧م - نوفمبر ١٩٩٧م

٤- حماية البيئة من التلوث واجب ديني - ٢٦ مايو ١٩٩٨م.

٥- الائتمان والمديانات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي - ١٠ أكتوبر ١٩٩٨م.

٦- المنتدى الاقتصادي حول: "العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)" ٢٢ مارس ١٩٩٩م

ثالثاً: سلسلة الدراسات والبحوث:

١- كتاب (الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي) للمستشار عبدالحليم الجندي

٢- كتاب (أسس التنمية الشاملة) للأستاذ أحمد عبد العظيم

٣- كتاب (الوقف) للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور.

٤- كتاب (السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي) للدكتور يوسف إبراهيم يوسف.

٥- كتاب (الضوابط الشرعية للاقتصاد) للدكتور رفعت العوضى

٦- كتاب (أعلام الاقتصاد) للدكتور شوقي دنيا

٧- كتاب (إسهامات الإمام الماوردي في النظام المالي الإسلامي) للدكتور شوقي عبده الساهي.

٨- تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد (المساهمة العربية العقلانية)
للدكتور رفعت السيد العوضى.

٩- التكافل الاجتماعي في الإسلام - للدكتور ربيع الروبي

١٠- مجلد معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

رابعاً: سلسلة محاضرات كبار العلماء:

١-محاضرة الأستاذ الدكتور عبد الغنى الغاوي أستاذ الاقتصاد الإسلامي
بألمانيا أكتوبر ١٩٩٠م

٢-محاضرة فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم - رئيس جامعة
الأزهر - التوجيهات النبوية الشريفة - مارس ١٩٩٧

٣-محاضرة سعادة الشيخ/ صالح عبد الله كامل - الاقتصاد الإسلامي -
مايو ١٩٩٧م.

٤-محاضرة فضيلة الإمام الأكبر/ محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر -
المنهج الإسلامي في بناء المجتمع.

٥-أسس ومعاليم الاقتصاد الإسلامي - للدكتور أحمد عمر هاشم

٦-محاضرة معالي الأستاذ الدكتور/ محمد عبده يمانى - وزير الإعلام
السعودى الأسبق - مستقبل التعليم في العالم الإسلامي.

٧- التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي - للأستاذ الدكتور صوفي
أبوطالب

خامساً: الحلقات النقاشية:

١-القوانين الاقتصادية الجديدة من منظور إسلامي ديسمبر ١٩٩٢م

٢-مناقشة (الإسلام كبديل) للسفير الألماني مراد هوفمان نوفمبر ١٩٩٣م

٣-الملتقى الأول لمراكز ومؤسسات المعلومات العاملة في المجالات
الإسلامية مارس ١٩٩٤م

٤- حلقة نقاشية حول كتاب (كارثة الفائدة-لغرايهوفون بيتمان) يوليو ١٩٩٤م

٥- حلقة نقاشية حول كتاب (الإسلام بين الشرق والغرب) للرئيس على عزت بيغوفيتش - أكتوبر ١٩٩٤م

٦- قضايا ومساائل البحث في الاقتصاد الإسلامي - مارس ١٩٩٧م

٧- القيمة الاقتصادية للزمن من منظور إسلامي - مايو ١٩٩٧م

٨- تفسير الخلاف في فقه الزكاة

٩- التفسير الاقتصادي للبيوع المنهي عنها شرعاً - أبريل ١٩٩٨م.

١٠- أثر التضخم على الحقوق والالتزامات من منظور إسلامي مايو ١٩٩٨م.

١١- الشروط الجزائية وغرامات التأخير - يوليو ١٩٩٨م.

١٢- التأجير التمويلي من منظور إسلامي

١٣- بطاقات الائتمان من منظور إسلامي

١٤- مناقشة كتابين للأستاذ/ جمال البنا وهما "حو فقه جديد، السنة ودورها في الفقه الجديد

١٥- مدى الحاجة إلى معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية

١٦- الصرف الأجنبي وتبادل العملات

١٧- عدد اثنين حوار علمي بين علماء الاقتصاد الوضعي وعلماء الاقتصاد

الإسلامي حول : هل يوجد اقتصاد إسلامي؟

١٨- حلقة نقاشية حول: المعايير المحاسبية، ٢٠ مارس ١٩٩٩م

سادساً: الحلقات الدراسية:

١- الصحافة الاقتصادية - سبتمبر ١٩٩٧م.

٢- الفقه للاقتصاديين - نوفمبر ١٩٩٧م.

٣- الاقتصاد للفقهاء - ديسمبر ١٩٩٧م.

٤- التحليل المالي للمحررين الاقتصاديين - يوليو ١٩٩٨م.

٥- الاستثمار في الأوراق المالية - يوليو ١٩٩٨م.

٦- فقه مهنة الطب

٧- دورة دعاة وعاظ الدول الإسلامية ١٤ فبراير - ٣١ مارس ١٩٩٩م

سابعاً: المجلة العلمية:

١- مجلة الدراسات التجارية الإسلامية - صدر منها (٧) أعداد من

١٩٨٤م حتى يوليو ١٩٨٥م.

٢- مجلة المعاملات المالية الإسلامية صدر منها (٦) أعداد من رمضان

١٤١٢هـ إلى ذى الحجة ١٤١٣هـ.

٣- مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر صدر منها

(٣) ثلاث أعداد ١٩٩٧م.

٤- مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الرابع

- ١٩٩٨م.

٥- مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد

الخامس - أغسطس ١٩٩٨م.

٦- مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد


السادس - ديسمبر ١٩٩٨م.

٧- مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد السابع

- أبريل ١٩٩٩م.

طبع بمطبعة
مركز صالح كامل - للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر بمدينة نصر
٢٦١٠٣٠٨ : ☎

رقم الإيداع: ٩٩/٦٧٨١

 Bibliotheca Alexandrina



0798592